منتدى التنمية الخليجي

Gulf Development Forum

اللقاء السنوي الخامس والثلاثون 22/03/2015

مستقبل مجلس التعاون الخليجي

الكويت 6 – 7 فبراير 2015

أوراق ودراسات في التنمية

مستقبل
مجلس التعاون الخليجي

جميع الحقوق محفوظة لمنتدى التنمية

الكويت ص.ب: 3679 صفاة 13037

965+ 2 461 6020

965+ 2 461 6021

www.df.ae

منتدى التنمية

اللقاء السنوي الخامس والثلاثون

الكويت 6 – 7 فبراير 2015

مستقبل
مجلس التعاون الخليجي

المحتويات

المقدمة: د. محمد الرميحي **7**

أولاً: أوراق العمل **13**

– مستقبل التكامل السياسي الخليجي (د. محمد بن هويدي) 15

– مستقبل الاندماج الاجتماعي الخليجي: المواطنة والهوية الخليجية (د. سوسم كريمي) 41

– من التعاون إلى الاتحاد .. أحلام القادة وأوهام الواقع (أ. عبدالله بشارة) 69

– استحقاقات التنمية وقياساتها في دول مجلس التعاون الخليجي (د. عباس المجرن) 83

ثانياً: الجلسات والمناقشات **119**

الجلسة الافتتاحية **121**

الجلسة الأولى: مستقبل التكامل السياسي الخليجي: د. محمد بن هويدي **125**

التعقيب: د. عبدالخالق عبدالله 135

التعليقات ومناقشات 139

الجلسة الثانية: مستقبل الاندماج الاجتماعي الخليجي: المواطنة والهوية الخليجية:

د. سوسن كريمي **161**

التعقيب: د. منيرة فخرو 167

التعليقات ومناقشات 171

الجلسة الثالثة: من التعاون إلى الاتحاد .. أحلام القادة وأوهام الواقع: أ. عبدالله بشارة .. 183

التعليقات والمناقشات 190

الجلسة الرابعة: استحقاقات التنمية وقياساتها في دول مجلس التعاون الخليجي:

د. عباس المجرن 207

التعقيب: د. عبدالرزاق الفارس 217

التعليقات ومناقشات 139

مقدمة
الخليج من التعاون إلى الوحدة

قبل أسابيع قليلة من انطلاق عاصفة الحزم، عقد منتدى التنمية في الخليج اجتماعه الرابع والثلاثين لتدارس القضايا التي يهتم بها، وهي عادة ما يشغل أبناء الخليج وقضاياهم التنموية، وكان موضوع اللقاء مستقبل مجلس التعاون، وماذا كان من الممكن أن يتحول هذا التجمع الذي انطلق في 25 مايو 1981 في أبوظبي، بحضور القادة الخليجيين وقتذاك والذي نصت ديباجته على أنه تعاون يقود إلى الوحدة، وهل أصبح أمر الوحدة، بعد كل هذه التجربة الطويلة وكل ما مرّ ويمرّ على دول الخليج من الناحية السياسية والاستراتيجية، هو أمر ملح؟ كانت المحاولة من المجتمعين، الذين قدموا الأوراق أو المناقشين ثرية ومتعددة وصريحة، نجمعها في هذا الكتاب للاستفادة منها من قبل متخذ القرار اليوم وفي المستقبل، وأيضاً لأجيالنا الصاعدة التي ترغب في أن ترى كيف كانت تفكر (النخبة) الخليجية، إن صح التعبير، في المستقبل وأننا يجب أن نأخذ الأمر بالجدية التي تستحقها.

الأمور في الخليج لن تكون كما هي بعد هبوب عاصفة الحزم، فقد أصبح الأمر أكثر وضوحاً في أين تكمن التهديدات لدول الخليج، وأين تكمن المصالح؟ ومن هو العدو، ومن هو الصديق؟ وأن التحدي لا يمكن أن يواجه بفردية الدول الخليجية، بل بتجمعها.

الاعتماد على النفس

العرب في الخليج اليوم مدعوون إلى قراءة مبصرة لأحداث الخمس سنوات

الماضية، إذا كان ثمة درس جامع يمكن أن نخرج منه من هذه المآسي العربية، فإنه درس (الاعتماد على النفس) لم يعد بالإمكان اليوم التطلع إلى الخلف وانتظار ما سوف تقوله واشنطن أو باريس أو لندن أو موسكو، الدرس الأساس الذي وعيناه هو علينا أن (نقلع شوكنا بأيدينا). لقد سقطت كل من ليبيا وسوريا في الوحل الاحترابي الداخلي، كما سقط النموذج اليمني أخيراً، الذي كان البعض يعتقد أنه مخرج معقول. ما هو ناجح نسبياً هو النموذج المصري وإلى حدٍّ ما النموذج التونسي. كلاهما يعاني عواراً، ولكن في كليهما تم الاعتماد على النفس في وضع الحلول، قبل أي شيء آخر، وعندما أقول الاعتماد على النفس أعني (الاعتماد على الجانب العربي). من هنا فإني أرى أهمية الوقفة الوطنية للدولة الوطنية العربية، لست متشائماً اليوم، رغم كل المنغصات التي حولنا، والقتال الذي يجري حولنا وتقوده دول مجلس التعاون مع حلفاء عرب، أنا متفائل بسبب هذه العودة إلى النفس والاعتماد على الذات، ونجح الرهان على النفس، وفي آخر المطاف وجدنا أن واشنطن تعود إلى رشدها. لقد قدمت القيادة السعودية نموذج الاعتماد على النفس وعلى الصادقين من جيرانها العرب، كما أن القيادة الإماراتية والقطرية والبحرينية والكويتية اتخذت نفس الموقف (الاعتماد على النفس) فاستطاعت السعودية وحلفاؤها الخليجيون أن تجمع عشر دول صديقة من أجل إنقاذ الشعب اليمني من قليل من جُهاله.

الولايات المتحدة لم تتأخر بالتأييد لأنها لا تريد الآن أن تفقد موقعاً لها في منطقة الخليج ذات القيمة الاقتصادية والاستراتيجية الحرجة، ووجدت أن هناك قيادة خليجية يمكن أن تركب الصعاب في وقت الأخطار، هذا التغيير دُفعت إليه جزئياً كونها أُخذت على حين غرّة، لم تعلم مثلاً بحملة (العزم) التي قادتها المملكة العربية السعودية مع شقيقاتها إلا في اللحظة الأخيرة وهي لحظة تقول إننا عازمون على أن (نقلع شوكنا بأيدينا).

سقوط النموذج اليمني الذي قدمت فيه الكثير من النيات الطيبة يعطينا درساً آخر مهماً، أننا في هذه المنطقة يجب أن نجتث الإرهاب من جهة، وأن لا نترك أيضاً الدول المجاورة أو دولنا نهباً للتدخل الإيراني أو ضحية لتكون دولاً فاشلة. من هنا فإن التحالف الجديد الذي يبنى وتُشكل مصر ودول الخليج قاعدته،

هو نواة للاعتماد على النفس. سوف نسمع الكثير من الجهلة أو الانتهازيين أو المتراجعين يحاولون أن يُثنونا عن هذا التوجه، إلا أنه توجه صحيح وصحي، وسوف يُؤتي أُكُله عندما نشدّ العزم ونسير باتجاه (تجميع القوة) وهو عمل أساسه الدفاع عن النفس. تجميع القوة هو ما يوصلنا إلى الهدف الذي خطه القادة البناة، فهد وزايد وعيسى وخليفة وجابر وقابوس (رحم **الله** من انتقل إلى رحمة **الله** منهم) لقد ترددت الإدارة الأمريكية الحالية كثيراً حتى تتخذ موقفاً في أحداث الشرق الأوسط الساخنة والملتهبة، وقد انتقدت، بل جرحت حتى في حديقتها الخلفية في المؤسسات الأمريكية المنتخبة، إلا أن العزم الذي ظهر منذ أشهر وقادة الخليج عقدوا عزمهم على قلب الطاولة على من يسعى لإشاعة الفوضى، جعل من الدول الأخرى تسارع للانضمام إلى هذا الجهد ، وجعل من المنطقة تتنفس الصعداء أولاً لأنها حررت نفسها من الارتهان لسياسات الولايات المتحدة التي هي غامضة مترددة وغير فعّالة، أو الارتهان للتوسع الإيراني الذي يبيع الشعارات، على أنه أولاً (يدافع عن الشيعة)، وهذا كذبٌ صُراح، وثانياً (يحارب إسرائيل) وكلا الشعارين كذبٌ صُراح، فهناك عشرة ملايين شيعي عربي في المنطقة الممتدة في غرب إيران (الأهواز) مهضومو الحق فقط لكونهم عرباً، وشيعتهم لم تشفع لهم بأن يكونوا مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، كما أن حياة الإيرانيين اليوم هي في أسوأ حالاتها نتيجة فقدان الحرية، وأعلى نسبة من الإعدامات تجرى في إيران معظم ضحاياها من العرب الشيعة، كما أن جماعات عربية مع الأسف تأتمر بأوامر من طهران، لها تماس مع حدود إسرائيل لا تحرك ساكناً، فأين هو الدفاع عن فلسطين، وأين هو الدفاع عن الشيعة، كل ذلك (هراء) ودعاية فجة قد تنطلي على السذّج، حقيقة الأمر أن طهران استفادت من ضعف الدولة العربية كي تتمدد في النفوذ وفي المصالح إلى درجة الوقاحة، عندما قال أحد مسؤوليها مؤخراً إنهم الآن يملكون مقدرات أربع عواصم عربية، عندما وقعت صنعاء العاصمة اليمنية في يد جماعة تأتمر بأوامر قم وطهران.

الملاحظ أن الجمهور العربي قد أصيب بإحباط في الأشهر الأخيرة نتيجة ذلك التراجع والسكوت على الضيم، أما وقد بدأت حملة العزم من أجل تقليص نفوذ طهران، فقد بدأت الإيجابيات معها. يذهب بعض المراقبين إلى أن إيران بدأت

تفقد بعض أوراقها حتى في المفاوضات حول برنامجها النووي مع الدول الخمس الكبرى التي تجرى في سويسرا، فهي الآن أقرب إلى الموافقة منها إلى الرفض على الشروط الدولية، وكل ما نراه هو مناورات للاستهلاك المحلي لا غير، لقد استخدمت تمددها في الخاصرة العربية لفرض وجهة نظرها حتى على الغرب الذي فقد المبادرة في السنوات الأخيرة إلا أن حملة العزم والموقف العربي المؤيد لها، جعلت القوة العربية في التحالف الجديد تقدم فرصاً استراتيجية لم تكن متاحة في الأشهر القليلة الأخيرة.

المطلوب اليوم هو تكثيف أكثر لهذا التقارب الخليجي والبناء على نجاحاته الكبيرة، التي بدأت بمؤتمر القمة، ثم عاصفة الحزم الذي أظهر موقفاً خليجياً صلباً من الملفات العربية الحرجة، وكلما تحققت نجاحات لهذا التحالف العربي استطاع الصمود ومكّن جهة عريضة من المؤيدين على المستوى العربي والإسلامي والدولي للانضمام إليه من جهة أخرى. علينا أيضاً أن نتذكر أن طهران لن تقف مكتوفة الأيدي فلها (أدوات) تم تفعيل بعضها كما شاهدنا في الخطب العصماء من بعض قادة الميليشيات والأبواق الإعلامية التابعين لها في بعض العواصم العربية، أو من خلال ماكينة إعلامية ضخمة تملكها على شكل محطات تلفزيونية ناطقة بالعربية، أو صحف ممولة من قبلها، أو جماعات نشطة على وسائل الاتصال الاجتماعي أو خاملة تنتظر الإشارة كي تظهر شوكها. وقد تتهور طهران إلى درجة فتح جبهة أو أكثر ساخنة. لهذا فإن المطلوب اليوم مساندة فكرية وسياسية وتنشيط عمل دبلوماسي فعّال لمواكبة زخم هذا التحالف الجديد، الذي يبعد عن أوطاننا الخطر، ويرسل رسالة واضحة المعالم للأعداء، أن لحم العرب ليس سهلاً أن يؤكل، وأن لا يفسر الصبر على أنه تخاذل.

أرى أن المعركة في بدايتها وأنها تحتاج إلى كل العقول النيّرة لرفدها بالأفكار والتصورات، وإلى كل الأقلام لمساندتها، أولاً لتفسير أهدافها، وهي في رأيي تخليص الشعب اليمني من شرّين: شرّ الاستبداد الذي يمثله علي صالح، وشرّ عودة الإمامة، هذه المرة بشكل ولاية الفقيه، وكلاهما جربهما الشعب اليمني وثار عليهما، وثانياً وضع خطط مستقبلية للنهضة العربية المبتغاة القائمة على العلم والإنتاج. المعروض في اليمن هو عودة الشرعية وتفعيل وثائق الوفاق

الوطني، وتحكيم صناديق الانتخاب في نهاية المطاف، هو ما يردع الطامحين، ويشكل مستقبلاً زاهراً لأمة قد رفضت الوصاية بأي شكل هي ظهرت، وعلى أي لون تشكلت، واتكلت على ربها، بأن تعتمد على نفسها وتقف صفاً واحداً لأعدائها. إلا أننا لن نقلع شوكنا بأيدينا على الأرض إلا إذا توجهنا إلى تعزيز ما وضع الآباء من خلال التفكير في التوجه إلى وحدة خليجية فاعلة، اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً، وهذا الكتاب – بين يدي القارئ الكريم – هو ثمرة تفاعل عقول من أبناء هذه المنطقة بسطت المشكلة وحاولت أن تقدم حلولاً لها آنية ومستقبلية، كما شخصت العقبات، وهو في النهاية اجتهاد نضعه أمام القارئ الكريم مساهمة متواضعة لإنارة الطريق.

محمد الرميحي

المنسق العام

الكويت في 10 إبريل 2015

أولاً: أوراق العمل

«مستقبل التكامل السياسي الخليجي»

د. محمد بن هويدن

رئيس قسم العلوم السياسية–جامعة الإمارات

1. مقدمة

أصبح الحديث عن مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الفترة الأخيرة محور اهتمام السياسيين والباحثين في منطقة الخليج، لاسيما بعد الدعوة التي وجهها العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز لإقامة اتحاد خليجي من خلال الكلمة التي ألقاها في القمة الخليجية الثانية والثلاثين المنعقدة في الرياض في ديسمبر 2011. هذه الورقة تدرس مستقبل التكامل السياسي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والفرص المتاحة أمام فكرة إنشاء اتحاد خليجي. وتعتمد الورقة في ذلك على المنهج التحليلي الذي يعمل على تحليل الحالة من خلال التطرق إلى جملة الأحداث والعوامل المؤثرة فيها من مختلف الجوانب، والوقوف على الأسس النظرية المفسرة للحالة؛ والمنهج المقارن الذي يحاول الوقوف على بعض التجارب التكاملية القائمة في العالم ومقارنتها بحالة التكامل بين دول مجلس التعاون لمعرفة فرص نجاح فكرة الاتحاد الخليجي.

تهدف الدراسة إلى وضع إطار علمي لفهم واقع ومستقبل التكامل السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي من أجل المساعدة في بلورة الأفكار لتطوير حال التعاون بين دول المجلس بشكل علمي ومنطقي بعيداً عن الميول العاطفية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعاً هو الأبرز في علاقة دول مجلس التعاون في الوقت الراهن، حيث المساعي حثيثة من البعض نحو الدفع بالتعاون الخليجي إلى مرحلة جديدة وأكثر تطوراً مما هو عليه الآن، أي تغيير الوضع القائم بوضع جديد.

2. الإطار النظري للتكامل الإقليمي

يعتبر التعاون الإقليمي من الظواهر الهامة في العلاقات الدولية خلال الستين سنة الماضية، إلى درجة أن البعض يطلق على هذه الفترة مصطلح «عصر التجارب الإقليمية Era of Regionalism»[1]. ففي هذه الفترة برزت العديد من المنظمات الإقليمية التي عبرت بشكل واضح عن التعاون الإقليمي مثل الاتحاد الأوروبي للذي يعتبر أبرز تلك المنظمات، واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA)، وميركوسور في أمريكا اللاتينية (Mercosur)، وجماعة التنمية الإفريقية الجنوبية (SADC)، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة جنوب شرقي آسيا (ASEAN)، والتعاون الاقتصادي الآسيوي الباسفيكي (APEC)؛ وفي المنطقة العربية هناك الجامعة العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن التعاون الإقليمي هو نتاج نظرية التكامل (Integration Theory) التي تعتمد على فكرة أن الدول في إقليم معين تكون أقل قدرةً وتأثيراً في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار من خلال اعتماد كل دولة على نفسها، بل وإن هذه الأهداف تتحقق بشكل أكبر في حالة التعاون بين دول الجوار الإقليمي من خلال التكامل في منظومة معينة. عرّف ليون ليندبيرغ (Leon Lindberg) التكامل الإقليمي بأنه: «العملية التي تتجاوز من خلالها الدول الرغبة والقدرة على وضع السياسة الخارجية وأبرز السياسات المحلية بشكل مستقل عن بعضها بعضاً نحو وضع قرارات مشتركة أو تفويض عملية صنع القرار لجهاز مركزي جديد»[2]. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأطروحة التكامل تتجاذبها فكرتان أساسيتان هما: فكرة التكامل الفوق قومي (OnalSupranati) وفكرة التكامل بين حكومات الدول (Intergovernmental).

1.2. التكامل الفوق قومي

إن فكرة التكامل الفوق قومي ظهرت بدرجة أساسية مع بدء التكامل الإقليمي

(1) Jens-uweWunderlich, Regionalism, Globalism and International Order (Abingdon: Ashgate Publishing Group, 2008), p. 1

(2) Leon N. Lindberg, The Political Dynamics of European Economic Integration, (Stanford, Stanford University Press,1963), p. 6.

في أوروبا مع الجماعة الأوروبية في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، حيث شكل ذلك تحدياً واضحاً لسيطرة الفكر الواقعي والفكر الليبرالي وفشلهما في تحقيق الأمن والسلم العالميين مع نشوب الحرب العالمية الثانية. تعتمد فكرة التكامل الفوق قومي على تقييد سيادة الدول من خلال موافقة دولتين أو أكثر على إنشاء أجهزة جديدة لصنع القرار تتجاوز السلطة السيادية للدول[1]. ومن أنواع هذا التكامل التالي:

1.1.2. الفيدرالية

تعتمد الفيدرالية على قيام كيان سياسي جديد تذوب لصالحه سيادة الكيانات السياسية الأخرى، كأن تتفق دولتان أو أكثر على الانضمام في كيان سياسي جديد تنشأ على أساسه دولة جديدة بدستور جديد ومؤسسات جديدة وقوية. الأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الولايات المتحدة وكندا وألمانيا والهند ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث اتفقت الكيانات السياسية في مثل تلك الدول على إقامة حكومة اتحادية مركزية لها صلاحيات قوية في بعض المجالات التي تتفوق من خلالها على صلاحيات الكيانات السياسية[2].

2.1.2. الوظيفية

تعدّ المدرسة الوظيفية (Functiolnalism) إحدى أهم مدارس التكامل. ومن أوائل الذين تحدثوا عن التكامل الوظيفي ديفيد ميتراني (David Metrany)، الذي اعتبر أن الدول تسعى للتكامل فيما بينها لأن المجتمع المعاصر خلق مشاكل تقنية غير سياسية تجعل من الصعب على السياسيين حلها، الأمر الذي أوجب إشراك المختصين والخبراء في ذلك؛ وجعل كذلك من الصعب على كل دولة حلها بمفردها، لذلك تأتي الحاجة إلى العمل المشترك بين الدول بعضها مع بعض. وعليه برزت عملية التكامل الدولي من خلال قيام الدول بإنشاء أجهزة تتولى وظيفة مواجهة قضايا ومشاكل معينة، وهذه الأجهزة تأخذ من الدول بعض الصلاحيات التي تتمتع بها في مثل تلك المجالات. بناءً على فكرة ميتراني فإن نجاح الدول في

(1) مصدر سابق، Jens-uweWunderlich، ص 7.

(2) انظر: محمد بن هويدن، الفيدرالية في الإمارات: النظرية، والواقع، والمستقبل (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).

مواجهة المشاكل في مجال معين سيؤدي إلى التأثير في فتح العمل المشترك في مجالات أخرى، فالعمل على سبيل المثال لإقامة سوق مشتركة سيولد ضغطاً نحو تعاون في مجالات أخرى مثل الأسعار، الاستثمار، التأمين الرسوم الجمركية، الضرائب، والسياسات المالية[1]. الأمر الذي يحقق ما سماه ميتراني المعادلة الإيجابية (Positive-sum game) في علاقة الدول ببعضها بعضاً، والتي تتطلب التعاون كبديل عن المعادلة الصفرية (Zero-sum game) عند الواقعيين التي تتطلب المنافسة[2].

3.1.2. الوظيفية الجديدة

تؤمن الوظيفية الجديدة (Neofunctionalism) بأسس المدرسة الوظيفية، لكنها أضافت إليها البعد السياسي. يُعتبر إيرنست هاس (Ernst Haas) أبرز مؤسسي هذه المدرسة. لقد أدرك هاس صعوبة فصل القضايا التقنية عن القضايا السياسية، واعتبر أنه دائماً ما تكون هناك رغبة سياسية نحو التكامل الإقليمي لا سيما من قبل بعض الجماعات التي لها مصلحة في التأثير في السياسة العامة لصالحها. مثل تلك الجماعات ستعمل على إنشاء أجهزة رسمية عليا بين الدول لفرض الاتفاقيات التكاملية التي تحقق مصالحها وتكون لها درجة من الاستقلالية عن حكومات الدول الأعضاء[3]. ولقد أشار هاس إلى أن الولاء للعمل التكاملي يأتي نتيجة للنجاحات التي يمكن أن يحققها ذلك العمل، حيث إن شعوب الدول قد تغير من ولائها لصالح العمل الإقليمي المشترك إذا ما أحست بأن هناك نجاحات استطاع ذلك العمل أن يحققها ويلامس من خلالها حاجات تلك الشعوب[4]. ولقد أيد هاس فكرة ميتراني بعملية التأثير، أي أن النجاحات التي تتحقق تؤدي إلى التأثير في الدخول في مجالات جديدة من التعاون والتنسيق والتكامل بين دول التكامل الإقليمي.

---

(1) James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, Jr. Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey, (New York: Harper Collins Publishers, Inc., 1990), p. 432.

(2) Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond, (Boston: Allyn and Bacon, 1999), p. 212.

(3) مارتن غريفيثس، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، 337 – 342.

(4) Ernst B. Hass, The Uniting of Europe, (Stanford: Stanford University Press, 1958), p. 48.

2.2. التكامل الحكومي

إن فكرة التكامل الإقليمي بين حكومات الدول تعتمد على مركزية احترام سيادة الدول في إطار التعاون الإقليمي أو الدولي، ومن المدارس التي تركز على هذا النوع من التكامل ما يلي:

1.2.2. النظرية الواقعية والواقعية الجديدة (Realism/ Neorealism)

تعتبر هذه المدرسة أن الدولة هي وحدة واحدة وهي أساس العلاقات القائمة في النظام الدولي، وبالتالي من الضروري أن تعمل للمحافظة على كيانها وسيادتها. وبناءً على فكرها القائل بأن النظام الدولي نظام غير هرمي التراتبية، أي أن الحكومة العالمية تغيب فيه، وبالتالي تغيب الآلية لمنع سوء السلوك بين الدول فإن الدول تسعى بنفسها لحماية نفسها عن طريق السعي لرفع قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية وفق مبدأ توازن القوة[(1)]. فالدول تعمل على الحفاظ على سيادتها؛ والتعاون الإقليمي هو من الأمور الواردة في هذه النظرية لا سيما في المجال الأمني لتحقيق المصلحة الوطنية للدولة، إلا أن التعاون لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل المحافظة على كيان الدولة واستقلالها وسيادتها. لذلك فهي تعتبر أي محاولة للتعاون والتكامل الإقليمي ليست إلا من أجل حماية أمن الدول الأعضاء أولاً وقبل كل شيء والحفاظ على استقلال الدول وسيادتها، فالدول لا تتحالف فيما بينها إلا لوجود أخطار مهددة لأمنها، شريطة ألا يهدد ذلك التحالف استقلال الدول وسيادتها؛ فالدول تتكامل إقليمياً نظراً لتحقيق التوازن في القوة معدول أخرى تمثل تهديداً أو خطراً لها.

2.2.2. نظرية النظام (Reglime Theory)

هذه النظرية تتوافق مع الواقعية والواقعية الجديدة في أن الدولة هي الوحدة الأساسية في النظام الدولي، إلا أن هذه النظرية متفائلة بشكل كبير حول فكرة قدرة المؤسسات والأجهزة الدولية في المساعدة بشكل مشترك على خلق وتطوير أجندة مشتركة للدول. هذه النظرية تعتبر أن النظام الدولي ليس هرمياً بل أفقي –

(1) Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace (New York: Alfred A. Knopf, 1948), p. 126.

كما هو حال الواقعية والواقعية الجديدة – إلا أنها ترى ب أنه يمكن تجاوز هذا الأمر من خلال خلق مؤسسات دولية تضع القواعد والقوانين المنظمة لعلاقات الدول، على ألا تفقد الدول سيادتها. وتعتبر هذه النظرية أن التكامل الإقليمي هو المرحلة الأولى نحو تحقيق التكامل الدولي لأنه يخلق درجة من الاعتماد المتبادل بين الدول، وهو ما تختلف فيه عن الواقعية والواقعية الجديدة التي تركز على أن الدول تسعى للحصول على القوة وتحقيق المصلحة الوطنية وليس السعي للتكامل[1].

3.2.2. الكونفيدرالية

النظام الكونفيدالي هو نظام يتكون من دولتين أو أكثر، تحتفظ من خلاله الدول على استقلالها وسيادتها بحيث تظل عملية صنع القرار والسيادة غير مهددة. فالدول تتعامل فيما بينها بشكل متكافئ وغير هرمي، ومن دون وجود سلطة أعلى. الهدف من هكذا نظام هو زيادة الأرباح السياسية والاقتصادية، والتقليص من فرص الصراعات، والعمل على إدارة الأزمات[2].

3. التكامل السياسي

من العرض السابق يتضح أن هناك درجات متفاوتة من التكامل الإقليمي بين الدول، فهناك التكامل الذي يؤدي إلى فقدان الدولة لسيادتها بشكل شبه كامل كما هو الحال في الخيار الفيدرالي، وهناك التكامل الذي يؤدي إلى فقدان الدول لجزء من سيادتها كما هو الحال في الترتيبات التكاملية الوظيفية والوظيفية الجديدة، وهناك التكامل الذي يؤدي إلى إبقاء الدول على سيادتها بشكل كامل كما هو الحال مع التحالفات التي تقيمها الدول للحفاظ على أمنها وفقاً للنظرة الواقعية والواقعية الجديدة، ونظرية النظام، والكونفيدرالية. كما أن البعض يصفها كمقياس scale من الصفر إلى العشرة؛ الصفر تعني عدم وجود تكامل بين دولتين أو أكثر، والعشرة تعني تكاملاً كاملاً بين دولتين أو أكثر يؤدي إلى قيام دولة جديدة[3]. التكامل الإقليمي يعتمد على ما تراه الدول في إقليم معين بأنه الأنسب لها. معظم

(1) Stephen D. Krasner (ed.), International Regimes (Ithaca, Cornell University Press, 1993).
(2) M. O'Neill, The Politics of European Integration (London: Routledge, 1996), p. 71.
(3) John McCormick, The European Union: Politics and Policies (Boulder, Colorado: Westview Press, 1999)

أشكال التكامل الإقليمي القائم في العالم هي أشكال تقوم على أساس التكامل الحكومي، حيث تعتمد المحافظة على استقلال الدول وسيادتها، ولكن الاستثناء الأبرز هو الاتحاد الأوروبي الذي استطاع تجاوز ذلك نحو خلق سلطة فوق سلطة الدول تتمتع ببعض الصلاحيات التي تفوق صلاحيات الدول الأعضاء؛ حتى إن البعض بدأ يتحدث عن وجود «حكم فوق قومي Supranational Governance» وذلك عندما يتحدثون عن الاتحاد الأوروبي[1].

يعتبر التكامل السياسي أحد أهم مداخل الاندماج بين الدول[2]. ويحدث التكامل السياسي عندما تقرر دولتان أو أكثر رغبتهما في الاندماج السياسي وتكوين وحدة سياسية جديدة، أو عندما تقرر إنشاء سلطة سياسية أعلى تنظم بعض الشؤون السياسية المشتركة بها سواء كانت داخلية أم خارجية أم كليهما. ولقد حدد تشارلز بنتلاند (Charles Pentland) التكامل السياسي بأنه عملية ترتبط بتراجع أو إنهاء القوة السيادية للدولة الحديثة[3]، وذلك بالطبع لصالح وحدة سياسة جديدة أو لصالح سلطة سياسية أعلى.

لكن أدبيات التكامل السياسي وممارساته العملية تشير إلى أن التكامل السياسي يتطلب درجة من التقدم في التكامل غير السياسي بين الدول الراغبة في التكامل السياسي قبل الخوض في التكامل السياسي[4]. ولعل التراتبية الأبرز في التحول التكاملي بين الدول – وفقاً لتلك الأدبيات والممارسات – هو أن الدول تبدأ بالتكامل الاقتصادي والتكامل الاجتماعي والتكامل الأمني، أي الاعتماد على المسائل التقنية في التكامل فيما بينها قبل التحول إلى التكامل السياسي. فالتكامل السياسي هو عملية أكثر تقدماً في عملية التكامل الإقليمي، حيث إن نجاحه يتطلب النجاح في التكامل الاقتصادي والاجتماعي والأمني بالدرجة

(1) W. Sandholtz and A. Stone Sweet, European Integration and Supranational Governance (Oxford: Oxford University Press, 1998).

(2) انظر: قحطان أحمد سليمان الحمداني، «مداخل التوحيد القومي وممكناته»، من أجل الوحدة العربية رؤية للمستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص691–665.

(3) Charles Pentland, International Theory and European Integration, (London:Faberand Faber, 1973), p. 29.

(4) William Wallace (ed.), The Dynamics of European Integration, (London: Pinter, 1990), p. 9

الأساسية[1]. لقد حدد ليندبيرغ التكامل السياسي بأنه عملية تأتي كنتاج لنجاح التكامل الإقليمي بين الدول[2]. وأكدكارل دويتش (Karl Deutsc) أن التكامل السياسي هو أيضاً يعتمد على الإنجاز الفعلي المتحقق من التكامل القائم بين الدول وليس على المدة الزمنية التي قضاها التكامل الإقليمي بينها[3]. فالتكامل السياسي يأتي كمحصلة لنجاح التكامل القائم في المجالات الأخرى ونتيجة لتزايد حجم الاعتماد المتبادل القائم بين الدول. وهو ذات الأمر الذي أكد عليه هاس في تطرقه للحديث عن نظرية النظام.

يعتبر التكامل السياسي أعلى مراحل التكامل القائم بين الدول، حيث إنه يعكس رغبة فعلية نحو السير بالتكامل الإقليمي لدرجات متقدمة، لكنه في ذات الوقت يعتبر أكثر مراحل التكامل صعوبة في الوصول إليه. وتكمن صعوبته في التالي:

إن السياسيين عادة ما يتخوفون من فقدان مناصبهم، وبالتالي سلطتهم التي كانوا يتمتعون بها لصالح سلطة مشتركة بين الدول؛

إن غياب التوازن بين الدول الأعضاء في إقليم معين يجعل الدول الصغرى تتردد في الدخول في تكامل سياسي مع الدول الأكبر خوفاً من فرض الدول الكبرى هيمنتها على منظومة التكامل القائمة؛

رغم أن التكامل قد يؤدي إلى مكاسب اقتصادية مهمة فإن الحكومات تتخوف من الدول الأكثر قوة في ذلك التكامل عندما تأتي عملية التوزيع لتلك المكاسب في المستقبل؛ تخوف حكومات الدول من أن وجود سلطة فوق قومية بصلاحيات قوية قد يؤدي إلى اتخاذ خطوات يمكن أن تعتبر في بعض الدول معارضة للأهداف الوطنية لتلك الدول[4].

(1) AmitaiEtzioni, Political Unification, (New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1965), p. 4.
(2) Leon N. Lindberg, «Political Integration as a Multidimensional Phenomenon Requiring Mutlivariate Measurement,» in Leon N. Lindberg and Stuart A. Scheingold, eds., Regional Integration: Theory and Research, (Cambridge, Mass.:Harvard University Press, 1971), pp. 45-46
(3) Karl W. Deutsch, Political Community and the North Atlantic Area, (Princeton: Princeton University Press, 1957), p. 57.
(4) Alexander Cooley and HendrikSpruyt, Contracting States: Sovereignty Transfers in International Relations (Princeton: Princeton University Press, 2009), p. 148.

وبالنظر إلى ممارسات التكامل السياسي القائمة في العالم نستطيع القول بأن هناك مجموعة من الشروط العامة التي من الواجب توافرها لضمان نجاح التكامل السياسي الإقليمي بين الدول، وهي:

الاشتراك في القيم: حيث لا بد لدول التكامل السياسي أن تتمتع بوجود قيم سياسية مشتركة تؤمن بها. فالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، وباعتباره من أنجح ممارسات التكامل السياسي الإقليمي، تشترك دوله في مجموعة من القيم والمبادئ السياسية التي تضمن استمرار هذا التكامل، وهي القيم والمبادئ الليبرالية الملتزمة بالاشتراك في حماية حقوق الإنسان الطبيعية والقانونية. ولعل تجارب التكامل السياسي الناجحة عادة ما تحدث بين دول تعتبر قد تجاوزت مرحلة المعاصرة إلى ما بعد المعاصرة بناءً على نظرية باري بوزان وأولي وايفر، حيث تصبح الدول أكثر انفتاحاً وتسامحاً مع الانخراط الثقافي والاقتصادي والسياسي بين دول الإقليم، وأكثر قناعة بأن ذلك يعتبر أمراً ضرورياً نحو تحقيق الازدهار والاستقرار[1].

القناعة بأهمية التكامل السياسي: حيث لا بد لدول التكامل السياسي أن تكون مقتنعة بأهمية وجود التكامل السياسي حتى يتمكن هذا التكامل من أداء واجباته والتزاماته على أكمل وجه. والقناعة تأتي ليس عن طريق النخب الحاكمة لأن ذلك يعرض التكامل القائم إلى خطر التفكك في حال تغير النظام السياسي، ولكن تأتي عن طريق موافقة شعوب دول التكامل الإقليمي بالتحول نحو التكامل السياسي. فالدول الأوروبية تعتمد آلية إشراك الشعوب الأوروبية في قرارات الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهو ما يجعله أكثر قوة من غيره من التنظيمات التكاملية السياسية في العالم.

الإحساس بالأمان: حيث لا بد لدول التكامل السياسي الإقليمي بأن تحس بالأمان في ظل منظومة التكامل القائمة، بحيث لا تعمل القوى الكبرى في التكامل على فرض ثقافتها وأسلوبها وأجندتها على الدول الأعضاء في المنظومة. وهنا يتطلب الأمر وجود ما يسمى بـ «جماعة الأمن Security Community» والتي

(1) Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers, The Structure of International security, (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), pp. 22-23.

يتوفر من خلالها ضمان حقيقي بأن أعضاء تلك الجماعة لن يدخلوا في صراعات مسلحة مع بعضهم بعضاً، وإنما سيعملون على حل مشاكلهم بالطرق الأخرى البعيدة كل البعد عن التهديد والوعيد واستخدام العنف[(1)]. وهذا هو حال أوروبا التي نجحت ممارستها التكاملية في تحقيق أكثر من ستين سنة من الأمن والسلم الأوروبي، مُنهية فترة تاريخية كانت أوروبا هي مركز الصراعات والحروب في العالم. وكذلك فإن هذا الأمر يتطلب التوزيع العادل للأدوار بين الدول الأعضاء في منظومة التكامل الإقليمي، بحيث لا تنفرد دولة أو دولتان بجميع الأدوار أو معظمها، بل لا بد من إشراك الجميع للإحساس بأنهم شركاء متساوون في التكامل السياسي. ففي أوروبا مثلاً نجد أن العاصمة الأوروبية للاتحاد ليست في أكبر عاصمة في أوروبا وإنما في دولة أوروبية صغيرة هي بلجيكا، ومحكمة العدل الأوروبية في لكسمبورغ، والبنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت.

ضمان الاستمرارية: حيث لا بد لمنظومة التكامل الإقليمي أن تتوفر فيها آلية لضمان التزام الدول بالمبادئ الأساسية الحاكمة لمنظومة التكامل القائمة، والتزام الدول بمخرجات العملية السياسية بشكل عادل ومنصف حتى يتم ضمان استمرار التكامل السياسي.

عدم التباين الكبير في المجال الاقتصادي: حيث من المفترض أن تكون الدول الأعضاء في التكامل السياسي متقاربة في حجمها ومواردها وأنظمتها الاقتصادية.

الاشتراك في الهدف: حيث من الواجب أن تشترك الدول الأعضاء في التكامل السياسي في الهدف الذي تصبو الدول إلى تحقيقه من وراء هذا التكامل.

4. التكامل الإقليمي الخليجي

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظومة إقليمية نشأت من رحم فكرة أطروحة التكامل الإقليمي، حيث اقتنعت دول الخليج العربية الست (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، دولة الكويت،

(1) Alex J. Bellamy, Security Communitiesand their Neighbours: Regional Fortresses or Global Integrators (Gordonsville: Palgrave Macmillan, 2004), p. 6

دولة قطر، ودولة البحرين) بأن أمنها واستقرارها وازدهارها لا يمكن أن يتحقق بشكل فاعل من خلال انفراد كل دولة واعتمادها على نفسها في تحقيق ذلك، بل إنها بحاجة إلى أن تتكامل في منظومة تعاونية إقليمية، تضع نصب عينيها العمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف. لقد كانت الأفكار الخليجية لإقامة تكامل خليجي في فترة السبعينيات تنصب في ثلاثة مشاريع رئيسية: المشروع الأول كان المشروع الكويتي، والمشروع الثاني كان المشروع العماني، والمشروع الثالث هو المشروع السعودي.

المشروع الكويتي كان يدعو إلى إقامة اتحاد خليجي على غرار منظمة آسيان يعتمد على التعاون في مجالات الاقتصاد والثقافة، وإقامة منطقة محايدة تعتمد على نفسها في تحقيق الأمن، وذلك رغبة في إبعاد المنطقة عن إشكاليات صراع المعسكرين في فترة الحرب الباردة.

المشروع العماني كان يدعو إلى إقامة علاقات عسكرية استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تشمل مراقبة مشتركة للمياه البحرية في مضيق هرمز.

والمشروع السعودي كان يدعو للتعاون والتنسيق بين دول المجلس لا سيما في مجال المساعدة في تحقيق الأمن الداخلي[1].

كل طرف كان يعكس وجهة نظره تلك حول التكامل المطلوب من منظور مصلحته، حيث إن الكويت كانت تقيم علاقات مع الاتحاد السوفييتي ولم تكن تود أن تظهر متحالفة مع واشنطن ضد موسكو، وعمان كانت مهتمة بالدرجة الأساسية بتأمين الملاحة في مضيق هرمز الذي تتشارك في إدارته مع إيران، أما السعودية فقد كانت تعاني مشاكل أمنية داخلية فأراد تدعم الدول الخليجية لها. إلا أنه وبعد مشاورات بين الدول الخليجية تم الاتفاق على مجلس التعاون بشكله الحالي[2].

(1) المصدر ذاته، ص 125.

(2) Matteo Legrenzi, The GCC and the International Relations of the Gulf: Diplomacy, Security,and Economic Coordination in a Changing Middle East, (London: I.B. Tauris, 2011), p. 31

تمثلت أهداف مجلس التعاون في السعي لتحقيق التالي:

تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، الشؤون التعليمية والثقافية، الشؤون الاجتماعية والصحية، الشؤون الإعلامية والسياحية، والشؤون التشريعية والإدارية.

دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها[1].

يعتبر العامل الأمني هو المحدد الأساسي وراء قيام المجلس بالدرجة الأساسية، والمتمثل في العمل المشترك على مواجهة الأخطار التي كانت مُحدقة بالمنطقة خلال تلك الفترة، والمتمثلة في الوجود السوفييتي في أفغانستان والتهديدات الشيوعية للمنطقة، والثورة الإسلامية في إيران وسعيها لتصدير فكرها، والحرب العراقية – الإيرانية وإمكانية اتساعها[2]. لذلك سعت دول الخليج للتكامل فيما بينها بهدف مواجهة تلك الأخطار الأمنية. مع العلم أن محاولة التكامل بين دول المنطقة في فترة ما قبل الحرب العراقية – الإيرانية لم يكتب لها النجاح بسبب سعي كل من العراق وإيران إلى تحقيق هيمنتها على المنطقة من خلال رغبتها في الانضمام إلى مساعي التكامل[3]. لذلك ولد مجلس التعاون بعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، واستطاعت دوله النجاح في مواجهة الكثير من الأخطار بشكل مشترك من خلال الاعتماد على فلسفة التنسيق المشترك لمواجهة الأخطار المهددة

---

(1) المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(2) Louise Fawcett, «Alliances, Cooperation, and Regionalism in the Middle East», in Louis Fawcett (ed.), International relations of the Middle East, (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 199.

(3) مصدر سابق، Matteo Legrenzi، ص 29.

لأمن المنطقة. وإن لم تكن الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج موحدة ولم تنجح كذلك في خلق ما يسمى بجماعة الأمن بسبب اعتمادها على الترتيبات الأمنية الثنائية بين كل واحدة منها والقوى الدولية الحليفة وليس عن طريق الاندماج العسكري[1]، إلا أن التنسيق المشترك فيما بينها في ظل منظومة مجلس التعاون ساعد على تحقيق الأهداف الأمنية المشتركة. ولعل ذلك كان واضحاً في موقف دول الخليج من الوجود السوفييتي في أفغانستان، ومن الثورة الإيرانية، والحرب العراقية – الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، ومحاربة الإرهاب، والاجتياح والاحتلال الأمريكي للعراق، وتطورات الأحداث في البحرين مع ما يسمى بـ «الربيع العربي». كما أن تكاملها الإقليمي ساعد على تحقيق التعاون والتنسيق في مجالات الاقتصاد من خلال إنشاء الاتحاد الجمركي الخليجي والتوجه نحو الاتحاد النقدي، وهو ما ساعد على زيادة حجم التجارة البينية بين دول المجلس بشكل كبير[2]. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن العامل الأمني هو في الأغلب العامل الأبرز وراء التكامل الإقليمي في مختلف الممارسات القائمة في العالم[3]؛ فالاتحاد الأوروبي قام أساساً رغبة في تحييد خطر ألمانيا ومنع قيام حرب عالمية جديدة على الأرض الأوروبية[4]، وآسيان أنشئت أيضاً لمواجهة الخطر الشيوعي في المنطقة، وكذلك نافتا التي قامت لمواجهة خطر الهجرة غير الشرعية الآتية من المكسيك؛ مجلس التعاون الخليجي قام أيضاً لتحقيق التوازن في مواجهة الأخطار الخارجية[5].

إن طبيعة التكامل الخليجي قائمة على أساس أسلوب التكامل بين حكومات الدول وفقاً للنظرة الواقعية والواقعية الجديدة التي تحتفظ من خلالها الدول بصلاحياتها وسيادتها ولا سيما فيما يتعلق بعملية صنع القرار. فمجلس التعاون الخليجي أقرب ما يكون إلى أنه يجسد التعاون الكونفيدرالي من غيره من الأشكال

---

(1) مصدر سابق، Louise Fawcett.

(2) انظر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المسيرة والإنجاز: ثلاثون عاماً على طريق التكامل والوحدة (الرياض: مركز المعلومات، 2011).

(3) Richard Pomfret, Regionalism in East Asia: Why has it Flourished since 2000 and How Far will it Go? (New Jersey, River Edge, 2010), p. 14.

(4) Paul Kubicek, European Politics (Boston: Longman, 2012), p. 67.

(5) مصدر سابق، Matteo Legrenzi ، ص 44.

التعاونية. ورغم وجود بعض المؤسسات والأجهزة التي يمكن أن ينظر إليها على أنها وظيفية مثل درع الجزيرة والاتحاد الجمركي فإن الدول لم تتنازل عن صلاحياتها لمثل تلك المؤسسات والأجهزة، فبقيت مثل هذه المؤسسات والأجهزة غير قادرة على القيام بمهامها التي من المفترض أن تعكسها النظرية الوظيفية أو الوظيفية الجديدة في العمل التكاملي بين دول المجلس. فمثل هذه الترتيبات هي أقرب إلى فكرة نظرية النظام التي تؤكد أن هذه المؤسسات والأجهزة هي ضرورية لوضع الضوابط المساعدة على تحقيق التكامل، ولكنها لا تفقد الدول سيادتها وقوتها في اتخاذ القرارات. فالتكامل الخليجي موجود، حيث إن هناك درجة كبيرة من التعاون المستمر والمؤسسي بين دول المجلس، والذي يعمل على خلق التجانس بين سياساتها، إلا أن هذا التكامل لم يؤدّ إلى عملية مأسسة قوية وناجحة للعمل التكاملي بين دول المجلس من خلال خلق أجهزة فوق قومية ذات صلاحيات قوية كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي، الذي حددت معاهدة لشبونة 2007 صلاحيات كل من الاتحاد وصلاحيات الدول الأعضاء والصلاحيات المشتركة بين الطرفين.

5. دعوة الاتحاد الخليجي

أتت فكرة الاتحاد الخليجي لتحويل التعاون الخليجي من مرحلة التنسيق إلى مرحلة الاتحاد بدعوة من العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز في القمة الخليجية الـ 32 في الرياض عام 2011. ويمكن التوقف هنا عند بعض الملاحظات الرئيسية حول هذه الدعوة:

إن هذه الدعوة ليست بدعوة غريبة أو جديدة على عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لأن الهدف الأول من أهداف المجلس المحددة في النظام الأساسي تشير إلى تحقيق غاية وحدة الدول الأعضاء في المجلس من خلال «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها».

إن العامل الأبرز وراء هذه الدعوة هو العامل الأمني، حيث إن العاهل السعودي قد ذكر خلال دعوته لفكرة الاتحاد أن الخليج «مستهدف في أمنه واستقراره»، وأضاف «نجتمع اليوم في ظل تحديات تستدعي منا اليقظة، وزمن يفرض

علينا وحدة الصف والكلمة، ولا شك أنكم جميعاً تعلمون أننا مستهدفون بأمننا واستقرارنا، لذلك علينا أن نكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا»[1]. وعليه يمكن الربط بين ما يدور في المنطقة من أحداث ما يسمى بـ «الربيع العربي» ولا سيما تطورات الأحداث في البحرين والتدخل الإيراني في الشأن البحريني وبين دعوة العاهل السعودي للاتحاد.

إن الدعوة جاءت مفاجئة لقادة وشعوب دول مجلس التعاون الخليجي، حيث لم تكن هناك ترتيبات أو مشاورات مسبقة حول الفكرة بين قادة دول المجلس أو الترويج لها بين شرائح المجتمع الخليجي.

إن الدعوة جاءت مفتوحة لدول المجلس لتحديد خطوط الاتحاد العامة، أي أنها لم تأت في شكل برنامج محدد وواضح من قبل الطرف الذي اقترح الفكرة، وإنما تُرك الأمر لدول المجلس لتحديد شكل الاتحاد وطبيعته.

يتراوح الموقف الرسمي لدول مجلس التعاون من الدعوة لإقامة اتحاد فيما بينها بين المؤيدين، والقابلين، والمترددين، والمعارضين. بالنسبة للمؤيدين، فإنهم يرفعون راية الدعوة لإقامة اتحاد خليجي بحجة أن المنطقة الخليجية تتعرض للعديد من الأخطار التي تتوجب مواجهتها بشكل مشترك لا سيما أخطار التدخل الإيراني في شؤون المنطقة الخليجية وتداعيات أحداث ما يسمى بـ «الربيع العربي». ولا يبدو أنهم على ثقة كاملة في أن الولايات المتحدة والغرب سيقف معهما في حال تفاقم المطالب الشعبية في المنطقة الخليجية. فمشروع هؤلاء لمواجهة تلك الأخطار هو الاتحاد الخليجي، ويمثل هذا التوجه كل من السعودية صاحبة الفكرة والدعوة، والبحرين أكبر المتضررين الخليجيين من تداعيات «الربيع العربي» والتدخلات الإيرانية في الشأن الداخلي. وبالنسبة للقابلين فإنهم أولئك الذين لا يودون الظهور على أنهم ضد الاتحاد الخليجي، وبالتالي وقفوا مع دعوة العاهل السعودي إلا أنه لم يبرز منهم موقف رسمي قاطع بعدُ من الاتحاد، وهذا الموقف تمثله قطر بالدرجة الأساسية والكويت بدرجة أخرى، رغم أن هناك تخوفاً داخلياً كويتياً من أن الاتحاد قد يؤثر في الحياة البرلمانية فيها. أما عن

(1) اهتمام خليجي بدعوة العاهل السعودي للتحول من مرحلة التعاون إلى الاتحاد، 19 ديسمبر 2011، www.alarabiya.net/articles/2011/12/19/183322.html

قطر فلم تقل لا للاتحاد ولم تبرز تحفظات حول فكرته. ولعل الموقف القطري وراءه القناعة بأن الاتحاد لن يمضي، لذلك لم يرد أن تظهر الدوحة على أنها هي المعرقلة للاتحاد في الوقت الذي تسعى فيه قطر للحصول على دعم سعودي حول سوريا. وبالنسبة للمترددين فهم الذين رحبوا بالدعوة، ولكنهم رفعوا بعض التحفظات التي تتمحور بدرجة أساسية في اعتبار أن الاتحاد مرحلة سابقة لأوانها، وأنه يجب أن يتم الاستعداد لها بشكل أكثر قوة بحيث يستطيع الاتحاد أن يكون اتحاداً قوياً لا اتحاداً مشوهاً غير قادر على تحقيق أهدافه؛ ومثلت هذا الموقف بشكل أساسي دولة الإمارات العربية المتحدة. أما بالنسبة للمعارضين فكانت نظرتهم قائمة على أن الاتحاد مرحلة متقدمة، وأن دول مجلس التعاون لم تلتزم بشكل كامل في الوفاء بالتزاماتها التكاملية في المجالات الأخرى حتى الآن، لذلك لا يمكن الذهاب به إلى أبعد مما هو عليه قبل أن يحقق نجاحات في وضعه الحالي؛ ولقد شكل هذا التوجه سلطنة عُمان، التي أعلنت على لسان وزير خارجيتها يوسف بن علوي أنها خارج الاتحاد ولن تُفرط في «استقلالية كيانها الذي تأسس منذ عهد الرسول (ص)»[1]، وأن عمان «ضد الاتحاد، ولكنها لن تمنعه» إذا ما أرادت الدول الخليجية الأخرى الذهاب إليه[2].

إن عدم التحمس لفكرة الاتحاد من البعض، ورفضها من البعض الآخر، يمكن إرجاعه بشكل اساسي إلى العوامل التالية:

الخوف من فقدان السيادة، فالاتحاد يعني ذوبان سيادة الدول أو بعضٍ من سيادتها لصالح وحدة سياسية جديدة أو لصالح جهاز جديد يتمتع بسلطات وصلاحيات سيادية[3]. فاتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة أذاب الكيانات السياسية التي كانت قائمة قبل الاتحاد في كيان سياسي جديد، باسم جديد، وبسلطات وصلاحيات قوية في المجالات السيادية كالخارجية والدفاع والأمن.

(1) لقاء صحفي لوزير الخارجية العماني يوسف بن علوي مع صحيفة عمان العمانية، منشور في 19 مارس2013.

(2) تصريح لوزير الخارجية العماني يوسف بن علوي أثناء حوار المنامة في ديسمبر 2013، «سلطنة عمان تعارض قيام اتحاد لدول مجلس التعاون الخليجي»، الإمارات اليوم، 8 ديسمبر 2013، ص 22.

(3) انظر:

s A. Kupchan, How Enemy Become Friends: the Sources of Stable PeaceCharle Princeton: Princeton Unibersity Press, 2010), p. 284)

والاتحاد الأوروبي – النموذج الأبرز – أنشأ أجهزة فوق قومية استطاعت أن تأخذ بعض الصلاحيات من الدول الأعضاء في بعض المجالات، وأصبحت تلك الأجهزة صاحبة قرار ملزم للدول الأعضاء. لذلك فإن الخوف القائم هو من أن تؤدي إقامة اتحاد بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى فقدان الدول لسيادتها. فدول الخليج تتعامل مع العالم الخارجي من منظور عالم ويستفاليا الذي يحث الدول على أن تعمل على حماية سيادتها وعدم التنازل عنها لصالح أي طرف مهما كان، وهذا هو لب فلسفة الواقعية السياسية.

التوجس من مفهوم الاتحاد، فهذا المفهوم يعني أن الدول لا بد أن تتحد فيما بينها سواء كان ذلك في غطاء اتحاد كامل مثل الاتحاد الفيدرالي أو اتحاد جزئي مثل الاتحاد الوظيفي. فمفهوم الاتحاد يحمل في طياته التزامات سياسية وقانونية وأخلاقية، الأمر الذي يجعل بعض الدول الأعضاء تتوجس من السير في تكامل إقليمي يحمل اسم اتحاد.

الغموض في فكرة الاتحاد، حيث إن الفكرة لم تأت واضحة بشكل مباشر للجميع وكانت مجرد دعوة، وتم تشكيل لجان لمناقشتها. لذلك فإن عملية الترويج لفكرة الاتحاد أصبحت عملية صعبة للغاية في ظل الغموض السائد حولها. فهي لم تأت في شكل برنامج معروف ومحدد ليصبح أكثر فهماً للجميع.

غياب الإحساس بالحاجة الفعلية للاتحاد، فدول مجلس التعاون – كل على حدة – تدرك أنها تعيش في عالم تتجاذبه الكثير من التطورات التي أصبح لها تأثير بالغ في دول منطقة الخليج العربي، إلا أنها تدرك أيضاً أن دول هذه المنطقة كانت منذ نشأتها السياسية تعاني تحديات وأخطاراً كبيرة، لكنها نجحت في مواجهتها من دون أن تفقد سيادتها لدول أخرى في الإقليم. فهناك إحساس لدى قيادات دول المنطقة لا سيما الدول الرافضة والمترددة للفكرة بأن دول الخليج قادرة على مواجهة الأخطار من دون الاتحاد فيما بينها، حيث إن الاتحاد لن يضفي شيئاً جديداً على أمن دول المنطقة باعتبار أن دول المنطقة لا تتعرض إلى تهديد مباشر. فالنظرة الفردية للدول تعتبر أنه ليس هناك حاجة لاتحاد لطالما أن التعاون الراهن القائم بين دول المجلس، والتحالفات الاستراتيجية القائمة بين دول المجلس والقوى الكبرى كفيلة بردع الأخطار عن المنطقة.

الخوف من فقدان المكاسب، لا سيما وأن هناك دولاً استطاعت أن تحقق مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية أكبر بكثير من غيرها من الدول في الإقليم، وهي بالتالي تخشى أن تفقد مثل هذه المكاسب في حالة الدخول في اتحاد مع الدول الأخرى الأقل منها في مجال تحقيق مثل تلك المكاسب.

الخوف من هيمنة ثقافة الأقوى، حيث إن دول مجلس التعاون تنقسم إلى مجموعتين: دول كبيرة في الحجم السكاني والجغرافي (السعودية وعمان)، ودول صغيرة في الحجم السكاني والجغرافي (الإمارات، الكويت، قطر والبحرين)؛ وبالتالي هناك تخوف من أن الدخول في اتحاد بين دول مجلس التعاون قد يؤدي إلى ذوبان هوية الدول الصغيرة في الحجم لصالح هوية الدول الكبيرة في الاتحاد، لا سيما إذا ما أدركنا حقيقة أن الأصول التاريخية الاجتماعية لمعظم مواطني الدول الصغيرة تعود بجذورها في الأساس إلى دول الخليج الكبيرة، الأمر الذي قد يفرض هيمنة الدول الكبرى في المنطقة على الدول الأصغر فيها. ولعل تأثير «الأخ الأكبر» في المنطقة الخليجية موجود منذ فترة وهناك إحساس من قبل الدول الصغيرة به[1].

عدم اكتمال فرص نجاح الاتحاد، حيث تعتقد الدول بأن الدخول في اتحاد في الوضع الراهن لن يؤدي إلى نجاحه نظراً لأن التكامل السياسي بحاجة إلى نجاحات للتكامل في مجالات أخرى مثل الأمور الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وهي أمور ما زال مجلس التعاون عاجزاً عن تحقيق تكامل حقيقي فيها.

الاختلافات القائمة بين دول مجلس التعاون في بعض القضايا لا سيما في السياسة الخارجية والتي من شأنها أن تعرقل عملية تحقيق التكامل السياسي، فهناك درجة من الحرب الباردة قائمة بين بعض دول مجلس التعاون لا سيما بين قطر والسعودية وبين السعودية وعمان، وقطر والبحرين، والإمارات وقطر، وهناك اختلاف قائم بينهم في نظرتهم للتهديدات وكيفية التعامل معها. فهناك من يعتبر إيران خطراً، وهناك من لا ينظر لها كذلك، وهناك من يتعامل مع الإخوان المسلمين ويدعمهم، وهناك من ينظر إليهم بالرفض ويواجههم ويعتبرهم خطراً على أمن المنطقة الخليجية.

(1) Hassn Hamdan al-Alkim, Dynamics of Arab Foreign Policy-Making in the Twenty-First Century, Domestic Constraints and External Challenges (London: Saqi, 2011), p. 54.

6. مستقبل التكامل السياسي الخليجي

من الواضح أن هناك وجهتي نظر قائمة حول مستقبل التكامل السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي. فهناك وجهة النظر التي تريد قيام الاتحاد، وبالتالي الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة جديدة هي مرحلة الاتحاد أياً ما كانت الصيغة؛ ووجهة النظر التي تريد الإبقاء على التعاون الخليجي باعتباره الركيزة الأساسية التي قام عليها مجلس التعاون الخليجي. وجهتا النظر هاتان لا تمثلهما حكومات الدول الأعضاء وحسب، وإنما أيضاً قطاعات واسعة من الشارع الخليجي في تلك الدول. وإن كان هذا الاختلاف أمراً صحياً إلا أن استمراره لن يؤدي إلى تعزيز التكامل السياسي الخليجي، بل من شأنه أن يضعف التعاون القائم. إن إعلان عُمان أنها خارج فكرة الاتحاد الخليجي، وأنها ستنسحب من المجلس في حال اتفقت الدول الخليجية على إقامة اتحاد فيما بينها[1] جعل المنطقة أمام خطر تجزئة التكامل القائم بين دول مجلس التعاون، حيث إن إقامة اتحاد خليجي بأي شكل ما كان سينهي مجلس التعاون أو يضعف التكامل الذي تحقق في إطار المجلس؛ بالإضافة إلى أن وصول الخلافات بين دول الخليج العربية لدرجة سحب السفراء كما حدث في الحالة السعودية الإماراتية البحرينية مع قطر في مارس 2014 إنما يعطي مؤشراً على أن دول الخليج العربية مازالت لم تصل إلى المستوى المطلوب لإقامة اتحاد فعلي فيما بينها.

لذلك، فإن الحل الأمثل لمستقبل التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي يتمثل في الحل الوسط بين وجهتي النظر أعلاه، باعتبار أن الحل الوسط هو الحل الأمثل المقبول خليجياً لدى الجميع. ويتمثل هذا الحل في تفعيل مجلس التعاون الخليجي القائم في مجموعة من المجالات التي لا تفقد الدول من خلالها سيادتها بشكل كبير وواضح. وهذا الأمر ضروري لأنه من جهة يُرضي الدول الأعضاء بالحفاظ على سيادتها، ومن جهة أخرى يرضي الدول الساعية لتحقيق التكامل من خلال خلق الفرص التي من شأنها أن تعزز العمل التكاملي وفقاً لفلسفة الخطوة خطوة التي تنصح بها المدرسة الوظيفية والوظيفية الجديدة للتكامل الإقليمي والتي شاهدنا نجاحها في ممارسة الاتحاد الأوروبي. الحل الوسط من شأنه أيضاً

(1) وفقاً لما ذكره وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي في حوار المنامة، ديسمبر 2013.

أن يحافظ على التعاون القائم بين دول الخليج ولا يعرّض وجود هذا التعاون من خلال مجلس التعاون الخليجي إلى التفكك أو الضعف بسبب قيام منظومة أخرى منافسة لمجلس التعاون لا تضم جميع الدول. وهنا نقترح المحاور الثلاثة التالية باعتبارها محاور أساسية لتطوير العمل الخليجي المشترك لدرجة أكثر تعاوناً وقدرة على تحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة.

محور الأمن

هذا المحور ضروري للغاية، وهو المحرك الأساس للدعوة للاتحاد، وهو الذي من المفترض أن يأخذ الأولوية الأولى في عمل المجلس خلال الفترة القادمة. فالتغيرات التي تحدث من حول منطقة الخليج وفيها تشير إلى وجود بعض التطورات الأمنية التي تفرض على المجلس أن يتحرك في وضع استراتيجية دفاعية خليجية مشتركة تمكنه من إرسال رسائل واضحة بأن دول الخليج وحدة واحدة ضد الأخطار المهددة لأمنها واستقرارها، وهذه التطورات هي:

عدم قدرة مجلس التعاون على تشكيل قوة ردع قادرة على ردع الأخطار المهددة لأمن المنطقة، وكان ذلك واضحاً في عجز الترتيبات الأمنية من منع التهديدات والاعتداءات الإيرانية على دول الخليج في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، وعجزها عن ردع الخطر العراقي عن الكويت في 1990 – 1991، وعجزها عن ردع الأخطار الإيرانية المتمثلة في توغل عناصر الاستخبارات الإيرانية في الدول الخليجية.

الأخطار الإيرانية المتمثلة في تأجيجها للوضع في البحرين أثناء الأحداث الأخيرة لتداعيات ما يسمى بـ «الربيع العربي»، واكتشاف شبكة التجسس الإيرانية في الكويت، والدور الإيراني في تعزيز الطائفية في المنطقة.

نجاح إيران في أن تصبح مجاورة لدول الخليج العربية بعد تعزيز نفوذها وقوتها في العراق وسعيها لفعل ذات الأمر في اليمن.

تصاعد خطر الجماعات الدينية المسلحة مثل القاعدة والدولة الإسلامية وإمكانية تأثيرها في أمن المنطقة وتهديدها للدولة الوطنية.

بروز الإسلام السياسي وخطورته على الأنظمة المحافظة في المنطقة.

الخوف من الانكشاف الأمني الخليجي في حالة تراجع الدور الأمريكي في المنطقة لا سيما مع الانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان وما يذاع حول إمكانية تحول اهتمامها نحو شرق آسيا.

إمكانية بروز سباق تسلح نووي في المنطقة مع امتلاك إيران للقنبلة النووية.

استمرار فرص حدوث حروب جديدة في المنطقة.

احتمال تخلي الولايات المتحدة والغرب عن تعهداتها بحماية منطقة الخليج العربي في يوم ما، فعلى سبيل المثال بالكاد تمت الموافقة على قرار شن الحرب على العراق في الكونغرس الأمريكي لإخراجه من الكويت؛ ومع دخول فنزويلا لتصبح المصدر الرئيس لواردات الولايات المتحدة من النفط وتراجع السعودية ومع سعي واشنطن لتحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط ودخول الغاز الصخري في مرحلة الإنتاج قد يثير الشك في مدى استمرار واشنطن في حمايتها لدول المنطقة.

العمل المشترك لضمان عدم سقوط أي نظام سياسي خليجي.

هذه الأمور جميعها تفرض على دول الخليج العمل بشكل مشترك في مجال الأمن الدفاعي ووضع استراتيجية مشتركة قادرة على ردع تلك الأخطار. ونظراً للإمكانيات التي تتمتع بها دول المنطقة الخليجية يمكن الحديث – على سبيل المثال – عن الخيارات الثلاثة التالية:

خيار إعادة إحياء فكرة الجيش الخليجي الموحد لتكون قوة عسكرية جاهزة لردع التهديدات الخارجية على دول المنطقة، مع إمكانية إبقاء الدول الخليجية على قواتها المسلحة المستقلة عن الجيش الخليجي الموحد، على أن تكون متناسقة معه.

خيار تقوية قوة درع الجزيرة الحالية بشكل أكبر وأقوى مما هي عليه الآن لجعلها قوة عسكرية قادرة على مواجهة المخاطر التي يمكن أن تهدد أمن الدول الخليجية وتكون مساندة للقوات المسلحة الخليجية، على أن يشمل تعزيز هذه القوة كافة المجالات البرية والبحرية والجوية.

خيار إنشاء منظمة دفاعية على غرار منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تضم دول المجلس، بالإضافة إلى الدول الفاعلة كالولايات المتحدة وفرنسا أو حلف الناتو وبعض القوى الإقليمية الحليفة للدفاع عن أمن واستقرار المنطقة، باعتبار أن أمن واستقرار هذه المنطقة الحيوية للعالم بأسره هي مهمة دولية أكثر من أنها مهمة إقليمية وحسب. وفي هذا الخيار تطور هام لأنه سيحول المنطقة من تداعيات تأثير الترتيبات الأمنية الثنائية لدول المنطقة مع الدول الكبرى نحو تحقيق ترتيبات أمنية مشتركة لدول الخليج مع مثل تلك القوى.

لقد نجح التدخل الخليجي السريع في البحرين في توجيه رسائل واضحة إلى إيران بأن دول الخليج لن تسمح لأية قوة معادية بالتدخل في شؤونها؛ إلا أن هذا التدخل أثار مجموعة من التساؤلات حول شرعيته. لذلك فإن تعزيز الجانب الأمني من شأنه أن يعدل من الجوانب القانونية لأي تدخل مستقبلي للقوات الخليجية لردع التهديدات والأخطار على أمن وسلامة دول المنطقة.

محور السياسة الخارجية

تشترك الدول الخليجية في الموقف السياسي للعديد من القضايا الدولية والإقليمية؛ لذلك فإن السعي لتطوير هذا العمل المشترك أمر يساعد على تفعيل دور المجلس، ويعطي صورة إيجابية بأن دول المجلس مهتمة بعملية تفعيله، وبالتالي فإن إنشاء مفوضية خليجية للشؤون الخارجية تتولى مهمة إدارة الشؤون الدولية للدول الأعضاء في المواضيع التي تخولها الدول الأعضاء العمل من خلالها هي خطوة إيجابية في مسار تفعيل العمل الخليجي المشترك وتحقيق التكامل السياسي. الدول لن تفقد سيادتها على قرارها الخارجي وإنما ستصبح أكثر قوة في التعامل المشترك مع القضايا التي تتمتع بوجود اتفاق خليجي حولها (مثل القضية الفلسطينية، البرنامج النووي الإيراني، قضايا الإرهاب الدولي، قضايا البيئة وغيرها) وليست هذه هي كل القضايا والمواضيع الخارجية، فالدول ستبقى صاحبة السيادة في علاقاتها الثنائية مع دول العالم. ويمكن لوجود مفوضية خليجية للشؤون الخارجية أن تساعد على خلق أرضيات مشتركة لدول الخليج للتعاون في القضايا الدولية التي قد لا يكون حولها إجماع خليجي.

المحور الاقتصادي

إن المحور الاقتصادي هو أكثر المحاور التي استطاع مجلس التعاون الخليجي أن يحقق قدراً من النجاحات من خلالها، وبالتالي يجب عدم إهماله أو تركه يتراجع. وإن كانت الأولية الأولى للأمن ومن ثم السياسة الخارجية إلا أن الاندماج والتكامل الاقتصادي يجب أن يتم تعزيزه والعمل من خلاله أيضاً، لأنه يستطيع أن يحقق التكامل الفعلي بين الدول في حال استمرار النجاحات من خلاله. فالاتحاد الأوروبي وآسيان ونافتا – على سبيل المثال – هي مؤسسات للتعاون الإقليمي في العالم جعلت الاقتصاد أداتها الأساسية نحو تحقيق هدف التكامل السياسي والأمني بين الدول الأعضاء. ولعل الحديث عن التأثير الإيجابي الذي تطرقت له بعض مدارس التكامل الإقليمي يمكن أن يتحقق في حال الوصول إلى إنجازات اقتصادية على مستوى دول الخليج العربي يكون لها تأثير في حياة المواطن الخليجي.

محور تفعيل الأمانة العامة للمجلس

الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بحاجة إلى أن تفعّل بطريقة يمكن من خلالها استيعاب التطورات الحادثة ومواكبتها بحيث تصبح أمانة لها دور فاعل في تقديم التوصيات والمشورة للدول الأعضاء فيما يطلب منها وليس الاكتفاء بتولي مهام أعمال السكرتارية اليومية لأعمال المجلس، وهنا نقترح التالي:

تعزيز الأمانة العامة بكفاءات وقدرات خليجية من مختلف الدول للعمل بها وعدم الاكتفاء بسيطرة موظفين من دولة المقر.

إنشاء مركز للدراسات الخليجية يتولى مهام إعداد الدراسات والتقارير المرتبطة بأعمال المجلس، وتحديد الأخطار والتحديات التي تواجهه، ووضع الرؤى المستقبلية في كيفية التعامل مع تلك الأخطار والتحديات.

منح الأمانة العامة صلاحية تقديم المقترحات والمشورة في مختلف القضايا المرتبطة بالأمن والسياسة الخارجية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة لدول المجلس، وسبل تطويرها.

إنشاء وزارة أو مؤسسة حكومية برئاسة شخص برتبة وزير في كل عواصم الدول الخليجية تعنى بمتابعة العمل الخليجي والعمل على تحقيق التواصل بين المجلس ودوله.

إنشاء مقار فرعية للأمانة العامة للمجلس في عواصم الدول الخليجية تتولى مهام الترويج للعمل الخليجي بين مواطني الدول والتواصل السياسي مع المسؤولين.

التفكير الجدي بنقل الأمانة العامة لأصغر الدول الخليجية كالبحرين باعتبارها:

تحقق مبدأ توزيع الأدوار في عمل الاتحاد.

الانفتاح الذي تتميز به البحرين مقارنة بالسعودية سيساعد على مزيد من الإبداع في عمل المؤسسة بحيث ستصبح أمانة المجلس جهة جاذبة للكفاءات والأفكار الإبداعية.

تعزيز العلاقة الخليجية بالبحرين وتقويتها في وجه المطامع الإيرانية التي تحاول إثارة المشاكل الطائفية في المنطقة الخليجية عبر ذلك البلد الخليجي.

تبديد شكوك الدول الخليجية الصغيرة من فكرة سعي الدول الكبيرة لفرض هيمنتها على المنظومة الخليجية.

7. الخلاصة

إن العمل نحو تحقيق الاندماج الاتحادي الكونفيدرالي في مجالات الأمن والسياسة الخارجية والاقتصاد لن يضر بالسيادة القائمة في الدول الأعضاء، حيث إن الدول ستحافظ على استقلاليتها في القضايا والمواضيع والشؤون التي لم يتم تفويض الاتحاد بها. ولعل تلك المجالات لاسيما الأمنية هي مجالات لا يمكن للدول منفردة تحقيقها من دون وجود تعاون مشترك، والخبرة التاريخية أثبتت ذلك، حيث إن دول الخليج لم تستطع ردع أخطار العراق وإيران ضد أمنها بشكل منفرد فكيف لها بمواجهة الأخطار القادمة لا سيما مع امتلاك إيران السلاح النووي! التعاون الأمني هو عامل مكمل لتحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة، فيجب على دول المجلس السير به إلى الأمام. وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية

فإنه في حال وجود تفويض لمفوضية تتولى هذه المهام فإن ذلك سيكون في القضايا والمواضيع المتفق عليها، فيما ستحافظ الدول على استقلالية قراراتها الخارجية في معظم القضايا والمواضيع الأخرى. أما عن الاقتصاد فإن تشكيل كتلة اقتصادية واحدة من شأنه أن يعزز من قدرة المجلس التفاوضية مع الكتل الاقتصادية العالمية بشكل أفضل مما هو قائم عليه الآن، وسيساعد على تقوية التبادلات التجارية. ومن بين تلك المجالات قد يكون المجال الأمني الدفاعي أكثرها ضرورة وقدرة على النجاح في تحقيق الاندماج بين دول المجلس في الفترة المقبلة، وقد يصبح الشرارة التي توقد لهيب الاندماج الأكثر في المجالات الأخرى. فالحديث عن اتحاد في الوضع الراهن الذي تفتقر فيه الدول الأعضاء في المجلس إلى القدرة على تحقيق التكامل فيما بينها في مختلف المجالات أمر سابق لأوانه. ولعل نجاح التكامل السياسي بين دول الخليج يتطلب التالي:

تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والأمني بشكل فاعل وناجح قبل التحول إلى التكامل السياسي.

التحول نحو التكامل السياسي وفقاً لمنظور فلسفة الخطوة – خطوة، حيث من الضروري عدم الاعتماد على أسلوب التغيير السريع، بل ضرورة الأخذ بأسلوب التغيير المرحلي بناءً على فلسفة الخطوة – خطوة والتي لا يتحرك التكامل من خلالها من مرحلة إلى أخرى إلا إذا ما تم تجاوز عقبات التكامل في كل مرحلة. وهو ما يتطلبه العمل الخليجي، فالتكامل الخليجي يجب أن ينطلق وفقاً لمراحل أساسية حتى يتم الوصول إلى المرحلة المستهدفة وهي مرحلة الاتحاد.

ضرورة تهيئة المجتمع الخليجي لفكرة التكامل السياسي.

ضرورة إحساس الدول الأعضاء في مجلس التعاون بأهمية التكامل السياسي وأهمية دورها فيه.

ضرورة وضع آليات ملزمة لقرارات التكامل السياسي تجعل الجميع يلتزم بها، وإنشاء مؤسسة قضائية تتولى مهمة فض المنازعات بين الدول الخليجية.

إن الهدف الأسمى من الاتحاد الخليجي هو إظهار قوة دول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على التكامل الإقليمي في مواجهة مختلف الأخطار والتهديدات

الداخلية والخارجية، لذلك لا يمكن للاتحاد الخليجي أن يبدأ ضعيفاً في المضمون، وقوياً في الشكل، من خلال التحول الشكلي للاتحاد الخليجي، لأن من شأن ذلك أن يدفع بأطراف أخرى متوجسة من قيام الاتحاد مثل إيران والعراق إلى تقوية نفسها بشكل مشترك أو فردي يجعلها قادرة على مواجهة الاتحاد الخليجي، الذي هو في الأساس ليس قوياً في المضمون. فالاتحادات بين الدول في الأغلب ما يتم النظر إليها على أنها تهدف إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية لصالحها؛ أي أنها تعمل لتحدي وتغيير الوضع القائم. فالتحول لتفعيل مجلس التعاون الخليجي وفق فلسفة المدرسة الوظيفية والوظيفية الجديدة هو الحل الأمثل لتقوية العمل الخليجي المشترك والوصول به إلى التكامل السياسي الفاعل.

«مستقبل الاندماج الاجتماعي الخليجي: المواطنة والهوية الخليجية»

د. سوسن كريمي

باحثة أنثروبولوجية – جامعة البحرين

موجز

تطرح هذه الورقة تساؤلاً أساسياً حول الهوية الخليجية، وهي: هل هناك هوية/هويات خليجية؟ وإن كانت موجودة، فهل تمتلك هذه الهوية / الهويات فرص الاستمرارية والنمو مستقبلاً وبما يتوافق مع بنية الدولة الحديثة وشروط الاتحادات الإقليمية؟ في سعيها للإجابة عن الأسئلة المطروحة تتطرق الورقة إلى بعض من الخصائص التي تميز الهوية الخليجية عامة والشبابية خاصة، وذلك لأن الشباب يمثلون فئة حاملي عبء الهوية المستقبلية. وتستند الورقة إلى بعض المقارنة بين الهوية الشبابية البحرينية ومثيلاتها من الخليجية في التعرف إلى الواقع واستخلاص النتائج.

على فرضية وجود «الهوية الخليجية» الجامعة، وذلك على المستوى الشعبي، يسعى البحث إلى تقصي بعضٍ من ملامح الهويات بين الفئات الشبابية في المجتمعات الخليجية وتلمس مدى تقاربها مع بعضها أو تباعدها، ومقارنتها بالهويات الشبابية البحرينية، وعليه إمكانية بناء منظومة مواطنة خليجية مستقبلاً. ونتساءل هل تستطيع هذه الهويات الخليجية تسهيل عملية التحول إلى المواطنة الخليجية الموحدة استناداً إلى وجود مقومات اجتماعية وموروثات مشتركة بين شعوب منطقة الخليج، أم أن الظروف والتغيرات الاقتصادية

والسياسية أفرزت حالات من الخصوصية الاجتماعية بين شعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

وبناء على ما ذُكر، يتطرق البحث إلى بعض العوامل التي تصوغ هويات الشباب في المجتمع الخليجي المعاصر، وهي:

الهويات الموروثة (الطائفية والعرقية).

قضايا التعليم: الجنوسة وصراع القيم والازدواجية في المعايير.

هيمنة الثقافة الاستهلاكية.

الإعلام الخليجي وصياغته للهويات الخليجية الشابة.

وتخلص الورقة إلى استنتاج عدة وقائع للهويات الخليجية منها:

وجود إرث لغوي، عقائدي، عرقي، ثقافي، وتاريخي يجمع شعوب المنطقة الخليجية والأنظمة الحاكمة وأسّس لبنة قوية لقيام ثقافة شعبية مشتركة تعرف بـ «الثقافة الخليجية».

التجارب التاريخية المتفاوتة (الثقافية، السياسية، والفكرية) بين مجتمعات دول الخليج أفرز بُنىً ثقافية وطنية تتميز بالخصوصية في كل دولة من دول الخليج.

أهمية الالتفات إلى العوامل التي تلعب دوراً محورياً في صياغة الهويات الشابة في المجتمع الخليجي المعاصر.

تطلعات الشعوب الخليجية في التعاون والوحدة لا يعكسها واقع الصراعات والخلافات السياسية بين الأنظمة الحاكمة.

الواقع الاقتصادي الحالي المتفاوت بين دول الخليج وشعوبها، وتفاوت الدعم الحكومي في أنظمة الرعاية والضمان الاجتماعي أدى إلى تفاوت طبقي حاد بين مواطني دول الخليج العربي وحتى داخل الدولة الواحدة.

تبني الحكومات الخليجية منظومة الاقتصاد الرأسمالي الحر – Laissez faire وركوب موجة النيوليبرالية neoliberalism القائم على التجارة الحرة

والسوق المفتوحة والخصخصة والتحرر من القيود عزز من سطوة وثروات العوائل الثرية التقليدية والمتنفذة والتي تربطها مصالح مع السلطات الحاكمة. وأفرز تفاوتاً حادّاً في الثراء بين طبقات الشعب. إلى جانب إفراز هذه المنظومة الاقتصادية طبقة جديدة من أثرياء حديثي النعمة Nouveau riche تستفرد بسلوكيات استهلاكية استعراضية أصبحت مرجعية للطبقات الدنيا، فعززت من هيمنة ثقافة الاستهلاك والتبعية للثقافية الغربية.

تخلص الورقة إلى طرح عدة متطلبات/ اشتراطات للاستثمار في الجوانب الإيجابية من الهوية الخليجية وبنائها وتطويرها إلى المواطنة الموحدة. وترتبط هذه الاشتراطات بالإصلاحات في البنية التعليمية والاقتصادية ومعالجة قضايا التمييز على مختلف الصعُد، وبناء المؤسسات السياسية الديمقراطية بما يتطلب المشاركة المجتمعية، إلى جانب تأسيس برامج وبناء استراتيجيات إعلامية تسعى كلها إلى عمارة هوية ثقافية فكرية قومية مشتركة بين دول المنطقة.

البحث قائم على المنهج الأنثروبولوجي وهو البحث الإثنوغرافي مستخدماً عدة أدوات من المنهج الكيفي، واستند إلى طلبة جامعة البحرين كعينة للبحث.

المقدمة

منذ انطلاقة موجة ما اشتهر بالربيع العربي في المنطقة العربية ازداد اهتمام بعض الحكومات الخليجية بالدعوة لإقامة اتحاد خليجي، والذي يفترض أن يكون مبدئياً قائماً على أسس اقتصادية وسياسية (ومع الأخذ بعين الاعتبار أن شعوب المنطقة تتمتع بأواصر تاريخية من حيث القرابة عبر الدم والزواج والتاريخ المشترك) إلا أن لتأسيس الاتحاد على أسس المواطنة الحديثة، والتي تستند إلى قيم الديمقراطية[1]، أثراً مباشراً ومتبادلاً على البنية الاجتماعية لشعوب المنطقة

(1) وكما هو معلوم في أدبيات المواطنة في الدولة الحديثة، المواطنة تتطلب الديمقراطية إن لم تشترطه، لأن المواطنة في دولة المؤسسات والقانون تشترط الاعتراف والمشاركة. وعليه، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف ستكون الآثار الاجتماعية للمواطنة الخليجية في ظل النظم السياسية الحالية، وكيف ستكون المواطنة الخليجية في ظل نظم سياسية ديمقراطية؟ على الرغم من أهمية هذا السؤال ومحاولة التطرق للإجابة عنه، فإن ذلك يتطلب مشروع بحث آخر مما لا يسعنا في هذه الورقة.

الخليجية وما سيفرزه من توقعات ومتطلبات. وهذا يشير إلى صعوبة تأسيس الاتحاد لكن لا ينفي استحالته، وفي الآن ذاته ضرورته المستقبلية بعد استيفاء شروطها.

على الرغم ما ذكر، ومقارنة بمعظم الكيانات الإقليمية في العالم، فإن شعوب الخليج تمتلك المقومات الاجتماعية والثقافية لتأسيس الاتحاد الخليجي أكثر من أيٍّ من تلك الكيانات الإقليمية. فاللغة واللهجة والتاريخ المشترك والثقافة «شبه التقليدية» وهيمنة الفكر العقائدي كلها خصائص تجمع وتميز الثقافة الخليجية. وتنتشر أسر من عوائل وقبائل وعشائر وأصول مشتركة على ضفاف الخليج، ومازالت تحافظ على أواصر القربى بينها عبر الزيارات المتبادلة والتزاوج الداخلي. وأسست هذه المقومات سمات عامة يمكن أن نطلق عليها «الهوية الخليجية». وبإمكان هذه المقومات الاجتماعية – الثقافية أن تلعب دوراً محورياً في تسهيل عملية التحول التدريجي إلى اتحاد خليجي، بل إن هذه الخصائص الاجتماعية– الثقافية تشهد بأن إرادة شعوب المنطقة في تتويجها إلى اتحاد خليجي مستوفٍ شروطها من رغبة النظم الحاكمة التي تمنعها الخلافات السياسية من ذلك التحول.

المحاور: في الصفحات التالية نسعى لتلمس واقع الهويات الخليجية من خلال طرح بعض المحاور المتعلقة بملامح هذه الهويات، وذلك عبر الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي الهويات الموروثة في الخليج؟ ما هي أهم ملامح الهويات بين الفئة الخليجية الشابة؟ ما هو دور التعليم في صياغة الهويات المحلية والإقليمية؟ كيف شكلت ثقافة الاستهلاك هوية الخليجي؟ ما هو دور الإعلام الخليجي في صياغة الهويات الخليجية؟ وتبدأ الورقة بقراءة موجزة للهوية البحرينية الشابة المعاصرة ومقارنتها بمثيلاتها الخليجية، أي تتضمن الورقة المحاور التالية:

الهويات الموروثة في البحرين والخليج (الطائفية، العرقية، القبلية، الحضرية، الطبقية).

قضايا التعليم: الجنوسة وصراع القيم والازدواجية في المعايير.

هيمنة الثقافة الاستهلاكية.

الإعلام الخليجي ودوره في صياغة الهويات الخليجية الشابة.

بخلاف المجتمعات الغربية التي حصدت ثمار التمدن المعاصر من خلال ثورات سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية وصناعية واجتماعية، وذلك عبر عدة قرون من الزمن، أو كالتجربة اليابانية في التحضر والذي تم من خلال برنامج ميجي الإصلاحي The Meiji Restoration 1868، مرت المجتمعات الخليجية في القرن العشرين بتحولات اقتصادية ومدنية مفاجئة بسبب تدفق الثروة النفطية، ولم تتزامن مع هذه التحولات إصلاحات في البُنى السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية تتوافق مع هذه التحولات[1].

منهجية البحث: البحث قائم على المنهج الكيفي، واستند بصورة أساسية إلى البحث الإثنوغرافي مستخدماً أدوات البحث الأنثروبولوجي، ومنها: المقابلات بأنواعها، الملاحظة، الملاحظة بالمشاركة، الجماعة البؤرية، دراسة السيرة الاجتماعية، تحليل الوثائق، دراسة حالة، إلى جانب قراءة الأدبيات والدراسات العلمية المتعلقة بالمواضيع المطروحة. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن المناهج الأنثروبولوجية قائمة على العمل الميداني والذي يشترط تحديد مجتمع البحث والمعايشة المباشرة معه، مما يعني استحالة العمل الميداني على مستوى دولة أو عدة دول. وعليه، فإن النتائج التي يتم التوصل إليها تمثل حقائق لواقع البنية الاجتماعية والخصائص الثقافية لعينة البحث، ولكنها ليست بحقائق مطلقة وثابتة وجامعة لكل المجتمع والوطن بأكمله، بل هي مؤشرات يمكن الاستناد إليها في التعرف إلى واقع الحال في المجتمع الأوسع.

عينة البحث: البحث قائم على خبرة تزيد على عشر سنوات من التدريس لمقررات الأنثروبولوجيا والجندر والدراسات الثقافية وحقوق الإنسان في جامعة البحرين، وفصل في جامعة الخليج العربي الذي يضم طلبة من كل دول الخليج. أغلبية عينة البحث هم طلبة جامعة البحرين، وبالأخص طلبة كلية الآداب، ونسبة أقل من طلبة كلية إدارة الأعمال والعلوم الصحية وطلبة من كليات أخرى متعددة. احتوت العينة أيضاً الطلبة الخليجيين من جامعة الخليج العربي وطلبة المدارس الخاصة في البحرين. استفدت من شبكة العلاقات الاجتماعية والمهنية التي تربطني

(1) According to Al-Naqeeb, the ruling family governs through institutionalised co-operation and manipulation of the tribal establishment, or what he terms 'tribal co-operation' (1990: 106-7).

بالمجتمع الخليجي في الحصول على المعلومات والوثائق. ووفرت لي هويتي كباحثة وطنية، أي أنني أنتمي لمجتمع البحث، فرص التواصل مع أفراد المجتمع دون الحاجة إلى وسطاء كما يحدث عادة مع الباحثين الأجانب. كما أن لي شبكة من العلاقات العائلية والأصحاب والجيران ومع مؤسسات المجتمع المدني الذين استقيت منهم المعلومات والملاحظات وأجريت معهم الحوارات.

الإطار النظري: الدراسة العلمية لمفهوم الهوية/ الهويات هي من القضايا التي حازت اهتمام الباحثين من مختلف الحقول المعرفية. وتعتبر الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع من أكثر العلوم التي أولت هذا الموضوع الاهتمام وقدمت الدراسات والمناظرات والتحاليل حوله. ومن المؤكد أنه ليست هناك نظرية جامعة عامة يتم من خلالها دراسة وتحليل واستيعاب كل الهويات وفي مختلف المجتمعات، بل إن النظرية الواحدة قد لا تستوفي إمكانية تحليل مجتمع وثقافة واحدة. وعليه قد تتطلب دراسة هوية جماعة/ ثقافة واحدة التحليل من خلال طرح عدة نظريات.

الهوية مرنة ومطاطة وتتغير وتتحول عاكسة التحولات الدولية والإقليمية والوطنية. إذاً، من خلال دراسة الهويات وتحولاتها يمكن التعرف إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية دولياً وإقليمياً وليس فقط الأوضاع الداخلية في دولة ما (كريمي 2003، 2006). وعليه، استشراف سمات الهوية الخليجية المستقبلية في ظل المشروع الاتحاد الخليجي يتطلب التعرف المسبق إلى الواقع الراهن للهويات في الخليج وخصائص هذه الهويات، وهل تجتمع هذه الخصائص لتشكل هوية خليجية جامعة؟

كما أنه لا توجد الآن هوية خليجية «واحدة» و«شاملة» و«ثابتة»، بل سمات لهويات خليجية، فيمكن أن نجزم بأنه لن تكون في المستقبل وفي ظل الاتحاد الخليجي هوية خليجية «واحدة» بصورة مطلقة، وإنما هويات خليجية متعددة تشترك في خصائص بارزة، ويعتمد ذلك على مدى نجاح مشاريع الاتحاد وتكامل محاورها الاقتصادية والقانونية والسياسية، والذي يمكن من خلالها بلورة خصائص للهويات الخليجية والتي قد تشترك بعض ملامحها (سمات الخلجنة) وتنفذ خلال مختلف الجماعات المشكلة والمؤسسة للهويات الخليجية.

مصطلح «الهوية» 'identity' كلمة لاتينية تعني التشابه، لكنه تاريخياً استخدم ليعني الاختلاف والتشابه. من المنظور الغربي/الأوروبي الاستعراقي تم إقصاء العديد من الجماعات تحت عنوان «الآخرين» عند دراستهم للهويات الثقافية، ويضم هؤلاء الآخرون الشعوب المستعمرة، النساء، أصحاب الديانات غير المسيحية (كالمسلمين)، الملونين (كالعرق الأسود والأصفر)، الجماعات العرقية المختلفة، والمثليين (Said 1979; Kedouri 1961; Kohn 1944، 1994; Bhabha 1990; Spivak 1987; Hooks 1984; Fanon 1986، 1994; Fluehr-Lobban 1994).

كان مفهوم الهوية بالنسبة للأنثروبولوجيين الأوائل يحمل متغيرين، التشابه والاستمرارية sameness and continuity، وبنية الهوية تعني عبارة عن نمو ودمج لوحدة خصائص موروثة، وعليه التغيير في الهوية كان يعتبر «أزمة هوية» وحالة استثناء للقانون أو الوضع العام السائد. (De Levita 1965; De Vos 1968; Cohen 1974a; Fullerton 1980; Van Den Berger 1981; Weinereich 1983; Fortes 1983; Kellas 1991; Kapferer 1995).

تشير الدراسات الأنثروبولوجية الحالية حول «الهوية» إلى مفاهيم الاختلاف والإخلال (الفوضى والتشويش) difference and disruption، حيث الهوية ليست مسلّمة، بل هي عملية معقدة من التشكيل والتزييف للهويات، حيث يكون للناس هويات عدة ومجزأة وغير منسجمة. ويرتبط تشكيل الهويات بصراعات القوة وأنواع القوى المشاركة في الصراع والوقائع المحيطة؛ واستند الأنثروبولوجيون **إلى مفاهيم المقاومة والتوافق في دراسة عمليات تشكيل الهوية** (Cal-houn 1991; Hall 1992; Lash and Friedman 1992; Marcus 1992: 313; Larrain 1994; Moore 1994; Bank 1997; O'Leary:1992)، ومؤخراً أصبح العلماء يستخدمون مصطلح «التماثل» للهوية 'identification' ليشيروا إلى عملية تشكيل مستمرة للهوية يتغير من خلالها محتوى وحدود الهوية، وذلك حسب المعطيات المحيطة، في حين يعتبر الأفراد أنفسهم أعضاء في جماعات هويتها ثابتة لا تتغير.

بالنسبة للهويات القومية، فقد اقترح بعض علماء الغرب عدة متغيرات في

وراسة مفاهيم الهوية، فقد رأى بنكس (Banks 1997: 142) أن «الهوية» iden-tity و«القومية» nationalism مفهومان متضادان، لكنهما نتاج لمصطلح العرقية/ الإثنية ethnicity. بينما رأى ماكدونالد 1993)) أن الهوية ما هي إلا امتداد لمصطلح العرقية المقيد. في حين أن ناش 1989: 127 O'Leary) يطرح مفهوماً مطاطياً للعرقية ليشمل النضال والصراع السياسي والاقتصادي أو الثقافي. كوهين من جانب آخر دعا إلى أهمية النظر إلى الإثنية كاستراتيجية وليست هوية (Banks 1997: 34). وعليه، تعزز النظريات حول القومية nation-alism تلك النظريات عن الإثنية ethnicity، ونظريات القومية تسهل فهم دور الدولة كأداة مركزية في تأسيس وبناء الهوية العرقية (Bank 1997: 121-2)، كما هو مفعل في الخليج. ويرى بانكس أن بنية مفهوميّ «القومية» و«العرقية» يفترضان الارتباط بفئات مجتمعية مختلفة، فبينما ترتبط «القومية» بدراسة الحركات القومية والدولة والأمة، يندرج مفهوم «الإثنية» تحت الهويات القبلية التي تحولت عبر عمليات التحضر إلى هويات إثنية (cf. Mitchell 1959; Shryock 1997). الإثنية لا تستخدم فقط لدراسة الجماعات التي تدعي امتلاكها لسمات بيولوجية مشتركة، وأيضاً تستخدم كأداة تحليلية لدراسة ادعاءات مختلفة لعدة أنواع من الهويات. لخص بانكس هذا العلاقة الإشكالية بين الإثنية والقومية كتلك حول هل الدجاجة سبقت البيضة أم العكس صحيح(1997: 136)[1].

أما الأطروحات حول الهويات في الشرق الأوسط فقد تمت صياغتها من قبل المستشرقين، وتم تعريف هوية الشرقي بكل ما هو غير غربي، فالشرقي غير عقلاني، وجامد، واستبدادي؛ وتدور هوياته في مدار القبلية والتدين والتقاليد الثابتة والأصولية الإسلامية. ويذكر فوكو(1979، 1980) أنه من خلال عملية الإقصاء للتابع/ الخاضع، يتم تحديد هوية الشرقي كـ «الآخر» المهمش/ المبعد. ويضيف آيكلمان (1989) أن البدو الرعاة يشكلون ما يقارب 1٪ فقط من سكان الشرق الأوسط، ولكن معظم الدراسات الأنثروبولوجية عن الشرق الأوسط مازالت تدور في فلك المجتمعات البدوية وليست الحواضر والمدن والقرى، هذه الدراسات تروّج

(1) See also Burgess 1978; Burghart 1984; Eriksen 1993; Kellas 1991; Jayawrdena 1980; McLellan 1987; Rex 1986.

صورة رومانسية نوستالجية لشرق أوسط ثابت لم يتغير عبر القرون. ويذكر إدوارد سعيد موقف المستشرقين القائل بأن القوى التقليدية -forces of traditional ism في مجتمعات الشرق الأوسط تصدت للتغييرات التي تواكب عمليات التمدن. وعليه، يرى البعض أنه لا يمكن تغيير بنية هذه المجتمعات الشرقية الجامدة إلا من خلال تدخل خارجي للقوى الرأسمالية والإمبريالية والاستعمار، عندها لا يمكن اعتبار الهيمنة الاستعمارية كاضطهاد سياسي، بل هو متطلب أخلاقي ورسالة حضارية. وجهت أدبيات ما بعد الكولونيالية انتقادات لاذعة للكتابات الاستشراقية، لكن مازال العديد من المفكرين الغربيين ينظر للشرق الأوسط على أساس هذه البُنى الفكرية الاستشراقية، ويرى أن هذه المجتمعات الشرقية تفتقد فئة أساسية من الهويات، وهي الطبقة الوسطى، التي تؤسس كمتطلب سابق لقيام الرأسمالية وقوى التصنيع والتمدن، وبالتالي تيسير إمكانية الاندماج والتكامل في المنظومة العالمية.

أدى اكتشاف النفط وما ارتبط به من تدفق الثروات في دول الخليج العربي إلى تغيرات سريعة وخاطفة في بنية هذه المجتمعات من التحضر والتمدن، لكن ما زالت العديد من الدراسات تتعامل مع هذه المجتمعات المتنوعة «هويات كتل» collective identities تتكون من قبائل وقرويين والحضر، وهذه الكتل تندرج إما تحت نموذج «الموزاييك» الجامد، حيث تساهم فئة محددة في البنية المجتمعية، كتلك التي في المجتمع الكوزموبوليتاني (المتنوع/العالمي) cosmopolitan؛ أو نموذج «النسب الثلاثي المتقاطع» triangle segmentary lineage كما هو في منظومة القبائل (أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب) Layne 1994: 13-18; Gilsenan 1992; Eickelman 1989: 131-138; Caton 1987; Salzman 1978a; Evans-Pritchard 1940.[1]

بناءً على ما طرح من التنظير حول مفاهيم الهوية، نستخلص عدة محاور ننطلق من خلالها للتعرف إلى «الهوية/ الهويات الخليجية الشابة والإشكاليات المرتبطة بها». نجزم بأنه في المجتمعات الخليجية مازلنا ننظر إلى هوياتنا، كما كان

(1) Such an approach also persists in socio-linguistic studies of the Middle East, see Holes (1987).

يعتقد الأنثروبولوجيون الأوائل، كرزمة من السمات الموروثة الثابتة والمقدسة والتي تحدد موقع الأفراد والجماعات في هيراركية النفوذ والمصالح. الاعتراف بحقيقة التغيير والتفاوض والانتقال والانتقاء والإلغاء في صياغة الهويات ما زالت مغيبة ومرفوضة على المستويين الشعبي والرسمي.

بالإضافة إلى ما ذكر، فإن المجتمعات الشرقية عامةً، والخليجية منها خاصة، باتت تنظر لنفسها من خلال العيون الغربية الاستشراقية والاستشراقية الجديدة، أي تؤمن بما سوّقه الغرب عنها من صور نمطية دونية، بل وتبنت هذه الصور وسوّقتها وحتى كيّفت سلوكها بما يتوافق مع هذه الصياغات الاستشراقية للهويات العربية والشرق أوسطية. وبالإمكان تلمس ذلك ليس فقط على مستوى الكتابات الأكاديمية الصادرة من المنطقة، بل أيضاً من خلال الإنتاج الإعلامي والإعلاني، خاصةً تلك في مجتمعات الخليج العربي، كما سنتحدث عنها لاحقاً.

كما تجدر الإشارة إلى ما طرحه بانكس (Banks 1971: 121-2) حول دور الدولة في تأسيس وبناء الهوية العرقية، حيث نرى في المجتمع الخليجي أنها مسؤولية وعملية محتكرة من قبل المؤسسات الرسمية دون الأهلية، كما يمكن رؤية ذلك، كمثال وليس الحصر، من خلال تحليل دور المتاحف الوطنية وما يعرض فيها.

المحور الأول: الهويات الموروثة (الطائفية والعرقية)

الهويات البحرينية: إلى ما قبل عهد الإصلاح 2002 في البحرين كان المعيار السائد بين الأغلبية البحرينية في تحديد هوياتهم هو الانتماء الطائفي/الديني (سنة – شيعة) أولاً: من ثم العرقي (عربي–أعجمي)[1]. الأغلبية العظمى من سكان القرى هم الشيعة مما جعل الهوية الطائفية أكثر بروزاً بينهم، بينما في العديد من الأحياء الشعبية (الفرجان) في المدن كالمنامة والمحرق، وبسبب جغرافية

(1) اصطلاحاً، يقصد بالأعجمي في البحرين أولئك البحرينيون من الأصول الفارسية. لكن يوجد العديد من البحرينيين الذين ينتمون لأصول هندية وباكستانية وبلوشية، وبعضهم قد استوطن البحرين منذ ما يقارب القرنين من الزمن، والبعض الآخر منذ عدة عقود، ويُعرِّفون بعض هذه الجماعات بأصولهم العرقية، وليس بمصطلح «الأعجمي» كما يفترض لغوياً.

المكان والبنية الاجتماعية المتداخلة، تضعف فيه حدة الانتماءات الطائفية والعرقية وتكثر فيه نسب التزاوج عبر هذه الجماعات. وتنقسم الهوية الطائفية إلى الانتماء العرقي. فكان مألوفاً التقسيم التالي: السني العربي ويعرف اصطلاحاً بالبحريني أو العربي، والسني ذوي الأصول الفارسية ويعرف بالهولي، من ثم الشيعي العربي ويعرف بالبحراني، وأخيراً الشيعي من ذوي الأصول الفارسية ويعرف بالعجمي. ويمكن استخدام نسبة التزاوج بين هذه الفئات كمحك للتعرف إلى مدى التلاحم والتوافق أو اللا توافق بينهم. وهناك تراتبية/هيراركية في المكانة والفرص المتاحة لهذه الفئات، وذلك على المستوى الرسمي والذي انعكس بالتالي وفي الفترة الأخيرة على المستوى الشعبي. وارتبطت حدة التمييز بين هذه الفئات بالأوضاع والصراعات السياسية الإقليمية والدولية أكثر منها بالصراعات الداخلية. ظهرت حدة الانقسام الطائفي والانتماء للهويات العرقية منذ الثمانينيات من القرن السابق مع انفجار الثورة الإيرانية. وازدادت وتيرتها في التسعينيات إلى أن وصلت إلى حدّ الانقسام المجتمعي في العقد الأول من الألفية الجديدة. عوامل عديدة لعبت دوراً في غرس وتنمية الهويات الطائفية– العرقية الخامدة في البحرين، ولكن أخطرها كان الاستغلال السياسي الداخلي لهذه الانتماءات الموروثة تاريخياً. بخلاف المستوى الرسمي، التمييز الطائفي/ العرقي لم يكن نشطاً على المستوى الشعبي ولكن تم تفعيله اجتماعياً. ضمن هذه المنظومة من الانتماءات التي تتعارض مع قيم المواطنة وأسس الدولة المدنية الحديثة تأسست هويات الشباب البحريني وأصبح – سواء بصورة واعية أو غير واعية – يرى انتماءه الأولي والأساسي هو للطائفة ومن ثم العرق، وبذلك يرى هويته الوطنية من خلال انتمائه الديني والعرقي.

منذ ما يقارب عقداً من الزمن تمت إضافة فئة جديدة لتقسيم الهويات أعلاه في البحرين، وهم العرب وبعض الآسيويين الذين تم منحهم الجنسية البحرينية، ويُعرفون بين الفئات البحرينية السابقة بـ «المجنّسين» ويتم النظر إليهم والتعامل معهم من قبل الفئات البحرينية «الأصيلة» كدخلاء، وأنهم في أسفل سلم الهويات في البحرين. وتفتقد هذه الفئة التعاطف والقبول من قبل أغلبية البحرينيين وتعاني التمييز على المستوى الشعبي.

لكن ومقارنة بالمجتمع الكويتي، التعصب المذهبي والتمييز الطائفي في البحرين وحتى عهد قريب لم يكن يشكل واقعاً مجتمعياً بارزاً، وذلك على المستوى الأهلي فقط. بخلاف الكويت الذي تبرز فيه الانتماءات الطائفية والعرقية عامةً على المستوى الشعبي دون الرسمي، حيث إن مداخل الفرص والموارد ليست مشروطة ولا مرتبطة بصورة عنيفة بالهويات الطائفية. ولكن يعاني المجتمع الكويتي أنواعاً من التقسيمات التي قد لا تمثل واقعاً في البلدان الخليجية الأخرى كالتمييز بين الحضري في مقابل البدوي، والمحروم من الجنسية الكويتية (البدون) في مقابل المواطن صاحب الجنسية الكويتية. بينما نرى حدة التمييز في دولة الإمارات بين المواطن والوافد، وان يكون الفرد مواطناً هو في حدّ ذاته مصدر للتمييز والاستعلاء والتفوق المادي. في سلطنة عمان التعصب المذهبي ضعيف في مقابل التعصب لمن يُعتبر «العماني الأصيل»، بخلاف أولئك من ذوي الأصول غير العربية، وبالأخص الإفريقية.

عموماً، تُصنف المواطنة في الدول الخليجية تراتبياً، وذلك بصورة غير رسمية، وتتفاوت حدّةً من دولة إلى أخرى، فنرى مواطناً درجة أولى وثانية.. إلخ، وذلك بناءً على ولاء المواطن للسلطة ومدى قربه من مصدر القرار.

لا يعني كل ما ذكر مسبقاً حول الهويات الطائفية والعرقية الموروثة في الخليج بأنها تمثل عائقاً كلياً في وجه المواطنة الخليجية. فالمجتمع الخليجي يمتلك من المقومات الثقافية والتاريخية والعقائدية واللغوية والجغرافية المشتركة وروابط القرابة عبر الدم والزواج أكثر من أي اتحاد إقليمي في العالم[1]. لكن السياسات الرسمية لبعض الدول الخليجية تقف في بعض الآحايين عائقاً في سبيل تنمية وتعزيز هذه المقومات والروابط الموروثة. ولنا فيما حدث من خلافات بين دولتي قطر والبحرين مؤخراً خير مثال، فقد أدت الخلافات السياسية إلى انقطاع أواصر التواصل بين الأسر والأقارب في تلك الدولتين، حيث منع البعض من السفر من وإلى الدولتين، وعبّرت بعض المقالات الصحفية والعديد من وسائل التواصل الاجتماعي عن مدى التخوف والانزعاج بين تلك الأسر.

(1) اللغات الرسمية التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي هي ثلاث وعشرون لغة، بينما يتوحد المجتمع الخليجي ليس في اللغة فقط، بل حتى في اللهجة.

انتقل أثر تلك المقومات المشتركة بين شعوب منطقة الخليج إلى الفئة الشبابية الخليجية، وعلاوة على ذلك، تعزز بينهم الحس المشترك بالهوية الخليجية نتيجة للدور الذي لعبته وسائل الإعلام الرسمي في دول الخليج، إلى جانب أن التطورات التقنية الحديثة في مجال التواصل الاجتماعي قد فتحت آفاقاً جديدة للتواصل والتحاور والتصارع بين الشباب الخليجي، لكن التغيرات الاقتصادية والسياسية المتفاوتة بين دول المنطقة وخلال العقود السبع الماضية أوجدت أيضاً ملامح ثقافية تميز وتعزز من خصوصية الهوية المحلية لكل مجتمع خليجي.

فبالنظر لفئة الشباب في البحرين نجد خصائص تميزه عن جيل الشباب في الدول الخليجية الأخرى، كما هو الحال أيضاً بالنسبة للشباب في باقي دول الخليج. ففي البحرين، شعور قوي بين عدد كبير من أفراد المجتمع البحريني بأنه مختلف (إيجابياً وسلبياً) عن باقي شعوب الخليج، وله هوية ثقافية وتاريخية تميزه عنهم، ومن بعض هذه العوامل التي أدت إلى تشكل هذا الحس، وهو أن تكون بحرينياً يعني:

الوضع الاقتصادي: يرى المواطن البحريني التفاوت الشديد بينه وبين معظم مواطني دول الخليج من حيث الدخل ونوعية الوظائف والسكن والضمانات الاجتماعية، والصحة والتعليم، والخدمات الأخرى. فاشتهر البحريني بين الخليجيين بـ «الهندي» لمزاولته مهناً تمارس في دول الخليج الأخرى من قبل العمالة الآسيوية الوافدة وهي ذات أجر زهيد، وعليه ينظر له الخليجي بحقارة.

إرث النضال والعمل السياسي والنقابي والذي مازال مستمراً في البحرين وبصورة قوية مقارنة بباقي دول الخليج.

وضعية المرأة: حيث تمتلك البحرينية مساحة أكبر من الحرية في مختلف المجالات، وذلك على المستوى الشعبي والرسمي، وتتخوف من خسارتها عند تأسيس الاتحاد الخليجي.

الإرث الثقافي والفكري: يرى البحريني أنه سبق دول الخليج في التعليم وتأسيس النوادي الثقافية والحركات العمالية والنسائية. فيرى البحريني نفسه إنساناً مثقفاً، لكنه «مطحون» في مقابل الخليجي الذي ترعاه دولته وتدلله.

المحور الثاني: قضايا التعليم: التبعية، المثالية، الجنوسة، وصراع القيم والازدواجية

مازال التعليم في البحرين سائراً على منهجية التعليم الديني التقليدي القائم على الحفظ والتلقين (Rot memorization) والذي أسس لقاعدة التبعية وصادر قيمة التفكير الناقد والتحليل والاستنتاج. هذه المنهجية من التعليم التقليدي يصنع أتباعاً وعبيداً وليس مواطنين مفكرين ومبدعين وذوي إرادة ورأي ناقد حر، وهنا نستذكر فكرة بولو فرير (1993) حول «التعليم الاستعبادي»، فيذكر في كتابه أصول تعليم المضطهدين، أن بعض الدول تستخدم «ثقافة الصمت» كمنهجية تعليمية، بينما فرض التطور التقني على الآخرين، بالأخص الفقراء منهم، الامتثال الصارم للقوانين[1]. تفتقد مناهج التعليم في المدارس الحكومية، في الخليج عامة، لقواعد التعليم من خلال الحوار والمناقشة والاستماع للرأي المختلف وحرية الاختيار. كما أن إبداء الطالب لرأي أو اختلافه مع المعلم حول أي موضوع علمي يعتبر تجاوزاً لحدود الأدب والاحترام وسوء تربية الأسرة لابنها/ ابنتها، بل وحتى فشل الأسرة في أداء دورها التربوي[2]. لذلك، عندما يصل الطالب/ الطالبة إلى الجامعة يواجه صعوبة في التأقلم مع متطلبات الدراسة الجامعية وأجوائها، وبالأخص في التخصصات الاجتماعية والأدبية التي تتطلب كسب المعرفة من خلال الحوار والنقاش.

يعاني التعليم إشكاليات على عدة مستويات، ولكن متداخله، والمطروح هنا بعضٌ من قضايا التعليم والهوية في البحرين والخليج:

المثالية والفكر النوستالجي

تتسم أدبيات التعليم الرسمي في البحرين ومعظم دول الخليج في صياغة كتبها حول التاريخ والاجتماع والدين بصياغة صورة فاضلة ومثالية لتاريخ وبنية وعقيدة وإدارة المجتمع الخليجي. ولا تحتمل هذه الكتب إمكانية المراجعة والنقد والتشكيك أو حتى إمكانية وجود حقائق مخالفة لما هو مكتوب. كتب المدارس

---

(1) تم ترجمة الاقتباس من اللغة الإنجليزية من قبل الباحث.
(2) انظر لمقالة أوما نارايان (2002).

والجامعات، وحتى كتابات العديد من مثقفي المنطقة، تكتب التاريخ والمعرفة عامة وتدرّسه للطلبة كمسلّمات وحقائق ثابتة غير قابلة للتشكيك، بل تعتبر بعض الكتابات مقدسة، والتشكيك فيها هو دنس فكري. وعليه ليست هناك حاجة للتقييم وللنقد، وإنما ينتقد الوطن والمجتمع والدين والتراث «الحاقد» و«العدو» و«الخائن» و«المارق».

يتعلم الطالب مبكراً النظر لماضي أمته بحس نوستالجي/ حنيني وكأنه العالم المثالي الفاضل الذي لم يعشه، بل تعلّم عنه ويحلم بعودته يوماً ما ليعيش فيه. ومن منطلق هذا الحس ينظر إلى مجتمعه من موقف المدافع عنه والرافض لأي شكل من أشكال النقد لثقافته وتراثه ومجتمعه. وقد أدى هذا الحس في الشباب الخليجي إلى عدم التحمل في الدخول في مناقشات حول تاريخ الوطن والأمة وتقييمه ونقده، بل يتصرف وكأن التاريخ ملكٌ له ومن لم يتفق معه مشكوك في وطنيته.

التعليم وقضايا الجندر والتمييز الجنسوي

التعليم هو امتداد للمنظومة الأبوية Patriarchal، حيث يرسّخ هذا النمط من التعليم فكرة أن التحاور والاختلاف في الرأي هو عصيان وتمرد وسوء تربية من قبل الأهل. فلا يجرؤ الطالب على أن يتحاور ويختلف عن معلمه وإلا يعتبر أنه أساء الأدب. والأخطر من ذلك أن المنظومة الأبوية تربط القيمة بالسلطة وبصور مطلقة، فيتعلم الطالب أن لا قيمة لرأيه إلى أن يصبح صاحب سلطة ما. وانعكس ذلك على مستوى بحوث الطلبة الذين اعتادوا نقل آراء الكتّاب في بحوثهم دون أن يلتفتوا لأهمية استنتاجاتهم العقلية. إن الكتب الدراسية تعزز من الموروثات التراثية والثقافية بصورة شبه مطلقة الأفكار الدونية الضمنية التي لا تكون واضحة من الوهلة الأولى أو التي تبدو إيجابية وبريئة كقيم العفة والشرف والبراءة والطهارة والخلو من الأخطاء والعلاقات الجنسية، كلها تبرز خلال أدبيات التعليم، ولكنها موجهة للإناث دون الذكور. وتتطلب هذه الأدبيات من المرأة، لكن بصورة ضمنية، أن تحافظ عليها كقيم مطلقة. جسد المرأة مازال، كما كان في السابق وكما تعبر عنه أدبيات التراث الشعبي، حمالة لمكانة الرجل وشرفه وهيبته في المجتمع بينما الرجل معفى من هذا العبء. فالرجل فحل وكامل الرجولة عندما يقيم علاقات جنسية غير مشروعة، ولن تلوثه، بل في بعض الأحيان تُحسب لصالحه. بينما

جسد المرأة ليس ملكاً لها، بل هو ملك للرجل والأسرة والمجتمع الذي يتملك حق التصرف فيه. فنرى الكثير من الشابات اللاتي يعانين إقصاءً وضغطاً اجتماعياً بسبب علاقات «حب فاشلة» أو زواج فاشل، مما يؤثر في فرصهن المستقبلية ووضعهن الاجتماعي، بينما الشباب معفى من تبعات هذه العلاقات «الفاشلة» أياً كانت.

التعليم في المدارس الحكومية في مقابل المدارس الخاصة

بصورة عامة هناك فصل ثقافي وطبقي شاسع بين عالمي المدارس الحكومية والمدارس الخاصة. مع أن الثانية يقسمها البحرينيون إلى درجات – على حسب التكلفة المادية والإمكانيات المتاحة فيها.

المدارس الحكومية: أغلبية البحرينيين من مختلف الطبقات والهويات تخرّجوا من المدارس الحكومية. بدأت الطبقة الثرية بإدخال أبنائها إلى المدارس الخاصة في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، لكن منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بدأت العديد من الأسر من الطبقة المتوسطة بتسجيل أبنائها في المدارس الخاصة لضمان الحصول على الوظيفة في المستقبل. حالياً، أغلبية طلبة المدارس الحكومية ينتمون للطبقة العاملة من البحرينيين، كثير منهم من سكان القرى ونسبة أقل من المدن، والآن أُضيف لهم أبناء «المجنسين»، والعديد منهم لا يتقن العربية. التعليم في المدارس الحكومية تقليدي، واللغة العربية هي اللغة الأساسية للتعليم، اللغة الإنجليزية ضعيفة ولا تعدّهم لسوق العمل الذي يشترط توفر اللغة الإنجليزية. يغرس النظام التعليمي الحكومي في الطلبة منظومة العادات والقيم الموروثة ويعزز التبعية الفكرية. الإمكانيات المستقبلية المتاحة لهم محددة مقارنة بطلبة المدارس الخاصة. يسمي أبناء المدارس الحكومية أبناء المدارس الخاصة بـ chicken nugget للإشارة إلى أنهم مدللون ويأكلون من المطاعم الغربية ولا يمتلكون الخبرة في الحياة والعمل ومشتقاتهما، كما أنهم شبه منفصلين عن حياة وصراع الطبقة الدنيا في مجتمعاتهم.

المدارس الخاصة: ما يميز هذه المدارس أن أغلب مدرسيها أجانب غربيون[1]،

(1) أو محسوبون على العرق الأوروبي الأبيض، كالأستراليين أو البيض من دولة جنوب إفريقيا.

ونسبة أقل من المدرسين من الدول العربية. الجنسية العربية المفضلة في هذه المدارس هي اللبنانية، وذلك للصورة النمطية المرتبطة بهذه الهوية بأنها أكثر تقدماً وثقافة وأقرب للثقافة الغربية. تعتبر نسبة المدرسين الغربيين معياراً في تقييم المدارس الخاصة وتحديد رسومها، فكلما زادت نسبة المدرسين الغربيين زاد الإقبال على هذه المدارس وارتفعت رسومها. مما أدى إلى الإقبال الشديد عليها. ونتج عن ذلك أن طلبة المدارس الخاصة لديهم ارتباط وجداني وثقافي مع الثقافة الغربية، وأصبحوا يحتفون بشعائرها وعاداتها وتقاليدها، في بعض الأحيان، أكثر من احتفائهم بثقافتهم الأم. تأثر الطلبة كثيراً بمناهج التعليم التي تكون إما أمريكية أو بريطانية أو كندية. كما يتأثر الطلبة بقيم وسلوكيات مدرسيهم مما خلق تضارباً شديداً مع منظومة القيم الخليجية المحلية؛ فعلاقات المثلية الجنسية، مثلاً، وإن لم تدرس مباشرة، لكن تسوّق ضمنياً كجزء من منظومة الحرية الفردية وحقوق الإنسان.

تجدر هنا الإشارة إلى مشروع وزارة التربية والتعليم في البحرين حول مدارس المستقبل وكيفية تفاعلها مع ما عرف بالربيع العربي في 2011. يهدف مشروع الملك حمد لمدارس المستقبل، التابع لوزارة التربية والتعليم في البحرين، إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات التعليم والتعلم. وكما يذكر موقع المشروع « يشتمل هذا المشروع على منظومة متكاملة تتضمن بوابة تعليمية تحقق نقلة نوعية في الأداء التعليمي في ظل بيئة تعليمية معاصرة تساندها تقنيات التعليم والمعلومات الحديثة بما يتيح أقصى قدر من التفاعل التربوي ويطلق إبداعات الطلبة ويمنحهم قدراً أوسع من الحركة للاطلاع والبحث والتحاور والتنافس عبر التقنيات الحديثة التي تمكّن الطالب من ملاحظة كل جديد على المستويات المحلية والعالمية»[1][10]. بدأت هذه المشاريع بالعمل منذ عهد الإصلاح. لكن ما يهمنا هنا كيف أثرت هذه المناهج التربوية الجديدة في شخصية الطلبة، وبالتالي في رسم هوياتهم الجديدة، وذلك مقارنة بالسمات العامة لطلبة المدارس الحكومية.

(1) http://www.moe.gov.bh/KHSFP/

بناءً على ملاحظة مجموعة من المدرسات البحرينيات، أن أكثر المدارس التي تفاعل طلبتها مع الأحداث السياسية في العالم العربي في 2011، وشاركوا في الفعاليات السياسية من مسيرات واعتصامات والإضراب العام هم طلبة مدارس المستقبل. أدت تقنيات التعليم الحديثة وتأسيس قدرات الطلبة في البحث والتحاور والتنافس إلى تأسيس جيل من الطلبة واعٍ بمفهوم العمل السياسي ونشط في ساحاتها الافتراضية، بل ويرى أن من حقّه أن يكون فاعلاً في العمل الوطني السياسي.

كل ما ذكر مسبقاً، يشير إجمالاً إلى ضعف/ فشل المؤسسة التعليمية في إنتاج منظومة حياة ثقافية وفكرية وأخلاقية وإدارية متوازنة لجيل الشباب الخليجي، الذي أصبح يتخبط بين تيارات راديكالية يمينية ويسارية يبحث من خلالها عن دورٍ وهوية.

صراع القيم وازدواجية المعايير

تم التطرق مسبقاً لهذا الجانب عند الحديث عن التعليم والمنظومة الأبوية والمرأة. لكن بالإمكان تلمس حدة هذه الازدواجية على صُعد أخرى، حيث تبرز في العلاقات مع العمالة الوافدة والأقليات الدينية والطائفية والعرقية، وكذلك في العلاقات الجدلية مع الثقافة الغربية عامةً في مقابل الانتماء للهوية الخليجية والقومية العربية والدينية[1](11). لكن بصورة عامة ممكن ملاحظة ما يلي:

الإحساس بالفشل في القضايا القومية العربية (كقضية تحرير فلسطين والحروب بالوكالة في الوطن العربي) والمشاريع النهضوية الثقافية والعلمية والاقتصادية أورث هذا الجيل حسّاً داخلياً عميقاً بالمرارة والانهزامية وعدم الكفاءة، وفي نفس الوقت الانبهار الشديد بالغرب والإحساس بالضعف والدونية في مقابل الغربي.

هذا الإحساس بالدونية أسس حالة التبعية للثقافة الغربية بين الشباب الخليجي. ولكن هذه التبعية تمحورت بصورة أساسية حول الثقافة المادية الاستهلاكية من الثقافة الغربية أكثر من الجانب العلمي أو الفكري.

(1) جدلية العلاقة مع الثقافة الغربية في مقابل الهوية العربية موضوع متشعب ويتطلب مساحة أكثر مما هو متوفر لنا في هذه الورقة.

والأسوأ من ذلك، ان الشاب الخليجي أصبح ينظر إلى مشاهير الفن الاستعراضي في الغرب، والذين لا يعكسون واقع مجتمعاتهم ولا واقع الفن عامة، بل واقعهم الاستثنائي فقط، على أنهم يمثلون الثقافة الغربية عامة. فأصبح تقليد سلوكيات ومظاهر مشاهير الفن الاستعراضي الغربي معياراً للتطور والتحضر والتحرر. وفي الآن ذاته قلما يتابع العلماء والمفكرين والأدباء الغربيين.

أتاحت الوفرة المادية من الثروة النفطية وسياسات الدولة الريعية في الخليج تعزيز السلوكيات المادية المبالغ فيها عند الشباب الخليجي، وأصبح مفهوم الكفاءة (كقيمة أساسية لبناء القدرات) ترتبط بإمكانيات الاستهلاك المادي المفرط والاستعراض أكثر منها بالكفاءة العلمية والثقافية. المثير للقلق أن هيمنة الثقافة المادية في المجتمع الخليجي لم تقتصر على جيل الشباب، بل امتدت إلى مختلف قطاعات المجتمع الخليجي، وأصبحت من أبرز سمات المجتمعات الخليجية التي أمست تلفت أنظار الزائرين لدول الخليج فتبهر البعض ويشمئز منها الآخر لشدة استعراضيتها.

وهذا يقودنا للتساؤل الذي يدور في أذهان الكثيرين من الشباب، لماذا على الرغم من إلزامية التعليم ومجانيته وانتشار مختلف المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات في الدول الخليجية، إلى جانب وفرة السيولة المالية، مازلنا كدول ومجتمعات غير قادرة على إنتاج أبسط احتياجاتها؟ هل هو لفشل التعليم الرسمي؟ أم غياب لمنظومة قيم؟ أم لضعف دور المؤسسات الأهلية؟ دون التطرق للإجابة عن هذه الأسئلة، أود فقط أن أشير إلى أهمية المنظومة القيمية الإنسانية في بناء الثقافة. الوضع السائد في المحافل العلمية وحتى فترة قريبة كان، أن الكثير من الباحثين عند تقييمهم لحالة المجتمعات يتجاهلون وضعية القيم الأخلاقية وأثرها في العدالة الاجتماعية في المدى المتوسط، وفي بنية المجتمع ومستقبله على المدى البعيد. وبدأ الباحثون في حقول الدراسات الثقافية والأنثروبولوجية مؤخراً بدراسة الآثار الاجتماعية لسلوكيات الاستهلاك والفردانية المفرطة (المنبثقة من الثقافة الرأسمالية والنيوليبرالية) وعلاقة ذلك بمنظومة القيم الإنسانية وأثرها في السلم الأهلي بمعناه الأوسع[1].

(1) المقصود هنا بـ «السلم الأهلي» ليس فقط غياب العنف، بل أيضاً توفر مجموعة من القيم كالتسامح وقبول التعددية الثقافية والتعايش واحترام المختلف .. إلخ.

وهذا ينقلنا إلى المحور الثالث، وهو هيمنة الثقافة الاستهلاكية، الذي تم التطرق إليه في بعض المحاور السابقة.

المحور الثالث: هيمنة الثقافة الاستهلاكية

لمعرفة مدى انغماس مجتمعاتنا الخليجية في مستنقع الاستهلاك في ظل غياب الإنتاج الحقيقي، يكفي أن ندرك أن المجتمع الخليجي هو الأكثر استهلاكاً في العالم للمكياج والعطورات والماء والغذاء![1](13). أصبح الفرد الخليجي يتسم بالمادية المفرطة في ظل غياب القدرة على الإنتاج أو حتى إنتاج ما هو بحاجة لاستهلاكه. تحوّل المجتمع الخليجي إلى منظومة إقطاعية في سلوكياته وأخلاقياته، وانقسمت الجماعات إلى هيراركية في العلاقات، مما أدى إلى ازدياد التنافس الاستهلاكي كوسيلة لإثبات التفوق. وفي ظل فشل النظام التعليمي والمؤسسات العلمية في بناء حس الشغف والاكتمال بالمعرفة، أمسى الإنسان الخليجي يبحث عن الكمال والتفوق عبر الاستهلاك والاستملاك المادي الفج. وهذا يعيدنا إلى المعادلة الخليجية التي يحاول من خلالها الإنسان الخليجي تعويض المفقود من الكفاءة بالاستملاك المادي، أي الاستملاك المادي في مقابل الكفاءة العلمية.

يريد الشباب الخليجي أن يكون متحضراً ومتفوقاً مثل الغربي، ولكنه لا يملك كفاءته ولا يعلم كيف يكتسبها فيشتري مظهر الغربي علّه يكون مثله، ولهذا يظل عالقاً فيه حس التبعية للغربي والعبودية لتفوقه[2](14). أصبح الخليجي يرى قيمته فيما يستعرضه وليس حتى فيما يستملكه. فأصبحت المادة قيمة مطلقة في تقييم هوية الفرد. وتدور طموحاته حول ما يستملكه وليس حول ما ينتجه. وهنا يمكن للفرد أن يتوقف ويتأمل ما يمكن أن يحدث في حال حدوث أزمات اقتصادية تسحب بساط الوفرة النقدية من تحت قدمي الشباب الخليجي. والأدهى من ذلك أن هذه الثقافة تغلغلت كل الطبقات حتى الفقيرة منها وتحول الاستعراض المادي إلى قيمة مرجعية ومحك في تأسيس العلاقات الإنسانية، كالزواج والصداقات وحتى علاقات العمل والتجارة.

---

(1) استهلاك الخليج للمكياج والعطورات هو الأعلى عالمياً بغض النظر عن النسبة السكانية. بينما استهلاكها للماء والغذاء فهي الأعلى مقارنة بنسبة سكانها.

(2) انظر لمقالة سبيفاك Spivak حول المهمشين.

ويجدر أن نشير إلى أن الخليجي يرى نفسه يمتلك جيشاً من الخدم والعبيد الآسيويين الذين ينجزون له كل الأعمال الدنيا مقابل أجر زهيد، فيقيّمهم الخليجي على قدر ما يدفع لهم وينظر لهم بحقارة ودونية ودون أن يبالي بحقوقهم وإنسانيتهم. في حين، كما ذكرنا، ينظر للغربي بهيبة وتعظيم. وهذا جانب من حالة الازدواجية في القيم التي يعانيها الشباب الخليجي.

ومما زاد من حدة حالة الازدواجية القيمية في الثقافة الخليجية أنه في ظل الهيمنة المادية والاستهلاكية ازدادت أيضاً حدة العصبيات الدينية والطائفية والقبلية واستغلال وسائل التواصل الاجتماعي في نشر وتعزيز تلك العصبيات وشن حروب إعلامية ضد الجماعات المتناحرة. في ظل غياب منظومة المساءلة والمحاسبة في الدول الخليجية وعدم تواصل هذه الحكومات مع مواطنيها في تفسير سياساتها ومواقفها السياسية الإقليمية والدولية، برزت حالة التشرذم السياسي والتناحر بين الفئات الشابة من الخليجيين. فإلى جانب أن هذه الفئات الشابة لا تلعب أي دور في رسم سياسات دولها، فقد أضحت لا تعي كيف تفسر التحولات الراديكالية الطارئة في مواقف دولها، وكذلك في العلاقات الدولية والسياسات المصاحبة لهذه المواقف والعلاقات. واعتماداً على الهويات الموروثة للشباب فهم يتبنون مواقف سياسية تتوافق مع انتماءاتهم وليست على حسب قراءتهم واطلاعهم على معطيات الساحة السياسية والثقافية. وأدى هذا الواقع السياسي إلى فسح المجال لتبني الشاب الخليجي أشد المواقف والممارسات الرديكالية في العالم[1].

المحور الرابع: الإعلام الخليجي وصياغة الهويات الشبابية

يفتقد الإعلام الخليجي، بصورة عامة، لرسالة إنسانية أو مشروع ثقافي إصلاحي بنيوي أو حتى استراتيجية عمل واضحة. الإعلام الخليجي يخدم مصالح وسلطات فئات معينة ويمثل صوتها؛ ولا يعكس الإعلام الخليجي واقع الإنسان

(1) للدراسات حول الاستهلاك، والاستهلاك في الخليج، راجع أبو زيد (1991)، منصور (1002)، روزنبالت (2011)، لونيس (2009)، الحكمي (1996)، فيذريتون (1991)، – Ba ،Bocock (1993; 1993a) drillard (1999).

الخليجي من حيث الهموم والقضايا والمشاكل والحلول والطموحات.. إلخ. الإعلام الخليجي يمثل صوت السلطة، أياً كانت سلطة سياسية أو/ واقتصادية. فشل الإعلام الخليجي في أن يكون صوت المواطن الخليجي أو أن يوصل صوته، الإعلام الخليجي لم يستطع أن يكون محايداً في نهجه، بل يسيّره من يمتلكه. عدة مقالات ومقابلات إعلامية عربية خليجية تنادي، دون وعي، بما كتبه المستشرقون عن المجتمع العربي بأن ثقافته وعقائده لا تتوافق مع المفاهيم والمبادئ الإنسانية الحديثة، كالديمقراطية والمواطنة (Lewis 1971)، وأن ما هو موروث هو الأفضل والأسلم للبنية الثقافية الخليجية المعاصرة، وذلك محاكاة لوجهة نظر القوى الرسمية حول إدارة السلطات.

لعب الإعلام الخليجي دوراً في تعزيز الصور السلبية التي أسسها الاستشراق حول الإنسان العربي وروّجها الإعلام الغربي، وذلك من خلال إعادة إنتاج هذه الصور. أنتج الإعلام الخليجي بمختلف أدواته، صورة للإنسان الخليجي تتسم بالسطحية والغباء والسذاجة والمادية المفرطة في علاقاته وفي إدارته لقضاياه اليومية واهتماماته. المرأة هي أكثر من تتعرض للإسفاف والاستصغار في الإعلام الخليجي، وأهم قيمة للمرأة يتم ترويجها عبر الإعلام الخليجي هو جسدها وما يتعلق به، وصراع الرجال عليها أو/ وصراعها من أجل المادة، وكأنها كائن أو كالطفل الذي يفتقد السيطرة على زمام الأمور ويجب أن يُوجّه ويُرفّه عنه ويُسيطَر عليه، وهي ليست بإنسان صاحب مسؤولية وفكر حر ومشروع بناء. كما أن الإعلام الخليجي، ومن خلال ما ينتجه من مادة إعلامية، يعزز من واقع صراع القيم وازدواجيتها، فما يبيحه للرجل هو حرام على المرأة، فالعفة والشرف كلها مختزلة في جسد المرأة، لذا هي بحاجة لحماية الرجل لها وسيطرته عليها، بينما سلوكيات الرجل وعلاقاته فحولة ورجولة وقوة واستقلالية.

بينما انتقد الأنثروبولوجي الأمريكي ديل آيكلمان (1989) الكتابات الغربية لاستمرارها في التركيز على دراسة المجتمعات البدوية كفئة غالبة سكانياً، وكما ذكرتُ مسبقاً أن من آثار الأدبيات الاستشراقية على المجتمعات الشرقية هو تبني الإنسان الشرقي للصور النمطية التي أنتجها الاستشراق حوله كحقيقة مطلقة، نشهد أثر هذا التبني الاستشراقي في الإعلام الخليجي جليّاً. فنرى كيف يسعى الإعلام

الخليجي لتسويق أعراف البداوة والعصبية، لكن بطرق وصور حديثة وجذابة تحمل الحس النوستالجي، وإن كانت في الحقيقة بعض هذه الأعراف تتناقض مع أبسط وأهم القيم الإنسانية والمساواة. فمازالت تقيّم الإنسان الخليجي على قاعدة «ابن من يكون» وليست ماذا يستطيع أن يقدم وما هي إمكاناته.

خلاصة، يعكس الإعلام الخليجي مدى تفشي السلوكيات والممارسات الاستهلاكية في العائلة الخليجية، ويسوق في آن واحد تلك القيم والسلوكيات الاستهلاكية الاستعراضية من خلال مختلف قنواته الإعلامية فيفصّل هوية الخليجي من خلال صور مادية بحتة كانشغاله الدائم بالأسواق وامتلاك الجديد من المنتوجات. يلعب الإعلام الخليجي دور «الوكيل الرسمي» لصوت السلطة في الإعلام، فيسوّق الإعلام الخليجي لهويات خليجية مشكّلة رسمياً وبما تتوافق مع رؤى الرسمية.

الخلاصة

بدأت الورقة بالتساؤل حول حقيقة فرضية الهوية الخليجية وهل هي موجودة بين الشباب الخليجي الذي من المفترض أن يلعب دوراً رئيساً في إدارة المجتمع وبنائه وتنميته مستقبلاً. وإن كانت هذه الهوية موجودة فعلاً فما هي المقومات التي تستند إليها. عرضت الورقة عدداً من المقومات الموروثة المشتركة بين مجتمعات الخليج العربي، ومنها: اللغة، واللهجة، والعقيدة، ومنظومة التراث الشعبي، والتاريخ والدم والتزاوج بين العوائل. وشكلت تلك المقومات إرثاً ثقافياً خليجياً مشتركاً صاغت سمات بارزة (ولكن ليست مطلقة أو جامعة) لما يمكن تسميته بالهوية الخليجية بين الشباب، ودون أن ينفي ذلك تعدد الهويات بين المجتمعات الخليجية وداخل المجتمع الخليجي الواحد. ومن عوامل التعددية في الهويات الخليجية: الطائفية والعرقية والطبقية. أكدت الورقة أن ليس للأفراد أو الجماعات هوية واحدة، بل هويات عدة ومتداخلة، والسياقات هي التي تبرز هوية دون أخرى. كما أن الهوية تتغير وتتشكل استجابة أو كردة فعل للظروف المحيطة. وتطرقت الورقة أيضاً إلى العوامل التي تعصف بمستقبل هذه الهوية وتهدد إمكانية

قيام اتحاد خليجي، تلك الموروثة منها كالتمييز الطائفي والعرقي والجنسوي والطبقي، وكذلك المعاصرة منها كمنظومة التعليم التقليدي وهيمنة الثقافة الاستهلاكية ودور «الوكيل الرسمي» الذي يلعبه الإعلام الخليجي في صياغة الهويات الشابة. واستنتج البحث ضرورة معالجة المنظومة التعليمية والإعلامية وقضايا التمييز على مختلف الصعُد لضمان تأسيس منظومة اجتماعية وسياسية واقتصادية وقانونية متكاملة تهدف نحو التحول التدريجي إلى الاتحاد الخليجي.

المصادر:

Bank، Marcus 1997 Ethnicity: Anthropological Constructions. London: Routledge.

Caton، Steven 1987 'Power، Persuasion، and Language: A Critique of the Segmentary Model in the Middle East'، International Journal of Middle East Studies 19 (1): 77-101.

Gran، Peter 1979 Islamic Roots of Capitalism: Egypt 1760-1840. Texas: University of Texas Press.

Cohen، Abner 1974a 'Introduction: the lesson of ethnicity'. in A. Cohen (ed.) Urban Ethnicity، pp. ix-xxii. London: Tavistock.

De Levita، David 1965 The Concept of Identity. New York: Basic Books.

De Vos، George1975 ، 'Ethnic Pluralism: Conflict and Accommodation' in George De Vos and Lola Romanucci-Ross(eds)، Ethnic Identity: Cultural Continuities and Change، pp. 15-47. Palo Alo، California: Mayfield.

Eickelman، Dale، F. 1989 The Middle East: an anthropological approach. New Jersey: Prentice Hall.

Eisenstadt، S. N. 1977 'Convergence and Divergence of Modern and Modernizing Societies: Indications from the Analysis of

the Structuring of Social Hierarchies in Middle Eastern Societies' International Journal of Middle East Studies 18(1): 1-7.

Evans-Pritchard، E. 1940 The Nuer: A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of Nilotic People. Oxford: Clarendon Press.

Fanon، Franz 1986 Black Skin، White Mask. London: Pluto.

Fortes، Meyer 1983 'Problems of Identity and Person' in Anita Jacobson-Widding (ed.)، Identity، Personal and Socio-Cultural: A Symposium. Stockholm: Almqvist and Wiksell.

Foucault، Michel 1979 Discipline and Punish: The Birth of Prison.(trans.) Alan Sheridan. Harmondworth: Penguin.

Fox، R. 1990 Nationalist Ideologies and the Production of National Cultures. Washington: American Anthropological Association.

Friere، Paolo1993 The Pedagogy of The Oppressed. London: Penguin Books.

Fullerton، George Stuart 1980 On Sameness and Identity. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

O'Leary، Bernard 1998 'Ernest Gellner's Diagnosis of Nationalism: a critical overview، or، what is living and what is dead in Ernest Gellner's philosophy of nationalism?' inHall، John (ed.)، The State of the Nation Ernest Gellner and theTheory of Nationalism، pp. 40-88. Cambridge: Cambridge University Press.

Gilsenan، Michael 1992 Recognizing Islam: Religion and Society in the Modern Middle East. London: I. B. Tauris.

Hooks، Bell 1984 Feminist Theory from Margin to Center. Boston: South End Press.

Karimi، Sawsan 2003 Dress and Identity: culture and moder-

nity in Bahrain. Unpublished Phd thesis، University of London.

Kapferer، Bruce 1995 'Bureaucratic erasure: identity، resistance and violence in Moscow، a chronicle of changing time' in D. Miller (ed.)، World Apart Modernity through the Prism of the Local، pp. 69-90. London: Routledge.

Kedourie، Elie 1961 Nationalism. London: Hutchinson.

Kellas، G. James 1991 The Politics of Nationalism and Ethnicity. London: Macmillan Education Ltd.

Kohn، Hans 1944 The Idea of Nationalism: a Study of its Origins and Background. New York: Macmillan.

Layne، Linda 1994 Home and Homeland: The Dialogics of Tribal and National Identities in Jordan. Princeton: Princeton University Press.

Lewis، Bernard 1971 Race and Color in Islam. New York: Harper Torchbooks.

Macdonald، Sharon 1993 'Identity Complexes in Western Europe: Social Anthropological Perspective' in Sharon Macdonald(ed.)، Inside European Identities: Ethnography in Western Europe، pp. 1-26. Oxford: Berg.

Marcus، Julie 1992 A World of Difference: Islam and Gender Hierarchy in Turkey. London: Zed Books.

Mitchell، C. 1959 The Kalela Dance: Aspects of Social Relationships Among Urban Africans in Northern Rhodesia. Manchester: Manchester University Press.

Moore، H. (ed.) 1996 The Future of Anthropological Knowledge. London: Routledge.

Al-Naqeeb، K. 1990 Society and State in the Gulf Arab Peninsula. London: Routledge.

Nash، Manning 1989 The Cauldron of Ethnicity in the Mod-

ern World. Chicago: University of Chicago Press.

Said، Edward 1978 Orientalism: Western Conceptions of the Orient. London: Penguin Books.

Said، Edward 1989 'Representing the Colonized: Anthropology's Interlocutors'، Critical Inquiry. 15 (2): 205-225.

Said، Edward1994 ، Cultural Imperialism. London: Vintage.

Salzman، Philip Carl 1978a 'A Study of 'Complex Society' in the Middle East: A Review Essay'، International Journal of Middle East Studies 9 (4): 539-557.

Shryock، Andrew 1997 Nationalism and the Genological Imagination Oral History and Textual Authority in Tribal Jordan. Berkeley: University of California Press.

Spivak، Gayatri 1987 In Other Worlds: Essays in Cultural Politics. London: Methuen.

Turner، S. Bryan 1984 Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development. London: Heinemann Education Books.

Turner، S. Bryan 1994 Orientalism، Postmodernism and Globalisation. London: Routledge.

Van den Berghe، P.L. 1981 The Ethnic Phenomenon. New York: Elsevier.

Weinereich، Peter 1983 'Psychodynamics of Personal and Social Identity: Theoretical Concepts and Their Measurement in Adolescents from Belfast Sectarian and Bristol Minority Groups' in A. Jacobson-Widding (ed.)، Identity، Personal and Socio-Cultural: A Symposium، pp. 159-185. Stockholm: Almqvist and Wiksell.

Bocock، Robert 1993 «The emergence of modern consumerism» in Consumption. Routledge: New York.

Bocock، Robert 1993a «Theorising consumerism» inConsumption. Routledge: New York.

فيذرستون، مايك 1991، الثقافة الاستهلاكية والاتجاهات الحديثة، ترجمة د. محمد عبدالله المطوع. دار الفارابي: بيروت.

أبو زيد، أحمد 1991، الاستهلاك في المجتمع القطري أنماطه وثقافته. جامعة قطر: الدوحة.

منصور، تحسين 2002، أثر الإعلان التلفزيوني في السلوك الاستهلاكي: مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد17 :، العدد :6.

الحكمي، علي عثمان 1996 أثر التقلبات النفطية على سلوك الاستهلاك الخاص في المملكة العربية السعودية – دراسة قياسية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. المجلد: 21، العدد 83.

علي، لونيس 2009، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لسلوك المستهلك العربي. المكتبة العصرية: مصر.

روزنبالت، روجر 2011، ثقافة الاستهلاك: الاستهلاك والحضارة والسعي وراء السعادة.

كريمي، سوسن 2006، هل هي الطائفية؟ «ورقة مقدمة لمؤتمر الاجتماعيين في الكويت 2006.

نارايان، أوما 2002 «معارضة الثقافات: «التغريب»، احترام الثقافات ونسويات العالم الثالث» الصدة، هدى (ت) أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن في العالم الثالث. 2002 ترجمة هالة كمال. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

جامبل، سارة 2002، النسوية وما بعد النسوية. ترجمة أحمد الشامي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

من التعاون إلى الاتحاد .. أحلام القادة وأوهام الواقع

أ. عبدالله بشارة

انطلق المرحوم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية في دعوته بالانتقال من صيغة التعاون إلى الاتحاد اعتماداً على الفقرة الأولى من المادة الرابعة في النظام الأساسي لمجلس التعاون التي جاءت كما يلي:

(تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها).

جاءت تلك الصيحة خلال قمة الرياض في ديسمبر عام 2011، عبر خطاب قوي وجهه خادم الحرمين الشريفين إلى قادة دول المجلس يقول فيه (مازلنا بعد أكثر من عشرين سنة من عمل المجلس نسير ببطء لا يتناسب مع وتيرة العصر، والإنصاف يقتضي أن نقرر أن دول المجلس استطاعت تحقيق إنجازات طيبة، يجيء في مقدمتها حل الأغلبية الساحقة من القضايا الحدودية العالقة، إلا أن الموضوعية والصراحة تطلب منا أن نعلم أن كل ما تحقق حتى الآن جزء يسير يذكرنا بالجزء الكبير الذي لم يتحقق، فلم نصل بعد إلى إنشاء قوة عسكرية واحدة، تردع العدو تدعم الصديق، ولم نصل إلى السوق الواحدة، ولم نتمكن بعد من صياغة موقف سياسي واحد نجابه به الأزمات السياسية، وهنا أرجو أن تسمحوا لي أن أذكركم ونفسي أن تمسكنا المبالغ فيه بمفهوم السيادة التقليدي هو الذي يقف حجر عثرة أمام مساعي التوحيد.

إن إعطاء مجلسنا هذا قدراً أكبر من الصلاحيات لا يعني التنازل عن استقلالنا بقدر ما يعني دعم هذا الاستقلال وترسيخه وصولاً إلى وحدة عربية إسلامية في المواقف والتوجهات والأهداف .. إلخ».

والخطاب يغطي ثماني صفحات خارجة من صوت صادق فيه الكثير من الضيق من تواضع المنجزات رغم ضخامة الطموحات..

وقد خرج قرار المجلس الأعلى في تلك الدورة حول مقترح الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وفق ما يلي: (رحب وبارك قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالاقتراح المقدم من خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، في خطابه الافتتاحي للدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى، المنعقد بمدينة الرياض بتاريخ 29 محرم 1433 الموافق 19 ديسمبر 2011 بشأن الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد).

وإيماناً من قادة دول المجلس بأهمية هذا المقترح وأثره الإيجابي في شعوب المنطقة، وتمشياً مع ما نصت عليه المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون بشأن تحقيق التنسيق والتعامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وبعد تبادل الآراء في المقترح، وجه القادة المجلس الوزاري بتشكيل هيئة متخصصة يتم اختيارها من قبل الدول الأعضاء بواقع ثلاثة أعضاء لكل دولة يوكل إليها دراسة المقترحات من كل جوانبها في ضوء الآراء التي تم تبادلها بين القادة، وتكون اجتماعات الهيئة في مقر الأمانة العامة، وتقدم الدول الأعضاء ممثليها في موعد أقصاه الأول من فبراير 2012، ليرفعها لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وترفع الهيئة توصياتها النهائية إلى اللقاء التشاوري الرابع عشر لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس – إن شاء الله تعالى..

وهنا نتساءل هل مقترح الملك صيحة في فناء صحراوية واسعة تضيع مع السكون الذي تتميز به حياة الصحراء، وهل هذا الطموح قابل للتحقيق، وهل البناء التكويني لدول الخليج قادر على استقبال مثل هذا الطموح، وهل من شريك بين قادة دول المجلس للملك عبدالله في اقتحامه الجريء لمسيرة البطء التي يشكو منها

ليس الملك فقط وإنما الرأي العام في دول المجلس؟

هذه استفسارات شرعية في ضوء حقائق دول الخليج التي تتمسك بالسيادة الوطنية وتغالي في قيمتها كما يشير الملك، ولهذا لا بد من بسط الواقع الذي تعيشه الدول بشكل واضح وجريء كما لمسته شخصياً.

وهنا أبرز أهم العناصر التي قد لا تساهم في الإسراع إلى صيغة الاتحاد تاركاً الكثير من العناصر الأخرى التي لا تضاهي في تأثيرها في إعاقة المسيرة:

أولاً – جاءت صيغة التعاون، كخيار دبلوماسي دمث وناعم ترجمة لحساسيات لا تريد دول الخليج إثارتها في المحيط العربي، فلم تكن صيغة التعاون خياراً محبذاً، وإنما هي خيار مريح للمتعاقدين من دول الخليج وللمتابعين من الأعضاء في جامعة الدول العربية، كل ذلك رغبة في تحاشي التخمينات والاستنتاجات التي دائماً ترافق تحليلات عواصم بغداد ودمشق والقاهرة وصنعاء وآخرين تغذوا على دسامة الشعارات الوحدوية العروبية.

ثانياً – قام مجلس التعاون في مايو 1981 وسط حرب بين العراق وإيران، على سواحل الخليج وفي مياهه، ووسط حروب عربية – عربية باردة وساخنة في حوض الشام والعراق وحوض النيل واضطرابات يمنية وصراعات عربية – فلسطينية، وغزو إسرائيلي ضد لبنان 1982، وانشقاقات سورية – فلسطينية، وقضايا كثيرة دفعت بدول الخليج إلى خطوات تمكّنها من التعامل مع هذه المخاطر جماعياً وتؤمّن آليات التشاور وتؤدي إلى جماعية القرار الخليجي تجاهها.

ثالثاً – أن الأهلية القيادية والشرعية التاريخية لأنظمة الحكم، التي رسخت قواعد السلطة وانتقالها أثبتت صلابتها في التعاطي مع الأزمات الداخلية والإقليمية، وجذرت الاطمئنان لها من قبل المسؤولين والرأي العام في دول المجلس.

رابعاً – أمّنت هذه الصيغة التاريخية قنوات التواصل بين المسؤولين والرأي العام عبر النوافذ القبلية والاتصالات المباشرة في مجالس الحكم وممثليهم في مناطق الجغرافية المنتشرة وأسست دواوين للحوارات وإيصال التمنيات والتعبير عن التذمرات، كل ذلك في صيغة متوارثة سلسة في طبيعتها ومريحة في أدائها.

خامساً – يشعر قادة دول المجلس أن الصيغة المتوارثة مازالت صلبة وقادرة على تمكين الدول من تجاوز العواصف الإقليمية وربما المحلية، مكنت الدول من تشييد مؤسسات تشريعية وسياسية واقتصادية ومنظمات أهلية، وهذه الصيغة ضمان للأمن والاستقرار دون الحاجة إلى تعديلات جذرية.

سادساً – ما أشار إليه الملك عبدالله حول المبالغة في السيادة، هو واقع الاعتزاز الوطني بالهوية التراثية والتاريخية للدولة، وهي حالة الشخصية المميزة والاستثنائية في المجتمعات الخليجية.

سابعاً – صارت هذه الكيانات التي نراها ضعيفة بمفردها، ذات حضور دولي وإقليمي شرعي يحمل مواصفات الدولة بكل ما تحمله من وثائق الاعتماد التاريخي والإطار الجغرافي المتفرد والمستقل والمزاج في التصرف المستقل في مداولات هذه الهيئات بعضوية معترف بها تحصنها من الازدراء والاستصغار.

ثامناً – دول الخليج ليست دولاً اعتيادية في الحضور الإقليمي والدولي، وإنما هي دول تحمل معها في المؤتمرات والهيئات الدولية وفي اللقاءات المالية متانة اقتصادية مميزة ساهمت بشكل كبير في تعزيز مكانتها الدولية والإقليمية العربية.

تاسعاً – سعت هذه الدول إلى تشييد شبكة واسعة من المصالح السياسية والاقتصادية والاستثمارية مع معظم دول العالم أعطتها دوراً حساساً في الحضور حتى في الخلافات بين الدول وتجاوز التوترات داخل المحيط العربي وخارجه.

عاشراً – توارث الاعتزاز بالهوية الوطنية بكل ما تحمله من تراث تاريخي وتواجد جغرافي وصل سواحل إفريقيا والقارة الهندية، وفّر لها متانة تغري بالاستمرار.

أحد عشر – تملك هذه الدول السلعة النادرة التي يحتاج إليها الجميع ويملكها القليلون، أعطتها خصوصية في بناء الدولة المدنية بأجهزتها وفي نظام الرعاية الحياتية النادر في سخائه وفي بعده في المكانة العالمية المرتفعة.

اثني عشر – تباين مستوى الدخول بين الدول الأعضاء والاسترخائية الذهنية

والاجتماعية التي ولدت استذواقاً للحالة السائدة مع تعاظم الشعور الوطني في مقاومة التغيير الذي قد يأتي بإضعاف سلم الارتياح في حياة المواطن والتي ستنتجها صيغة التعاون بين دول المجلس.

لهذه المسببات ولغيرها ستواجه الدعوة بكثير من التفحص والتشخيص والتأمل وربما الخوف من هجر صيغة ما زالت سهلة ومرنة لا تضايق ولا تحرج وتراعي الخصوصيات، إلى صيغة غير محددة بسياج ولا بسقف، فيها ما يمس الهوية التاريخية والشخصية الوطنية، وفيها ما يضع القيود على استقلالية القرار بما يحد من الانفرادية وما يعطل من أولويات الدولة وربما ما يأخذ من وهج الدولة ومن وقارها التاريخي.

وفوق ذلك لا يمكن تجاهل التباين التاريخي في ولادة الدولة الخليجية وما بينها من اختلاف في تحولاتها التكوينية.

هناك القديم الوارد في كتب التاريخ وهناك الجديد القادم من تبدلات جيو–سياسية وجيو–استراتيجية geo–political and geo–strategic، وهناك عالم تولّد من توازن القوى وكبح التوسعات الإمبريالية.

مداولات الهيئة المتخصصة المكلفة دراسة الانتقال من التعاون إلى الاتحاد

اجتمعت الهيئة المشكلة لمناقشة المقترح في مدينة الرياض يومي 22–21 فبراير 2012.

ويمكن قراءة المواقف عبر هوية ممثلي الدول الأعضاء فيها.

فقد كان وفد الكويت – مثلاً – يتكون من ثلاثة أعضاء، كان لي شرف ترؤس الوفد، بمشاركة كل من د. حسن الإبراهيم – وزير التربية السابق– والدكتور فهد الراشد، أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، فلم يضم الوفد أحداً من هيئات الدولة، وظل مستقلاً عن قيود التعليمات.

بينما جاء وفد سلطنة عمان برئاسة السفير أحمد الحارثي رئيس الدائرة العربية في وزارة الخارجية العمانية، وجاء وفد البحرين برئاسة الوزير الفاضل وزير

شؤون مجلس الشورى والنواب، ووفد المملكة برئاسة وزير الدولة الدكتور مساعد العيبان، ووفد الإمارات برئاسة حمد المدفع وزير الصحة السابق والأمين العام الحالي لشؤون المجلس الأعلى للاتحاد، ومثّل قطر السيد أحمد بن حسن الحمادي مدير الشؤون القانونية، في وزارة الخارجية.

جاءت هذه الوفود لتناقش المقترح الاتحادي، وهي متشربة بمناخ الارتياح الذي اعتادت عليه في اجتماعات مجلس التعاون الذي يراعي ثلاث محطات جوهرية (التأني – الدراسة – الإجماع) بينما وجدوا من الأوراق التي قدمتها المملكة، أن المشهد أصبح مختلفاً، فلم يعد عنصر التوافق واقياً، ولا مبدأ الاقتناع ضرورياً، ولا احتمال التأجيل منقذاً.

ومع ذلك فقد بدا واضحاً منذ اللقاء الأول أن الهيام والالتزام بالتوافق أمر لا يمكن القفز عليه، لأن قبول الدولة ورفضه هو قرار سيادي لا مساومة عليه، ولذلك جاءت المداولات في اللقاء الأول بالالتزام بالأسس والثوابت التالية:

الانطلاق من المبادئ التي بني عليها مجلس التعاون.

الحرص على مبدأ التوافق.

الحرص على سيادة الدول الأعضاء بكل جوانبها وخصوصياتها.

الحرص على أمن واستقرار الدول الأعضاء وتحقيق الأهداف المرسومة لمسيرة العمل المشترك وفق ما قرره قادة دول المجلس.

كانت هذه المنطلقات حاضرة في مداولات الهيئة، مع التأكيد على ضرورة تنفيذ جميع القرارات التي اتخذها المجلس وما زالت لم تر النور، ولزوم تنفيذها قبل الانتقال إلى صيغة الاتحاد، لعل من خلال التنفيذ يجد المجلس نفسه في وضع أفضل من دواعي الاتحاد.

وتم الضغط وبشكل قوي على ضرورة اكتمال شروط المواطنة الاقتصادية الخليجية من كل جوانبها وتحقيق التكامل المنشود في كافة المجالات.

كما أن المداولات سارت نحو ممارسة النقد الذاتي في استعراض المعلقات من القرارات التي لم تنفذ ومسبباتها مع اختيار قائمة الأولويات، وأبرزها تحقيق

التكامل في المجالات الأمنية والدفاعية، على أساس أن المنظومة الأمنية تحتاج فقط إلى تنفيذ ما قرره المجلس الأعلى ولا ضرورة إلى تغيير المسعى المتفق عليه وتعريضه إلى تبدلات لا مبرر لها.

كما تم التأكيد على ضرورة تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية بكل بنودها وتفريعاتها.

وكان التوجه بأن يكون العمل نحو صيغة اتحادية خليجية تتناسب مع دول المجلس بما يصون الخصوصيات، لكنه – مع ذلك – يأخذ المسيرة إلى فصل آخر نحو التكامل المنشود.

كان أمام اللجنة مشروع اتحاد – قدمته المملكة العربية السعودية – متكامل فيه نظام المفوضين والمجلس الأعلى للاتحاد، وتبديل كامل في البنية التعاونية الراهنة إلى نظام آخر يشبه الاتحاد الاوروبي، وقد رأت الهيئة أنها بحاجة إلى المزيد من الوقت لعرض هذه المقترحات على الجهات المختصة في الدول الأعضاء لدراستها ثم إرسالها إلى الأمانة العامة تمهيداً لعرضها على المجلس الوزاري.

كان واضحاً من الاجتماع الأول للهيئة أن الأولوية لمعرفة ما لم ينفذ من القرارات وحصره وضرورة تنفيذه، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تبديل المواقف عند الوقوف على واقع الصورة بعد التنفيذ، وأن فضاء مجلس التعاون ما زال فيه المتسع الكافي للمزيد من العطاء دون حاجة إلى تغيير الصيغة، ولعل أبرز الأصوات، في هذا المجال، صوت سلطنة عمان التي أكد ممثلها في الهيئة ضرورة التدوين الرسمي لهذا الموقف الذي يؤكد أن السلطنة مع تعزيز مسيرة مجلس التعاون وفق نظامه الأساسي وتمكينه من تطوير آلياته وليست مع أي صيغة من صيغ الاتحاد.

وبفصيح العبارة فإن السلطنة خارج منظومة الاتحاد، وتبقى وفية للتعاون فقط.

ورشح من المداولات التي استمرت يومين أن القراءات مختلفة حول معاني الاتحاد، وأيضاً حول فعالية صيغة التعاون التي يرى البعض أنها ما زالت مؤثرة.

وهنا يأتي دور الإمارات العربية المتحدة في عدم هضم دواعي الانتقال، فإذا كانت السلطنة راضية وقانعة بالتعاون فإن الإمارات ترى أن المقترح يحتاج إلى

دراسة مستفيضة وتشاور بين دول المجلس جماعياً وثنائياً وانفراداً، للوصول إلى صيغة موحدة تلبي كافة احتياجات دول المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن الموضوع يحتاج إلى وقت وجهد وخبرة وإمكانيات لا بد من توفيرها أولاً، والاتفاق على آلياتها ووسائل تنفيذها.

بينما ظلت الثلاث، الكويت وقطر والبحرين تدعم المشروع مع ضرورات الإجماع والحفاظ على جماعية المشاركة.

وكان قرار الهيئة في الاجتماع الأول هو نقل المحضر إلى المجلس الوزاري الذي عقد اجتماعه في الرابع من مارس 2012، حيث شارك رئيس الهيئة د. مساعد العيبان في الاجتماع وقدم موجزاً للاجتماع الأول، وبعدها قرر المجلس الوزاري بعد الإشادة بمجهود الهيئة استكمال الهيئة أعمالها مع إعداد التصور النهائي لشكل الاتحاد ومؤسساته وهيئاته المقترحة، وأن يقوم رئيس الهيئة بعرض التوصيات النهائية على المجلس الوزاري قبل اجتماع القمة التشاورية المقررة في مايو 2012.

ويوفر هذا القرار فسحة من الوقت للدول، لا سيما المملكة لإجراء المشاورات الهادئة بين الدول الأعضاء من أجل المزيد من الشرح والمزيد من الاطمئنان بأن النقلة البنيوية لن تؤدي إلى الخلل في توازن المسيرة ولن تتسبب في اضطراب المواقف الموحدة.

كانت الفترة دقيقة نظراً لضيق الوقت وحجم التخوف من الانطلاق إلى مرحلة غير مألوفة في التركيبة البنيوية المقترحة التي تتشكل من المجلس الأعلى وتتبعه الهيئة الاستشارية الاتحادية، والمجلس الوزاري، وهيئة الاتحاد وهيئة قضائية مستقلة للبت في النزاعات حول تفسير المواد.

وهناك شيء من الغموض الذي يحيط بأعمال هيئة الاتحاد وصلاحياتها وهي التي تتشكل من ممثل لكل دولة برئاسة تمتد لأربع سنوات ودورية وفق الحروف الأبجدية وقابلة للتجديد مرة واحدة.

مثل هذا التضخم السياسي – الإداري بحاجة إلى شرح أكبر وعلى مستوى أعلى، خاصة في الفترة ما بين شهر مارس والاجتماع التالي للهيئة المقرر عقده في آخر إبريل 2012،

لا سيما في ضوء التردد الذي ساد اجتماعات الهيئة وتشي بطبيعة الواقع الخليجي الذي يفتقر فيه البناء الفكري والثقافي إلى هضم أعباء العمل الجماعي العابر للحدود الوطنية collective transnational responsibility، وإظهار مدى التجاوب والتناغم مع مرسوم الاتحاد مع أعباء القرار السيادي الاتحادي.

اتسمت تلك الفترة القصيرة ما بين مارس ونهاية إبريل بمحاولات الإقناع الهادئ soft persuasion ، بينما الحالة تستحق ما يسمى الحملة الإقناعية المكثفة charm offensive .

***

هكذا كان الوضع عندما تم الاجتماع الثاني للهيئة في 28 إبريل 2012، وكان أمام الهيئة مشروع يمثل تصور المملكة العربية السعودية بشأن شكل الاتحاد ومؤسساته، وكذلك مرئيات من الإمارات، ومن قطر ومن البحرين ومن الكويت.

والواقع أن مرئيات قطر والبحرين والكويت تلتقي حول الموافقة المبدئية على الانتقال إلى مرحلة الاتحاد، على عكس ورقة الإمارات التي تدعو إلى تشكيل لجان لحصر القرارات التي لم تنفذ ومسبباتها، مع لجان أخرى لدراسة مستوجبات الانتقال طالما أن صيغة التعاون مازالت فعالة، بينما نأت سلطنة عمان عن المشاركة في موكب الاتحاد مع مباركتها لمن يريد الالتحاق بركب الاتحاد.

ونلاحظ أن الإمارات ولأول مرة سجلت تحفظاً في المحضر فيه دعوة للتشاور بين الدول الأعضاء مجتمعة ومنفردة من أجل الوصول إلى صيغة موحدة تلبي احتياجات دول المجلس في كل المجالات، وأن هذه العملية تحتاج إلى وقت وجهد وخبرة لا بد من توفيرها والاتفاق على آلياتها ثم الاتفاق على طرق تنفيذها.

ويهمني هنا الإشارة إلى أن مشروع الاتحاد السعودي متكامل، لكنه ضخم وفضفاض وفيه محاكاة للاتحاد الأوروبي، وكل ذلك يمكن التفاهم عليه غير أن النقطة الحساسة هي مبدأ الإجماع الذي في غيابه سينقسم المجلس إلى كتلة اتحادية وكتلة تعاونية، حيث نصت الورقة السعودية على أن تصدر قرارات المجلس الأعلى بتوافق الآراء ما أمكن ذلك، وفي حالة تعذر تحقيق توافق الآراء تصدر القرارات بأغلبية الدول الحاضرة المشتركة في التصويت.

وجدد وفد السلطنة تمسكه بالتعاون وفق نظامه الأساسي ولا توافق على أي صيغة من صيغ الاتحاد، وهي في حل من المشاركة في أي اجتماع يتعلق بالاتحاد.

وقد فوضت الهيئة الرئيس د. مساعد العيبان لتقديم المحضر إلى المجلس الوزاري.

لكن التباعد في المواقف أخذ في التبلور إلى حدّ أن الإعلام نشط في تحليلات عن التباين بين الدول، كما أن الاتصالات لم تحقق أية ثمرة يمكن إضافتها إلى مداولات الهيئة.

***

وفي 14 مايو 2012، اجتمع المجلس الأعلى في دورته التشاورية في الرياض، واتخذ قراره في ضوء الواقع الذي برز حول مقترح الاتحاد من تباين في المواقف، بتكليف المجلس الوزاري باستكمال دراسة ما ورد في تقرير الهيئة المختصة بمشاركة رئيس الهيئة، وأن يرفع المجلس الوزاري توصياته إلى قمة خاصة تعقد في الرياض.

***

في قمة المنامة، البحرين، في ديسمبر 2012 تم التأكيد على قرار المجلس الأعلى في الدورة الاستشارية بنقل المسؤولية إلى المجلس الوزاري.

ومع هذا القرار انتهى دور الهيئة المختصة بالانتقال إلى صيغة الاتحاد، وتواصلت المشاورات في الإطار الثنائي حيث قام د. مساعد العيبان – رئيس الهيئة – بزيارة إلى الكويت في 20 مارس 2013، حيث تم التوقيع على مذكرة ثنائية التفاهم بين الكويت والمملكة العربية السعودية فيها دعم كويتي للمقترح، مع استمرار مواقف الدول المسجلة دون تغيير.

ومنذ قمة البحرين جدّت أحداث في المنطقة استولت على معظم جهود الدول الأعضاء، لا سيما المملكة في متابعتها للوضع في سوريا وفي مصر وفي البعد الدولي لهذه القضايا، حيث تمارس الدبلوماسية السعودية نشاطاً واسعاً لتطويق الأزمات ولصد الانفجارات.

وفي رأيي أن الجهات المسؤولة في الدول الأعضاء بعد أن تعرفت إلى المواقف الحقيقية، أيقنت بأن المسار يحتاج إلى قناعات لم تتوفر بعد، وأنه من الأفضل استمرار التواصل دون ضغوط مع إظهار أسلوب النفس الطويل.

لا يوجد من يستطيع أن يتكهن بالزمن المطلوب لتجاوز التباعد والتباين، غير أن الواضح أن هناك تخوفات من احتمال إضعاف تماسك الهوية الوطنية وانحسار الاعتزاز التراثي الذي قد يرافق صيغة الاتحاد، وهناك تفاخر كبير بمعاني الهوية الذاتية بماضيها التاريخي وبحاضرها المطمئن، وليس من المستحب تبديد ذلك الوهج وإضاعته عبر صيغة لا يراها البعض ملائمة، وهناك أمر آخر لا يمكن تجاهله في الخلافات الثنائية بين الدول الأعضاء ودورها في إشعال الحساسيات والتخوفات وعدم الارتياح لنهج المفاجآت.

وتبقى بعض الحقائق الهامة وأبرزها غياب الرأي العام المؤثر في التعامل مع المقترح وغياب صوته وانعدام فعاليته وحتى ما خرج من مقالات وآراء عبر صحافة يخلو من الحماس المقتنع بالصيغة التي لم تجد لها جنوداً يدافعون عنها ويتبرعون لشرحها وتبسيطها وطمأنة الرأي العام الخليجي في إيجابيتها ولم تلعب الهيئات المدنية والمنظمات الأهلية دوراً في احتضان المقترح وتبنيه.

وبالإضافة إلى ذلك هناك قوى إقليمية فاعلة لا ترتاح لمسعى فيه تمتين للذراع الخليجي الجماعي وتتخوف من وحدة المواقف الخليجية حول قضايا الإقليم، وبالذات حول الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، ويمكن القول بأن المقترح هو فكرة الآن ستتحول مع مرور الزمن ومع تراكم القناعات الإيجابية لدى الرأي العام الخليجي إلى صيغة قد تبدو بعيدة الآن، لكنها تظل في أفق الممكن.

تبقى بعد كل هذه الاستفاضة، استفسارية تاريخية سترافقنا لمدة طويلة، وهي تساؤلات على هيئة تحقيقات فكرية، من يحمل عبء المسؤولية في هذا الإخفاق الذي – ربما – يغلق الباب على مبادرات مستقبلية اقتحامية وجريئة؟

وإذا كانت القيادة تملك القرار، فإن ذلك لا يبرئ أصحاب الرأي من حاملي الألوية الثقافية والفكرية ومنظمات أهلية أخرى، بالإضافة إلى موقف رأي عام خليجي اتسم بالتذبذب بين الحيادية المتمنية والمعارضة الخجولة.

وإذا كنا نضع اللوم على أكتاف غياب التحضير بسبب حالة المفاجأة من قبل أصحاب المبادرة، فيجب ألاّ يتراخى الآخرون من دول المجلس ويكتفوا بالمباركة الراضية أو التحفظ الخافت. ونشير هنا إلى تقاعس الدول القابلة بمبدأ الاتحاد عن تأهيل المجتمع والرأي العام بجميع أطيافه وتقديم الشرح الضروري والمؤثر عن فوائد المبادرة حتى مع التحفظ الراهن، على أمل أن يرتفع سقف الاقتناع بها مع مرور الزمن.

ومع كل أسف فإن هذه التقصيرات أثرت سلباً وأدت إلى تأجيل مبادرة طموحة قد تكون عسرة الهضم في وقتها الراهن، لكنها صيحة المستقبل للجميع.

ومهما كانت كيفية إخراجها، فلا شك أنها تظل حاملة استجابة حيوية لضرورات التطور ومتطلبات التجديد والانسجام مع الحقائق التي تعيشها الأسرة العالمية وترنو إليها المجتمعات من مختلف البقاع.

منذ إعداد هذه الورقة في منتصف أكتوبر 2013، مرت تحت جسور المنطقة عواصف هوجاء اتخذت شكلاً فريداً يتمثل في مدرسة الإرهاب المتوحش الذي انفجر داخل الأراضي العراقية والسورية واليمنية، يهدد الجميع بتطرفه التكفيري وآلياته الهمجية ودوافعه التدميرية، تقوم به كتائب من المحاربين المهووسين القادمين من مختلف بقاع العالم، لا يعترفون بالحدود بين الدول، ولا بالولاء الوطني، ولا يعبأون بمؤسسات الدول، حاملين تعريفاً مجنوناً للإسلام لم يسبق توظيفه، كإيديولوجية دافعة نحو الموت، وبطرق لا يتوقعها العقل وفي مناطق نتصورها محصنة.

أدركت دول مجلس التعاون أبعاد هذا الخطر الداهم فاتخذت قراراتها بالتنسيق مع الجهود العالمية والتأقلم معها والمشاركة في تبعاتها لتطويق المخاطر وصولاً لإزالتها.

فقد أكد البيان الختامي لقمة الدوحة يوم التاسع من ديسمبر 2014، على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومحاربة الفكر الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية، مع الترحيب بنتائج المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في البحرين في نوفمبر 2014، وأيد قرار مجلس الأمن رقم 2170 الذي صدر في

أغسطس 2014 تحت الفصل السابع.

ولا جدال بأن الدولة الخليجية شعرت بقوة التهديد وبشاعة آلياته ووحشية تصرفاته، فصارت الأولويات الحفاظ على جسد الدولة ومواطنيها من هذا الخطر الداهم، وأصبح التركيز على التعاون المخابراتي وتبادلية المعلومات وتجفيف المال وملاحقة المنتمين، وتحول الزخم من الاهتمام بتطوير هوية المجلس نحو الاتحاد إلى التأكيد على سلامة الأعضاء، ولهذا جاء بيان الدوحة مكرراً الموقف السابق في تكليف المجلس الوزاري باستمرار المشاورات واستكمال الدراسات بمشاركة رئيس الهيئة المتخصصة في هذا الشأن.

ولم يتبنّ القادة المقترحات الداعية إلى تحديث النهج عبر تشكيل لجنة تضم اقتصاديين وقانونيين لتحقيق الصيغة المطلوبة، كما جاءت كلمات رئيس الدورة الشيخ تميم بن حمد أمير قطر، داعية للتحرك بخطوات تدريجية قائمة على تكامل المصالح الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والثقافية بين أبناء المنطقة.

كانت دولة قطر من الداعمين للاتحاد وفق الصيغة التي كانت مطروحة، ولعل الأحداث التي تتسيد المنطقة مع إدراك الدول تعقيدات الانتقال إلى الاتحاد وغياب الحماس من البعض واستمرار معارضة سلطنة عمان والخوف من إضعاف الهوية الوطنية وشخصية الدولة المستقلة، وغريزة الحذر المستوطن في فكر الدولة الخليجية، دفعت قيادة المجلس إلى القناعة الجماعية بالسير الهادئ وبالأسلوب المألوف نحو الاتحاد.

وأود أن أشير إلى تردد دول المجلس في تبني خطة موحدة لإصلاح الاختلال الاستراتيجي – الأمني في ميزان القوة عبر قوة عسكرية خليجية، وجنوحها نحو الترابط الثنائي مع الحلفاء التقليديين والاكتفاء بالمظهر الرمزي للتعاون العسكري فيما بينها، وذلك تمسكاً بالقرار الوطني والاحتفاظ به بلا مشاركة في القضايا الأمنية الجوهرية، وقد تناول بيان الدوحة هذا الموضوع في التعبير عن الارتياح للإنجازات والخطوات التي تحققت لبناء القيادة العسكرية الموحدة مع تسريع الجهود لتحقيق التكامل المنشود.

والخلاصة، أن الزخم الذي كان حاضراً في مداولات اللجنة المختصة في عامي 2012، 2013، تلاشى إلى حدّ كبير، وعادت اللجنة للعمل في الإطار المألوف، وأعتقد بأن العمل ضمن المألوف سيطول كثيراً ..

استحقاقات التنمية وقياساتها في دول مجلس التعاون الخليجي

د. عباس المجـرن

قسم الاقتصاد – كلية العلوم الإدارية

جامعة الكويت

في العام 1981، حفزت حالة التناغم السياسي والاجتماعي، البلدان العربية الست التي تكوّن حالياً منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى التوافق على فكرة قيام المجلس. هذه الحالة، والحاجة إلى التعاون الاقتصادي بين هذه البلدان كانت قد تصدرت قائمة المسوغات المحورية المعلنة لقيام المجلس، ولكن لا يمكن تجاوز الدور الرئيسي الذي لعبه الهاجس الأمني لإقليم الخليج المضطرب آنذاك، بفعل تداعيات سقوط نظام شاه إيران، وشعارات تصدير الثورة التي رفعتها قوى التطرف في إيران وما تلا ذلك من حرب شرسة بين إيران والعراق، في بلورة وتفعيل فكرة إنشاء المجلس.

وقد بذلت الدول الأعضاء في المجلس، على مدى السنوات الأربع والثلاثين المنقضية منذ إنشائه جهوداً حثيثة بغرض تنسيق سياساتها الاقتصادية. وحققت دول المجلس نجاحات وإنجازات في بعض مسارات التعاون الاقتصادي، على الرغم من أنها جميعاً تعتمد بشكل كبير وإن كان متفاوتاً على مصدر رئيسي واحد للدخل، هو النفط، الأمر الذي قلل من فرص تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بينها. ولم تتمكن دول المجلس حتى الآن من توجيه سياساتها التنموية على نحو يمكنها من تهيئة بُنى تحتية وفوقية تساعدها على تحقيق التكامل الاقتصادي

المنشود فيما بينها. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، تباينت محصلة جهود عملية التنمية الاقتصادية باتجاه تنويع النشاط الاقتصادي في بلدان المجلس، حيث شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تحولات ملموسة طموحة على هذا الصعيد، بينما ظل النفط مهيمناً على الاقتصاد الكويتي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلاً من سلطنة عمان والبحرين ليست غنية بالثروات الهيدروكربونية كما هو حال شقيقاتها الأربع الأخرى.

ويفرض الاعتماد شبه الكلي على أي مورد طبيعي ناضب تحديات كبيرة، ويتزايد حجم المخاطر التي تنتج عن مثل هذا الاعتماد حين يكون هذا المورد هو النفط الخام أو الغاز الطبيعي، وإذا نظرنا إلى المخاطر التي تحيط بدول مجلس التعاون من جراء الاعتماد على صادراتها من النفط الخام ومشتقاته، سنجد من بينها ما يأتي:

1- ارتباط اقتصاديات المورد بعوامل خارجية

تصدّر دول مجلس التعاون معظم نفوطها، خاماً ومشتقات، إلى العالم الخارجي. وتتأثر الكمية المطلوبة من النفط، وكذلك أسعاره بالدورات والتقلبات الاقتصادية في مناطق الاستهلاك الرئيسية، وتتعدد العوامل التي تؤثر في هذه الأسعار لأن النفط سلعة استراتيجية يتم إنتاجها في الأغلب في مناطق تختلف عن مناطق الاستهلاك الرئيسية لهذه السلعة، مما يرفع من مستوى حساسية الأسعار تجاه المخاطر التي تتعرض لها مناطق الإنتاج أو خطوط نقل وإمدادات النفط، كما تتأثر الأسعار بتقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو عملة تسوية الصفقات النفطية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن تأثر الطلب على النفط بالتقدم التقني وتطور المصادر البديلة للطاقة. أي أن المصدر الرئيسي للدخل في دول مجلس التعاون عرضة للتقلبات الخارجية التي لا يمكن للبلدان المنتجة للنفط أن تتحكم في مساراتها.

2 - اختلال التركيبة السكانية وأسواق العمل

تستأثر العمالة الوافدة بحصص رئيسية من أسواق العمل في مختلف دول مجلس التعاون، وقد أدى التزايد المطّرد في هذه العمالة إلى اختلال التركيبة

السكانية في معظم دول المجلس. وتتصدر دولة الإمـارات هذه الدول في هذا الجانب بنسبة 88.4 في المئة من إجمالي عدد السكان (تقديرات العام 2011)، ويقدر البعض النسبة في قطر بمثل ذلك، بينما تبلغ نسبة الوافدين إلى إجمالي عدد السكان في الكويت نحو 67.9 في المئة، وفي البحرين نحو 55.2 في المئة، ونحو 30 في المئة في كل من سلطنة عمان السعودية.

3- أعراض «المرض الهولندي»

شاع مصطلح «المرض الهولندي» في أدبيات علم الاقتصاد، منذ أن استخدمته مجلة الإيكونوميست البريطانية في عام 1977، لوصف الحالة التي مرّ بها اقتصاد هولندا، بعد قيامها في السبعينات باستغلال حقول الغاز الطبيعي الغنية التي كانت قد اكتشفت منذ مطلع الستينات. وكانت هولندا قد استخدمت العوائد الهائلة التي تحققت من صادرات الغاز وبسخاء في رفع معدلات الإنفاق الجاري والاستثماري وفي تطوير صناعة الغاز الطبيعي، ونتج عن هذا الإنفاق ارتفاع غير مسبوق في سعر صرف العملة المحلية، مما أدى إلى إضعاف تنافسية الصادرات الهولندية من السلع الأخرى. وترتب على ذلك أن تراجعت أهمية النشاط الإنتاجي وحل التركيز على أنشطة المتاجرة والمضاربة بالأصول غير المنقولة أو التي لا تدخل في التبادل الدولي. وأثبتت دراسات تطبيقية متعددة بعد ذلك حدوث مثل هذه الظاهرة في البلدان الأخرى التي يتحقق لها دخل رئيسي خارجي بالعملات الأجنبية نتيجة اعتمادها على صادراتها من مورد طبيعي. في أطروحة للدكتوراه في جامعة جونز هوبكنز اختبر الباحث أثر صدمات أسعار النفط في قطاع الصناعة التحويلية في مجموعة من البلدان خلال الفترة من 1977 إلى 2004، فوجد أن الأثر في الدول المصدرة للنفط يصل إلى أربعة أضعاف نظيره في البلدان الأخرى[1]، ورغم عدم وجود دراسات تطبيقية تؤكد تفشي أعراض المرض الهولندي في دول مجلس التعاون، فإن جزءاً من هذه الأعراض يتجلى في ضعف قدرة هذه الدول على تنويع اقتصاداتها باتجاه بناء قطاعات إنتاجية فضلاً عن انتشار ظاهرة المتاجرة بالأصول غير المنقولة.

(1) Kareem, Ismail (2010) «The Dutch disease: Theory and evidence from oil-exporting countries and its structural and fiscal implications», Ph.D. dissertation, the Johns Hopkins University.

4 – لعنة الموارد

«لعنة الموارد» تعبير انتشر في أدبيات الاقتصاد يفيد بأن وفرة الموارد الطبيعية في مجتمع ما، واعتماد المجتمع عليها كمصدر أساسي للدخل، من شأنه حدوث آثار وتداعيات اجتماعية وسياسية واقتصادية سلبية. تعود بداية الأبحاث التطبيقية التي دعمت ذلك إلى السبعينات، حين تبين أن معدل النمو في مجموعة من البلدان المصدرة للمعادن خلال السنوات 1960 – 1976 كان نحو نصف معدل النمو في مجموعة من البلدان غير الغنية بالمعادن [1]. وفي التسعينات وجدت دراسة ساكس ووارنر التي شملت 97 بلداً خلال السنوات 1989–1971 أن الدول التي تعتمد على صادراتها من الموارد الطبيعية حققت نمواً اقتصادياً أبطأ بمعدل ملحوظ من البلدان الأخرى[2]. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، حفلت أدبيات الاقتصاد التطبيقي بدراسات تطبيقية أخرى أكدت جملة من التداعيات والآثار السلبية التي تترتب على الركون إلى دخل ريعي، ومنها تباطؤ النمو الاقتصادي، الضعف المؤسسي، تفشي الفساد وغياب الحوكمة والشفافية والمساءلة، وانتشار النزاعات المسلحة.

في هذا السياق، وجدت دراسة روبنسون وآخرون (2006) أن البلدان المصدرة للثروات الطبيعية مثل: الجزائر، الإكوادور، المكسيك، نيجيريا، السعودية، فنزويلا، وزامبيا، لم تتمكن من تجنب تداعيات لعنة الموارد، والسبب هو أن حدوث انتعاش في قيمة الموارد يتيح للحكومات عدة خيارات يرتبط تنفيذها بنوعية المؤسسات القائمة، وحين يفتقد بلد ما، كما هو حال البلدان المصدرة للنفط مؤسسات جيدة النوعية فإن هذا سوف يفسح المجال أمام السياسات الرديئة التي يمكن استغلالها من قبل مجموعات معينة لإعادة توزيع الريع لأغراض غير اقتصادية مما يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي[3].

(1) Nankani, Gobind «Developmental Problems of Mineral Exporting Countries» World Bank, 1979.
(2) Sachs, Jeffrey and Warner, Andrew «Natural Resource Abundance and Economic Growth», Center for International Development and Harvard Institute for International Development, November 1997
(3) Robinson, James A., Ragnar Torvik and Thierry Verdier (2006) «The Political Foundations of the Resource Curse,» Journal of Development Economics.

أوتي وغيلب (2001) توصلا إلى أن وفرة الموارد الطبيعية تزيد من احتمالية قيام نظم فئوية تسلطية بدلاً من نظم تسعى للتنمية، وذلك لأسباب أهمها أن توفر ريع الموارد يقلل من نقمة الأغلبية الفقيرة تجاه التوزيع غير العادل للثروات ومن ثم يضعف من إمكانية قيام الدولة بإعادة توزيع الأصول؛ كما أن الدول الريعية أكثر استعداداً لتبني سياسات تجارية حمائية، بدلاً من سياسات دعم الصادرات بسبب ما تعانيه من تداعيات المرض الهولندي؛ ويؤدي الحجم الكبير لقطاع الموارد إلى سياسات غير فعالة تجاه الأنشطة الإنتاجية[1].

دراسات روس (2000 و2001) في هذا السياق أكدت أيضاً أن البلدان الريعية تتسم بكونها أقل ديمقراطية، كما أنها أكثر عرضة للصراعات السياسية. وأثبتت الاختبارات القياسية التي أجراها أن اعتماد الدولة على صادرات النفط أو المعادن يجعلها أقل ديمقراطية، وفي كتابه اللاحق (2012) اعتبر أن بلدان أمريكا اللاتينية تشكل استثناءً فريداً من هذه القاعدة[2]. من جانب آخر، أكدت دراسة البدوي (2012) ما ورد في أدبيات سابقة من أن لعنة الموارد الطبيعية مشروطة بغياب أو ضعف الحوكمة السياسية، مثل غياب الديمقراطية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، واستنتجت أن الجانب الأكثر تدميراً من أوجه قصور الحوكمة هو انعدام المساءلة المتعلقة بحجم وطبيعة الريع وعدم وجود مؤسسات شاملة مختصة بتوزيع الريع أو إدارة المخاطر المرتبطة بتقلباته[3].

العديد من الدراسات أثبتت أيضاً أن البلدان الغنية بالموارد أكثر عرضة لتفشي الفساد المالي والإداري. إن وفرة الريع وفق تلك الدراسات تؤدي إلى انتشار ظاهرة السعي وراء الريع، ورغم أن ذلك لا يعد نوعاً من الفساد بحدّ ذاته، فإن إنفاق الأفراد لوقتهم وجهدهم في التنافس من أجل بناء الثروات من الريع يعني انصرافهم عن

(1) Auty, Richard, and Alan Gelb (2001), «Political Economy of Resource-Abundant States», in Auty, R. M., ed. Resource Abundance and Economic Development, Oxford University Press.

(2) Michael L. Ross, Michael L., (2000) «Does Resource Wealth Cause Authoritarian Rule?», World Bank. (2001), «Does Oil Hinder Democracy?», World Politics, 53 (April 2001). (2012) «The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations, Princeton University Press.

(3) Elbadawi, Ibrahim and Raimundo Soto (2012), «Resource Rents, Political Institutions and Economic Growth», ERF Working Paper Series, Cairo.

القيام بأعمال أو أنشطة منتجة، وهذا أمر مكلف اجتماعياً لأنه ينطوي على تقاسم للريع بدلاً من توليد الدخل. كما يوفر ريع الموارد الطبيعية للحكومات فرصاً ودوافع أكبر لشراء الولاءات من أجل البقاء في السلطة، كما يمكن للحكومات أن تحول دون قيام مجموعات ضغط اجتماعية مستقلة عن الدولة.

كما تتجه بعض الأدبيات إلى استخدام تعبير «الفيلة البيضاء» للإشارة إلى المشاريع العملاقة المكلفة التي تبنيها بعض البلدان الغنية بالموارد، ولا تكون مجدية من الجانب التنموي. ورغم أن ما يقرب من نصف الدخل الذي حققته دول أوبك من صدمة أسعار النفط الأولى في السبعينات قد استثمر داخل هذه الدول، فإنه لم يحقق لها قفزة اقتصادية حقيقية. ويرجع سبب ذلك إلى أن المردود الاقتصادي للاستثمار إنما يعتمد على نوع الاستثمارات لا كمّها. كما تشير بعض الدراسات إلى ميل الحكومات للاستثمار في مشاريع براقة أو ذات مردود سياسي مرتفع، دون أن تكون لها أسس اقتصادية قوية[1].

ولكن على الرغم من أن «لعنة الموارد» قد أصابت العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، فإن نجاح دول مثل النرويج وبوتسوانا في تجنب لعنة الموارد قد شكّل خروجاً على تلك الظاهرة وشكّل مؤشراً على إمكانية تفاديها. وقد أكدت دراسات قياسية على أن تلك الإمكانية تعتمد إلى حدّ كبير على قدرة المؤسسات القائمة وجودة السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة الريعية وفاعلية إدارتها[2].

ضمن هذا السياق، تحاول هذه الورقة النظر إلى الفروق الجوهرية بين دول منظومة مجلس التعاون الخليجي، وهي دول ريعية بدرجة أو بأخرى، والتي قد تكون أدت إلى فروق هامة في أدائها التنموي مقاساً بقدرتها على تنويع نشاطها الاقتصادي. وكانت عدة دراسات اقتصادية في هذا الحقل قد أكدت أن التنويع مدخل أساسي للحدّ من اعتماد الدول الغنية بالموارد الطبيعية اعتماداً مفرطاً على

(1) Torvik, Ragnar (2009) «Why do some resource abundant countries succeed while others do not?, Oxford Review of Economic Policy Volume 25, Issue 2, Summer 2009.

(2) Larsen, Erling (2004) «Escaping the Resource Curse and the Dutch Disease? When and Why Norway Caught up with and Forged ahead of Its Neighbors, Discussion Papers No. 377, Statistics Norway. Acemoglu, Daron and James Robinson (2012) Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty, Crown Business.

الدخل المتحقق من المورد، ومن ثم تجنب «لعنة الموارد»[10](1). ومن أهم الفروق بين دول المجلس التي تستحق الاهتمام ما يأتي:

1 – تباين الحصة المباشرة للمورد الطبيعي في الناتج المحلي

تختلف مساهمة المورد الطبيعي أي قيمة إنتاج قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون من دولة إلى أخرى، وبالنظر إلى الحصة المباشرة لهذا القطاع الذي تمتد تأثيراته المالية إلى مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في دول المجلس، نلاحظ تبايناً واضحاً بين هذه الحصة في كل من البحرين والإمارات (29% و35% على التوالي)، ثم بقية دول المجلس، وعلى وجه الخصوص قطر (58%) في العام 2012. ويبين الجدول رقم (1) التالي حصة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس خلال أربع سنوات في الفترة من 1990 إلى 2012.

الجدول (1): حصة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس خلال 4 سنوات في الفترة من 1990 إلى 2012

Country	1990	2000	2010	2012
Bahrain	19	28	25	29
Kuwait	48	52	52	52
Oman	48	51	54	51
Qatar	38	60	57	58
KSA	36	41	52	50
UAE	40	29	34	35
GCC	39	41	49	46

المصدر: بيانات حكومية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، بيانات 2012

من موقع bqdoha.com الذي يهتم بشؤون قطر ودول مجلس التعاون.

١ (١٠) Auty، Richard. (١٩٩٤) »Industrial Policy Reform in Six Large Newly Industrializing Countries: The Resource Curse Thesis»، World Development ٢٢,١، January. Collier، P. (٢٠٠٠) »Doing Well Out of War: An Economic Perspective»، in M. Berdal and D. Malone (eds)، Greed and Grievance: Economic Agendas in Civil Wars، Boulder: Lynne Reiner.

ويظهر التحليل القطاعي خلال الفترة المعنية أن قطاع الخدمات كان له النصيب الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العقد الأخير من الزمن، حيث بلغت مساهمته في هذا النمو النصف تقريباً، وما لا يقل عن ثلاثة أرباع معدل النمو غير النفطي. وتدل البيانات على وجود تباين في مساهمة قطاع الخدمات بين دول المجلس. ففي الفترة ما بين عامي 2000 و2009 نمت الخدمات المالية بوتيرة متسارعة في كل من البحرين والكويت وقطر والإمارات، في حين نمت الخدمات العقارية بدرجة أكبر في الإمارات، بينما نمت الخدمات الحكومية في كافة دول المجلس، ولكن بوتيرة أعلى في البحرين والإمارات. أما التشييد والبناء فشهد طفرة كبيرة في دولة الإمارات، كما سجل نمواً ملموساً في قطر وسلطنة عمان. وكان نمو الأنشطة السياحية قوياً أيضاً في عدد من بلدان المجلس، وحلت السعودية في المقدمة من حيث عدد الزائرين، وخاصة للمشاعر المقدسة، تلتها دولة الإمارات التي باتت وجهة استقطاب سياحية هامة على الصعيدين الإقليمي والدولي. أما على صعيد الأنشطة الأخرى فكان للصناعة التحويلية – غير الهيدروكربونية – وخاصة الموجهة للتصدير وكثيفة الاستخدام للطاقة نصيب لا بأس به في السعودية والبحرين والإمارات، وإلى حدّ ما، قطر[1].

2 – تباين سعر التعادل وطرق تقديره بين دول المجلس

أدت التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط في العقود الأخيرة إلى تزايد الاهتمام بتقدير السعر المحقق للتوازن بين الإيرادات والمصروفات العامة في الحسابات الحكومية للبلدان المصدرة للنفط، وهو ما يعرف بسعر التعادل (Fiscal Break-Even Price of Oil). ويؤدي التباين في درجة اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على إنتاجها من النفط في تمويل الإنفاق الحكومي والاختلاف النسبي في السياسات المالية لهذه البلدان إلى تباين سعر التعادل الخاص بكل منها، ومن ثم اختلاف درجة تأثرها بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط.

على سبيل المثال، بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط منذ بداية النصف الثاني من العام 2014، والذي وصل معدله التراكمي إلى نحو 60٪، قدّر صندوق النقد الدولي خسائر دول المجلس من تراجع قيمة صادراتها النفطية في

(1) IMF, Middle East and Central Asia Department Report (2011) «Gulf Cooperation Council Countries Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain Global Economy».

عام 2015 بنحو 300 مليار دولار أو 21 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول. ويقدر الصندوق أن أكثر بلدان مجلس التعاون تضرراً ستكون الكويت وقطر وعمان والسعودية. وعلى الرغم من ذلك ستستمر الكويت في تحقيق فائض مالي بسبب انخفاض سعر التعادل المالي في ميزانيتها العامة[1]، من جانب آخر، أقرت دولة الإمارات ميزانيتها لعام 2015 دون عجز، ودون فرض أي ضرائب أو رسوم جديدة، ولم تتضمن الميزانية أي زيادات غير نظامية في الرواتب، لكنها حافظت على شغل الشواغر المترتبة على النمو الطبيعي للوظائف. وأقرت الحكومة الاتحادية الميزانية بزيادة نسبتها 6.3٪ بالمقارنة مع ميزانية العام 2014[2].

وكانت أسعار النفط قد شهدت خلال السنوات العشر الماضية صعوداً قياسياً غير مسبوق، باستثناء الفترة التي أعقبت تزايد حدة الأزمة المالية العالمية في أواخر العام 2008 والعام 2009. وترتب على ذلك زيادات كبيرة في المصروفات العامة لدول المجلس، ومن ثم زيادة اعتمادها على العائدات النفطية المتزايدة مما أدى إلى ارتفاع ملموس في أسعار التعادل المالي لكل منها.

ويبين الجدول رقم (2) التالي سعر التعادل المالي لبرميل النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء البحرين، خلال الفترة من 2009 إلى 2015 .

الجدول (2): سعر التعادل المالي لبرميل النفط في دول المجلس خلال الفترة من 2009 إلى 2015

Country	2009	2010	2011	2012	2013	*2014	*2015
Kuwait	28	47.5	39.1	49	52	52.3	53.3
Oman	61.1	66.6	77.9	79.8	89.4	101.6	107.5
Qatar	26.7	76	79	69.2	59.4	71.1	77.6
KSA	73.6	69.5	78.1	77.9	84.3	86.1	90.7
UAE	107.4	83.5	93.8	77.9	81.3	74.3	73.3

بيانات 2014 و2015 تقديرية.

Source: IMF, Middle East and Central Asia Department,
Regional Economic Outlook, Statistical Appendix, May 2014.

(1) صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، يناير 2015.
(2) جريدة الاتحاد الإماراتية اليومية، بتاريخ الاثنين 13 أكتوبر 2014.

3 – تباين درجة هيمنة القطاع الحكومي في دول المجلس

لا تتوفر بيانات منتظمة عن توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين القطاعين الحكومي والخاص في دول مجلس التعاون، وتنشأ بعض الصعوبات أحياناً عن وجود قطاع مشترك واسع نسبياً في بعض هذه الدول، ولكن من المؤكد أن قطاع النفط والغاز، وهو القطاع الأكثر أهمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس الأغنى بالثروات الهيدروكربونية، أي السعودية والإمارات والكويت وقطر، هو قطاع حكومي، حيث تؤول ملكية الثروات الطبيعية في كافة دول المجلس إلى الدولة، ومن ثم فإن معظم الناتج المحلي لهذه الدول يرتبط بتلك الثروات، وهو في الأغلب ذو طابع حكومي أو عام.

وتشكل دولة الإمارات استثناءً وحيداً في هذا السياق، فحصة القطاع الخاص من واقع نصيبه من المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي قد تراوحت ما بين 62.6٪ في عام 2002 و68.8٪ في عام 2008 [1]. بينما قدرت حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في السعودية ما بين 28.2% و32.7٪ خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2009[2][15]. أما في الكويت فبلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2009 نحو 27٪[3]. وفي قطر، حققت حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي زيادة سريعة، حيث بلغت نحو 41٪ في العام 2009 مقارنة مع 31٪ في عام 2004. وتم حساب هذه الحصة من خلال توزيع بيانات الناتج بين قطاعات الحكومة، والأسر، والشركات، حيث اعتبرت الأسر والشركات قطاعاً خاصاً، وأضيف لهما ما يعادل نصيب الملكية الخاصة من ناتج قطاع المؤسسات المشتركة[4]. ولكن النمو في مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد لا تعني تحول اقتصادات مجلس التعاون إلى اقتصاد سوق حر، وذلك بسبب حاجة هذه

---

(1) KAMCO Research, United Arab Emirates (UAE) Economic Brief and Outlook 2011, April 2011

(2) KAMCO Research, Saudi Arabia Economic Brief and Outlook, June 2011.

(3) موقع مجلس الأمة، دولة الكويت، بحوث ودراسات: دور القطاع الخاص في الخطة الإنمائية الكويتية (2010–2014).

(4) Qatar Statistics Authority, Qatar Economic Statistics at a Glance, 25 April 2012.

الاقتصادات إلى إصلاحات ليبرالية تحسن من مناخ الأعمال وتوجد بيئة تنافسية قادرة على جذب وتوطين الاستثمارات. وفي هذا الإطار لا يمكن تصنيف دول المجلس في مربع واحد لأن بعضها قد قطع شوطاً لا بأس به في هذا المسار.

4 – بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمارات

تحتل دولة الإمارات موقعاً متصدراً في مؤشرات التنافسية الدولية مقارنة مع بلدان المجلس الأخرى. وقد استقطبت في السنوات الأخيرة عدداً كبيراً من المستثمرين الأجانب وتتخذ نحو 150 من كبريات الشركات العالمية من الإمارات مقراً إقليمياً لأعمالها. وفي مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي في نسخته عن العام 2015، احتلت الإمارات المركز الأول عربياً، والمركز 22 عالمياً، كما احتلت المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة 20 عالمياً في المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية لعام 2015. واحتلت السعودية المركز الثاني عربياً و49 عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، بينما أتت قطر في المركز الثالث عربياً و50 دولياً في هذا المؤشر. وتحتل الكويت مركزاً متأخراً في هذا المؤشر.

وأشار تقرير يصدر عن المركز المالي الكويتي إلى أن الكويت تتطلب أعلى عدد من الإجراءات وعددها (12) إجراء مقارنة مع عمان (5) والإمارات (6)، وأطول فترة زمنية لإكمال الإجراءات (31) يوماً مقارنة مع عمان (7) والإمارات العربية المتحدة (8). وينبغي على صاحب المشروع في الكويت أن يتعامل مع 11 جهة حكومية قبل مزاولة نشاطه التجاري، بينما تتراوح الجهات في دول المجلس الأخرى بين 4 و7 جهات، وينبغي تسجيل المشروع في الكويت في خمس وكالات حكومية مختلفة، وهذا أكبر عدد مقارنة بدول المجلس. ويستغرق حجز اسم فريد للشركة يوماً كاملاً في الكويت والإمارات، بينما تتم هذه العملية في السعودية وقطر عبر الإنترنت، وتتطلب العملية في الكويت معاينة مباني الشركة من قبل البلدية، وهذا إجراء يقتصر على الكويت دون غيرها من دول المجلس، ويستغرق نحو 5 أيام[1].

ويبين الجدول (3) التالي ترتيب دول مجلس التعاون في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للعام 2015.

(1) تقرير بدء النشاط التجاري في الكويت، صادر عن مارمور مينا إنتلجنس، المركز المالي الكويتي.

الجدول (3): مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

في دول مجلس التعاون 2015

Country	Rank 2015	Score
Bahrain	53	69.00
Kuwait	86	63.11
Oman	66	66.39
Qatar	50	69.96
KSA	49	69.99
UAE	22	76.81

Source: The World Bank, Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency, Edition 12.

وتلعب سهولة ممارسة الأعمال دوراً كبيراً في حفز واستقطاب أو إبعاد المستثمرين عن الدولة، وذلك إلى جانب عوامل أخرى تتصل بالبنية التشريعية، والنظم الضريبية، وجودة البنى التحتية والخدمات التي توفرها الدولة، وعلى مدى السنوات من 2003 إلى 2013 تمكنت السعودية من استقطاب ما نسبته 52.2 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى دول المجلس، وأستأثر قطاعا النفط والصناعة بحصة الأسد من هذه الاستثمارات، وتلتها دولة الإمارات بمتوسط بلغ 25.4٪، ثم قطر (8٪) والبحرين (6.4٪) ثم عمان (5.7٪)، وحلت الكويت في آخر القائمة بنسبة 2.2٪. ويبين الجدول (4) توزيع حصص دول مجلس التعاون من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول المجلس في الفترة 2003– 2013.

الجدول (4): حصص دول مجلس التعاون الخليجي من الاستثمار الأجنبي المباشر

الداخل إلى دول المجلس في الفترة 2003 – 2013

Country	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	Average
Kuwait	2.6	0.5	0.9	0.3	0.3	0.1	0.2	0.8	1.5	7.3	9.3	2.2
Bahrain	20.3	20.2	3.8	8.1	4.1	2.8	0.5	0.4	3.0	3.5	4.0	6.4
Oman	20.7	0.4	6.2	4.5	5.5	4.6	4.3	2.8	3.0	4.0	6.6	5.7
Qatar	24.6	15.8	4.8	0.4	2.6	10.6	17.1	11.6	-0.3	1.3	0.0	8.0
UAE	1.2	19.6	40.0	35.7	30.8	21.6	7.8	13.8	29.4	36.9	42.5	25.4
KSA	30.6	43.5	44.4	50.9	56.6	60.3	69.8	70.6	63.4	46.9	37.7	52.2

Source: World Bank Data.

5- اختلال التركيبة السكانية وأسواق العمل

تتسم التحولات الديمغرافية عادة بحركتها البطيئة، وغالباً ما يعدّ النمو السكاني من الظواهر القابلة للتقدير والتنبؤ. لكن الأمر مختلف حين يتعلق ذلك بدول منظومة مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب ظاهرة نمو العمالة الوافدة في منطقة تشكل فيها هذه العمالة أكثر من 40٪ من سكانها، وفقاً للبيانات المتاحة عن السنوات الخمس الأخيرة[1]. لقد أدى توفر وإنتاج الثروات النفطية في دول الخليج وما ترتب عليه من نمو سريع في اقتصاداتها، في ظل نقص الأيدي العاملة المحلية، وقرب هذه الدول من البلدان ذات الدخل المنخفض، سواء في ذات الإقليم أو في أقاليم مجاورة، أو البلدان غير المستقرة سياسياً وأمنياً، إلى تدفق مئات الآلاف من المهاجرين الباحثين عن فرص العمل.

وتتباين نسبة وتركيبة القوى العاملة الوافدة في بلدان دول المجلس وفق تباين سياساتها المتصلة باستقطاب هذه العمالة واختلاف مراحل نموها وحجم إنتاجها من النفط أو الغاز. وقد ساعدت عدة عوامل محلية على اتساع هذه الظاهرة من بينها عدم التوافق بين نمو الطلب على الوظائف وعرض مهارات العمل المحلية، ضعف مساهمة المرأة في قوة العمل المحلية في بعض من دول المجلس، وعزوف العمالة الوطنية عن الانخراط في العمل بالمهن الفنية والإنتاجية والعمل اليدوي بصفة عامة. وتتركز أكبر نسبة للوافدين في الإمارات وقطر 88.5٪ و85.7٪ على التوالي، تليهما الكويت بنحو 68.5٪، ثم البحرين بنحو 54٪، ثم عمان والسعودية ولديهما أقل النسب 43.7٪ و32.4٪ على التوالي[2]، ويبين الشكل البياني رقم (1) نسب الوافدين هذه إلى إجمالي عدد السكان في كل دولة من دول المجلس.

(1) The GCC in 2020: The Gulf and its People, The Economist Intelligence Unit Report, September 2009.

(2) Naufal, George and Ismail Genc, Labor Migration in the GCC Countries: Past, Present and Future Middle East Institute, National University of Singapore, June 2014; similar data can be found at Madar Research and Development & Marketing Communications Consultancy Orient Planet, Dubai based establishments, April 2014.

الشكل رقم (1): نسبة الوافدين إلى السكان في دول مجلس التعاون 2014

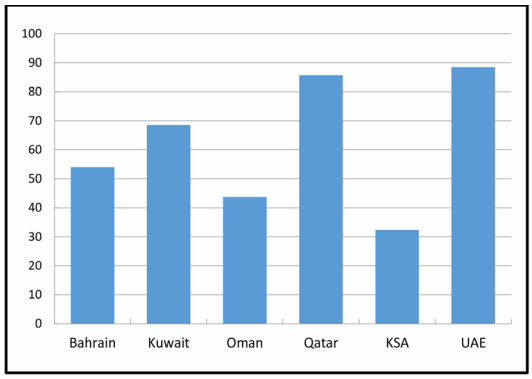

وتعكس مشكلة التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون، خللاً آخر يتمثل في غلبة العمالة الوافدة على العديد من المهن والحرف في بلدان المجلس. وتشكل العمالة الوافدة عموماً الأغلبية العظمى من عمالة القطاع الخاص في مختلف بلدان المجلس. وتبين احصاءات العمالة الوافدة في هذه البلدان غلبة العمالة الآسيوية القادمة من شبه القارة الهندية ومناطق آسيوية أخرى على سوق العمل، حيث تشكل 69.9٪، تتبعها العمالة العربية بنحو 23.3٪، وتأتي عمان على رأس قائمة مشغلي العمالة الآسيوية بنسبة تصل إلى 92.4٪، تليها الإمارات بنسبة 87.1٪، ثم البحرين 80.1، ثم السعودية التي تصل نسبة العمالة الآسيوية فيها إلى 59.3٪. وفي الكويت تصل هذه النسبة إلى 56.4٪، أما في قطر، التي تستقطب نسبة أكبر من سواها من العمالة العربية، فتصل فيها نسبة العمالة الآسيوية إلى 45.6٪[1].

ويتسم مجتمع العمالة الوافدة بارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث، وتصل هذه النسبة إلى مستوى قياسي في عمان وقطر والإمارات، حيث تتجاوز خمسة أضعاف في الأولى وأربعة أضعاف في الثانية والثالثة. بينما تصل هذه النسبة إلى نحو ثلاثة أضعاف في البحرين والسعودية وضعفين في الكويت[2].

(1) العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والحلول، بان علي حسين المشهداني، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (24) لسنة 2012.

(2) Naufal, George and Ismail Genc, Labor Migration in the GCC Countries: Past, Present and Future Middle East Institute, National University of Singapore, June 2014.

ويبين الجدول (5) والشكل البياني رقم (2) هذه المعدلات.

الجدول رقم (5) الذكور لكل 100 من الإناث

Country	Non-National	National
Bahrain	293	101
Kuwait	209	93
Oman	569	102
Qatar	466	99
KSA	287	102
UAE	420	100

الشكل رقم (2)

عدد السكان الذكور المحليين والوافدين الى كل 100 من الإناث 2014

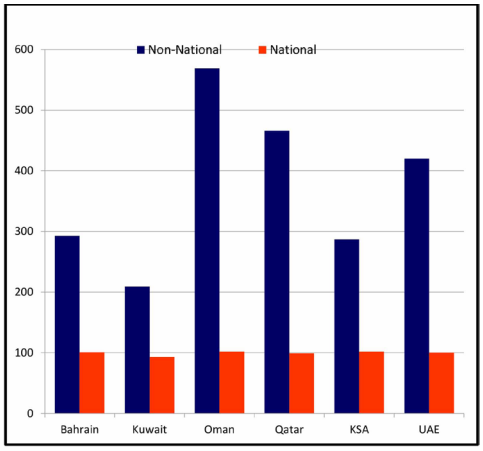

ويتمثل خلل آخر في تركز العمالة المحلية في القطاع العام، الذي تحاول الحكومات من خلاله استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي المعاهد والجامعات، مما يؤدي إلى تضخم وظيفي في هذا القطاع مصحوباً بتراجع متواصل في الإنتاجية، وتفشٍّ ملموس للبطالة المقنعة. وقد صنفت دراسة سابقة لصندوق النقد الدولي (يونيو 2013) القطاع الحكومي الكويتي في المرتبة الأولى من حيث تخمة العمالة الوطنية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول القوقاز.

ويحفز اتساع الفجوة بين مزايا العمل في القطاع العام والقطاع الخاص،

لصالح القطاع الأول، العمالة المحلية لتفضيل وظائف القطاع العام. فغالباً ما تكون متوسطات الأجور في القطاع العام أعلى بكثير من نظيرتها في القطاع الخاص، خصوصاً بالنسبة للعمالة ذات المهارات المنخفضة. وتتسم المزايا غير الأجرية، وساعات العمل، والأمن الوظيفي، وجهد الوظيفة، والرقابة على الأداء بكونها أكثر جاذبية في القطاع العام. وتشكل هذه المزايا عاملاً مثبطاً للمواطنين للاستثمار في التعلم أو اكتساب المهارات التي يتطلبها العمل في القطاع الخاص. ويزداد تركز المواطنين في القطاع العام في دول المجلس الأعلى ريعاً، والأقل من حيث نسبة المواطنين من السكان مثل الكويت وقطر والإمارات، حيث يعمل أكثر من ثلثي العمالة الوطنية في القطاع العام، كما أن هذه النسبة مرتفعة أيضاً في السعودية[1]. ووفق أحدث البيانات الرسمية وصلت نسبة الكويتيين العاملين في القطاع العام إلى 83٪ من إجمالي العمالة الكويتية[2].

ومن المؤكد أن قدرة القطاع العام في دول المجلس على توفير فرص عمل حقيقية ومنتجة للأعداد المتزايدة من الخريجين القادمين إلى سوق العمل ستقل بمرور الوقت. وفي ظل استمرار سياسة التوظيف الحالية، وباستخدام معادلة النمو الأسية استناداً إلى معدل زيادة أعداد موظفي الحكومة بين العامين 2012 و2013، يقدر وصول عدد الكويتيين العاملين في القطاع العام إلى نحو 580 ألفاً بحلول العام 2030، أي بزيادة نسبتها 160٪ مقارنة مع العدد الحالي لموظفي القطاع الحكومي[3]. وتقدر منظمة العمل الدولية أن دول مجلس التعاون بحاجة إلى إيجاد 3.3 مليون وظيفة جديدة بحلول العام 2020، وترى أن هذه مشكلة متفاقمة في ظل ما تعانيه هذه الدول من بطالة عالية نسبيا بين الفئة الشابة ممن تقل أعمارهم عن 24 سنة.

ويبين الشكل البياني رقم (3) تقديرات نسبة البطالة في هذه الشريحة في دول المجلس[4].

---

(1) إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة خبراء صندوق النقد الدولي، مقدمة إلى الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، المنعقد في 5 أكتوبر 2013 بالرياض، إصدارات صندوق النقد الدولي.

(2) Kuwait Labor Market Information Systems, Central Statistical Bureau, Kuwait, February 2014.

(3) تقديرات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، دولة الكويت، مايو، 2014.

(4) Not All SME are Created Equal, A.T. Kearney.

الشكل رقم (3):

تقديرات معدل البطالة في الفئة العمرية 15– 24 سنة في دول مجلس التعاون

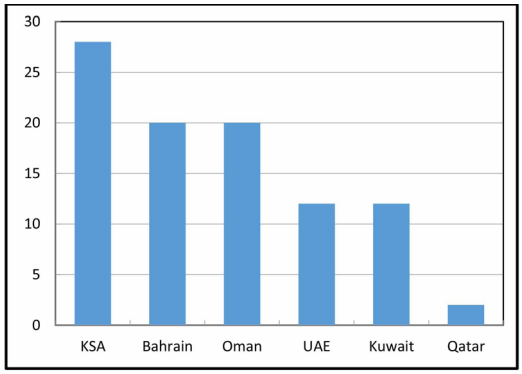

Source: IMF, National Commercial Bank, government data; A.T. Kearney analysis: unemployment rate GCC.

قياس النمو في دول مجلس التعاون

لا تعدّ المقاييس النمطية التقليدية الشائعة لقياس معدلات النمو الاقتصادي في العالم مناسبة لقياس النمو الاقتصادي في البلدان العنية بالموارد الطبيعية، مثل دول مجلس التعاون، فهذه الدول لا تحقق ناتجاً صناعياً أو زراعياً، بل تعتمد على تصدير ما تستخرجه من مورد طبيعي، يشكل بحدّ ذاته عنصراً أو أصلاً من أصول الإنتاج، ومن ثم تستبدل ما هو أصل حقيقي بأصل مالي هو النقود، التي تنفقها في الأغلب على مصروفات جارية، دون أن تهتم باستثمار جانب من إيراداتها في تنمية أصول بديلة تحقق لها إيراداً مستداماً يحل محل النفط بعد نضوبه الطبيعي أو الاقتصادي. ومن ثم فإن مقياس النمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما زال المقياس العالمي الأكثر شيوعاً للنمو، لا يعدّ معبراً عن خصوصية المورد الناضب الذي لا يعتبر استخراجه من باطن الأرض ناتجاً بقدر ما يمثل استنزافاً لمورد طبيعي أو أصل من أصول الإنتاج لا يمكن تعويضه بصورة مباشرة أو ضمن أفق زمني مقبول.

فضلاً عن ذلك لا يعبر الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس جار عن الإضافة الحقيقية إلى رأس المال، وهو بالتالي ليس مقياساً لجهود التنمية، كما أنه يستبعد أنشطة هامة لا تتوفر لمنتجاتها قيم سوقية مباشرة، ولأنه يقيس الزيادة في

الناتج فهو مقياس للعرض لا علاقة له بجانب الطلب أو بمسألة توزيع الناتج، كما أنه لا يقيم وزناً للعائد الاجتماعي غير المباشر الذي يترتب على حصول العاملين على وقت كافٍ للفراغ والراحة، وهو ما يعدّ ضرورياً لصحة العامل وإنتاجيته وعلاقته بأسرته ومجتمعه.

ولا يميز الناتج المحلي الإجمالي المحسوب باستخدام طريقة قيمة الإنتاج بين إنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية أو بين إنتاج السلع الضرورية والسلع الكمالية، وهذه سلع لا تعكس قيمها السوقية أهميتها الاقتصادية، كما لا يميز عند حسابه بطريقة الانفاق بين مليون دولار ينفق على عمليات قطع الأشجار في الغابات، أو مليون دولار ينفق على عمليات استصلاح أراضٍ زراعية. أي أن الناتج المحلي الإجمالي مقياس لقيمة الناتج فقط، وليس له أيّ علاقة تذكر لا بمستوى جودة هذا الناتج ولا بأهميته، ومن ثم لا يمكن له أن يعبر عن حركة التطور الاقتصادي أو الاجتماعي أو عن مفهوم الرضا العام أو السعادة البشرية.

ولا تقل المقاييس الإضافية التي تم اشتقاقها من هذا المقياس الإجمالي، رغم أفضليتها بدرجة أو بأخرى عليه لأنها تتضمن نفس المثالب التي تحيط بالناتج المحلي الإجمالي. ومن أمثلة هذه المشتقات الناتج المحلي الصافي، الدخل القومي الإجمالي، الدخل الأهلي، الدخل الشخصي، والدخل المتاح أو القابل للتصرف.

ومن بين التطورات اللافتة في استخدام هذا المقياس كان حساب الدخل القومي الإجمالي طبقاً لتعادل القوة الشرائية، حيث يتم تحويل قيمة الدخل القومي من العملة الوطنية إلى الدولار الأمريكي باستخدام أسعار تعادل القوة الشرائية بين الدولة المعنية والولايات المتحدة. وتظهر فروق ملموسة عند حساب الدخل بهذه الطريقة مقارنة مع حسابه قبل تعادل القوة الشرائية.

ويبين الجدول رقم (4) تقديرات الدخل القومي الإجمالي في دول مجلس التعاون باستخدام مقياس الناتج قبل معادلة القوة الشرائية وبعدها.

الشكل رقم (4):

تقديرات الدخل القومي الإجمالي في دول مجلس التعاون في العام 2011 باستخدام مقياس الناتج قبل معادلة القوة الشرائية وبعدها (مليار دولار)

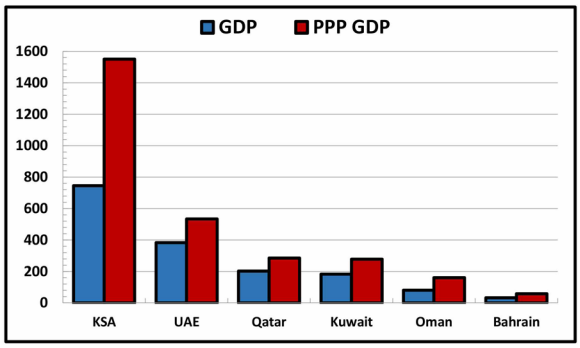

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي – إجمالي الدخل القومي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الجارية للدولار الدولي.

كما تم تطوير حزمة أخرى من المقاييس بهدف التعبير بصورة أفضل عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم المختلفة. ومن بين أشهر هذه المقاييس ما يأتي:

مقياس الرفاه الاقتصادي

يعود الفضل في إطلاق هذا المقياس في العام 1972 إلى اقتصاديين من جامعة ييل هما وليام نوردهاوس وجيمس توبين، حيث عرضاه بديلاً لإجمالي الناتج المحلي. ويستند هذا المقياس إلى الناتج القومي كنقطة انطلاق، ولكن يضاف إليه تعديلات تشمل تقييماً لوقت الفراغ والعمل غير مدفوع الأجر، وبالتالي محاولة حساب الناتج بطريقة موضوعية. وتضمن المقياس قيمة سالبة تعبر عن الأضرار البيئية الناجمة عن الإنتاج الصناعي والاستهلاك، مما يضعف من قيمة الناتج المحلي التقليدي، ويقترب من مفهوم التنمية المستدامة[1]. وقد تأثر زولتاس بأفكار نوردهاوس وتوبين فطوّر في عام 1981 مقياسهما ليشمل بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي أشارا إليها مجموعة من العوامل الاجتماعية، وطبق هذا

(1) Nordhaus, WD and Tobin, J (1972) Is Growth Obsolete? Economic Growth, National Bureau of Economic Research, no 96, New York.

المقياس على بيانات الولايات المتحدة[1].

وفي العام 1988، أدخل الصيرفي تعديلاً مهماً يأخذ في اعتباره مفهوم نضوب الموارد غير المتجددة، حيث اعتبر أن إنتاج الدول الغنية للموارد الطبيعية وبيعها يشبه عملية تصفية أصول رأسمالية منتجة، ومن ثم فإن إنتاجها لا ينبغي أن يقيّم وفق أسعار السوق كما هو حال السلع المصنوعة أو المزروعة، وإنما وفق مدى قدرتها على إحلال أصل بديل مدر للدخل محل الأصل الناضب، وقد طور لهذا الغرض معادلة لحساب تكلفة تحويل الدخل من المورد الناضب إلى دخل متجدد[2].

جودة الحياة

وفي عام 1991 قدم دانيل سلوتي نهجاً متعدد الأبعاد يتجاوز مفاهيم حجم الناتج المحلي وأسعاره للتعبير عن جودة الحياة في بلدان مختلفة. وطبق نحو 20 سمة مختارة من السمات التي تعبر عن نوعية الحياة، عشرين على 126 بلداً من أجل حساب رقم قياسي بديل للناتج[3].

الرفاه الاقتصادي المستدام

وفي عام 1989 تم تطوير مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام من قبل هيرمان دالي وجون كوب بوصفه مقياساً أكثر تعبيراً عن الرفاه من الناتج المحلي الإجمالي. واستند هذا المؤشر إلى مقياس الرفاه الاقتصادي لنوردهاوس وتوبين، ولكنه أضاف أبعاد الاستدامة إليه. وخلص دالي وكوب إلى ضرورة اهتمام السلطات بالجوانب الإنسانية وإعادة توجيه الهياكل الحكومية والاجتماعية تجاه خدمة الكيانات الأصغر، وبالتحديد دعَوَا إلى إدخال إصلاحات حقيقية داخل الجامعات، وتطوير اقتصادات جزئية مكتفية ذاتياً، وتعديل منهجية قياس الأداء الاقتصادي[4].

---

(1) Zolotas, Xenophon, (1981), Economic Growth and Declining Social Welfare. New York: NYU Press.

(2) Larson, Barton (Editor), (2007), Sustainable Development Research Advances, Nova Science Publishers, New York.

(3) Slottie, Dsniel, J (1991), Measuring the Quality of Life across Countries, the Review of Economics and Statistics, vol. 73, issue 4.

(4) Coob, J. and Daly, H. (1989), For the Common Good. Redirecting the Economy Toward Community, the Environment and a sustainable Future, Boston : Beacon Press.

مؤشــر التنمية البشرية

اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 1990 مؤشراً للتنمية البشرية يهدف إلى تحديد وضعية التنمية البشرية في بلد معين، ويرتكز المؤشر على ثلاثة معطيات إحصائية أساسية هي (1) مستوى الصحة مقاساً بمتوسط أمد الحياة منذ الولادة، و(2) مستوى المعرفة مقاساً بنسبتي محو الأمية عند البالغين وولوج التعليم المدرسي من الابتدائي إلى التعليم العالي، و(3) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وقد اعتبر هذا المؤشر منذ صدوره رديفاً لمقياس الناتج، ومعبراً عن تطور رأس المال البشري باعتباره هدف ومرتكز التنمية المستدامة. بيد أن هذا المؤشر يواجه مشكلة تعادل أوزان مكوناته الثلاثة من جهة، وخلوه من أي معيار للجودة في قياس الجانب المعرفي من جهة أخرى، فضلاً عن اعتماد أحد مكوناته على متوسط الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشر القومي للسعادة

أطلق الملك الرابع لمملكة بوتان، جيجمي سينجاي وانجتشوك عام 1972 المؤشر القومي الإجمالي للسعادة، لقياس فعالية التطور أو النمو في بوتان. ومنذ ذلك الحين تستخدم بوتان مؤشرها القومي الإجمالي للسعادة في قياس محصلة جهودها التنموية. ويقيس المؤشر تسعة مجالات تقليدية وغير تقليدية هي: الصحة النفسية والبدنية، التعليم، كفاءة استثمار الوقت، التنوع الثقافي، القدرة على التكيف، الحكم الرشيد، حيوية المجتمع، التنوع البيئي، ومستوى المعيشة. وتتبنى بوتان المفهوم البوذي للسعادة.

في يوليو 2011، أصدرت الأمم المتحدة قراراً يدعو الدول الأعضاء لقياس مستوى سعادة شعوبها واستخدام هذا المقياس للمساعدة في توجيه سياساتها العامة. وفي إبريل 2012 تبنت الأمم المتحدة مقياساً جديداً يعبر عن السعادة القومية في اجتماع ترأسه رئيس حكومة بوتان، وأطلقت مؤشراً سنوياً لقياس درجة السعادة في مختلف البلدان، باعتبار أن الرفاه والسعادة مؤشران أصدق تعبيراً عن مدى فعالية جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم. ويبين الجدول التالي مركز دول مجلس التعاون مقارنة مع الولايات المتحدة في التقرير

العالمي للسعادة لعام 2013[1][32]. تجدر الإشارة إلى أن قياس المؤشر في دول المجلس يعتمد على استطلاع رأي المواطنين فقط ولا يشمل الوافدين.

الجدول رقم (6)

ترتيب دول مجلس التعاون والولايات المتحدة

في تقرير مؤشر السعادة الدولي لعام 2013

الدولة	المركز الدولي	قيمة المؤشر
الولايات المتحدة	17	7.082
البحرين	79	5.312
الكويت	32	6.515
عمان	23	6.853
قطر	27	6.666
السعودية	33	6.48
الإمارات	14	7.144

خصوصية التحديات والاستحقاقات الخليجية

التحديات التي تواجهها اقتصادات دول مجلس التعاون تفرض على حكومات هذه الدول استحقاقات ذات خصوصية تختلف عن الاستحقاقات في بلدان نامية أخرى بسبب اختلاف المشكلات المحورية التي تواجهها تلك الدول. ويرتبط الأداء التنموي لأي دولة في مدى قدرتها على معالجة الاستحقاقات التي تفرضها عليها طبيعة ونوعية التحديات التي تواجهها. وهذه أمثلة لأبرز التحديات والاستحقاقات الخاصة بدول منظومة مجلس التعاون:

1- تحدي نضوب المورد

ينطوي الاعتماد المفرط لبلدان مجلس التعاون على الثروة الهيدروكربونية على درجة عالية من المخاطرة، بسبب قابلية هذه الثروة للنضوب الطبيعي في الأمد المتوسط أو الطويل، واحتمالية فقدان قيمتها الاقتصادية في الأمد القصير أو المتوسط، وذلك في حالة اكتشاف مصدر اقتصادي بديل للوقود في قطاع

(1) تجدر الإشارة إلى أن قياس مؤشر السعادة القومي لدول مجلس التعاون يعتمد على استطلاع رأي المواطنين فقط ولا يشمل الوافدين.

المواصلات والنقل تحديداً أو في القطاعات ذات الاعتماد الكثيف على الطاقة عامة، أو حدوث تطور أو اختراق تكنولوجي متصل بذلك. وتشكل هذه المخاطرة مصدر قلق وتحدٍّ لدول المجلس، يفرض عليها استحقاقات من أهمها:

أ– تحقيق العدالة في توزيع ريع المورد بين الأجيال.

ب– تنويع النشاط الاقتصادي لإيجاد مصادر دخل بديلة ومتجددة تحل محل النفط عند نضوبه الطبيعي أو الاقتصادي.

2 – تحدي ارتباط المورد بمتغيرات خارجية

ترتبط اقتصاديات تصدير الثروة الهيدروكربونية (الكميات المطلوبة والأسعار) بعدد كبير من المتغيرات الخارجية التي لا تملك دول المجلس السيطرة على اتجاهاتها، وهي متغيرات سريعة وبالغة التقلب. ويفرض هذا التحدي على هذه الدول استحقاقات أهمها:

أ– التوسع في بناء مشروعات الصناعة – كثيفة الطاقة، ومشروعات صناعة إحلال الواردات، وخاصة السلع الاستراتيجية للحد من درجة الانكشاف التام (في الصادرات والواردات) على الأسواق الدولية.

ب– تطوير قدرات دبلوماسية سياسية واقتصادية نشطة تعزز الاستفادة من الروابط التجارية مع العالم الخارجي، في سبيل كسب المزيد من الأسواق، وتعزيز التدفقات الاستثمارية الداخلة والخارجة بما يخدم استراتيجية تنويع الأنشطة الاقتصادية.

ج– بناء أجهزة رصد ومتابعة واستقراء متطورة قادرة على تقدير مسار المتغيرات المتشعبة في الأسواق الخارجية، والمحيطين الإقليمي والدولي، وتوقع التغيرات والتقلبات قبل حدوثها من أجل خفض تكاليف المفاجأة وعدم اليقين والتي أثبتت التجارب السابقة ارتفاعها في دول المنطقة.

3 – عدم استقرار الدخل

يرتبط بالتقلبات السابقة عدم استقرار الدخل المتحقق من المورد الطبيعي بسبب عدم استقرار وتيرة الطلب على النفط والغاز، وعدم استقرار المتوسط

السنوي لسعري النفط والغاز، ويفرض هذا التحدي على دول المجلس عدداً من الاستحقاقات أهمها:

أ- تطوير قدرات التخطيط الاستراتيجي المبدع المتسم بالمرونة ومتعدد السيناريوهات.

ب- إنشاء صناديق استقرار مالي ذات إدارة ماهرة ومتميزة قادرة على الاستفادة من القراءة الدقيقة لمسار التقلبات العالمية في تحقيق دخل إضافي يستخدم للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي المحلي عند تدهور الطلب أو تراجع أسعار النفط والغاز، ويختلف هدف هذه الصناديق عن هدف صناديق الثروات السيادية التي يفترض أنها مخصصة لتحقيق عدالة توزيع الثروة بين الأجيال.

ب- تبني سياسات إنفاق متحيزة إلى الإنفاق الرأسمالي على حساب الإنفاق الجاري (أي إنفاق استثماري عالٍ، وإنفاق استهلاكي محدود).

ج- ربط الميزانيات العامة بخطط وتوجهات التنمية، وتحصين قرارات الإنفاق العام عن التدخلات والتوجهات السياسية.

4 - تحدي ريعية الدخل

تحصل الدول غير الريعية على دخلها من حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها على شرائح الأفراد ووحدات الأعمال في مجتمعاتها، وتكون مسؤوليتها الطبيعية هي إعادة التوزيع العيني والمالي لهذا الدخل بين هذه الشرائح. أما في البلدان الريعية، فتكون مهمة الدولة هي توزيع الريع وليس إعادة توزيعه، ومن ثم يكون لها دور فاعل ورئيسي في تكوين الشرائح وليس نقل الدخل من شريحة إلى أخرى. ويشعر مواطنو الدول الريعية باستحقاقهم لهذا الريع بحكم ملكيتهم للمورد الطبيعي، ومن ثم تقل لديهم حوافز العمل والإنتاج وتطوير المهارات ويصبح اهتمامهم منصباً على اكتساب أكبر قدر ممكن من الريع[1]. وفي ظل وضع كهذا تترتب استحقاقات على الدولة من أهمها:

---

(1) حيدت النرويج على سبيل المثال الأثر المباشر للريع على مواطنيها واقتصادها من خلال توجيه الريع إلى صندوق استثماري سيادي.

أ– تبني آليات توزيع فعالة، منضبطة وعادلة.
ب– ترشيد مفهوم استحقاقات المواطنة المجانية.
ج– معالجة العزوف عن الأنشطة الإنتاجية ومختلف أعراض المرض الهولندي.
د– آليات لمواجهة تداعيات «لعنة الموارد» حيثما وجدت.

مؤشرات أفضل للحكم على الأداء التنموي

يرتبط بكل تحدٍّ من التحديات التي تواجه دول المجلس، سواء تلك التي تم عرضها أعلاه على سبيل المثال لا الحصر أو غيرها، استحقاقات على النحو السابق بيانه، ويتطلب القياس الصحيح لفعالية الأداء التنموي في حالة هذه الدول مؤشرات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة كل دولة من دول المجلس على التصدي لمثل تلك التحديات والوفاء بالاستحقاقات التي تفرضها على هذه الدول. ويشكل مثل هذا القياس بديلاً مفضلاً للقياسات التقليدية، فالأداء التنموي في ظل خصوصيات دول مجلس التعاون لا يمكن أن يكون مثلاً هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بقدر ما يمكن أن يكون هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي.

وتعرض الورقة الحاضرة، على سبيل المثال، تطبيقاً لأحد المقاييس الدارجة للحكم على مدى فعالية سياسات بلدان المجلس تجاه استحقاق تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي. والمقياس المستخدم هو مقلوب معامل هيرفندال – هيرشمان (Herfindahl-Hirshman) أحد أشهر مقاييس التركز الصناعي. وقد استخدم هذا المقياس من قبل القضاء الأمريكي لتقدير التغير في قوة التركز الصناعي الناتج عن اندماج شركتين أو تملك شركة لأخرى في صناعة معينة. كما استخدم مقلوب هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) لقياس التنوع في الصادرات[1].

وينظر إلى مقلوب معامل هيرفندال – هيرشمان بوصفه مقياساً للتشتت كمؤشر مناسب لقياس مستوى التنوع القطاعي. وتعتمد هذه الورقة في تطبيق مقلوب هذا المعامل لقياس التغير الهيكلي المتحقق في اقتصادات دول مجلس التعاون خلال

(1) الخطيب، ممدوح، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، (2014) المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض.

الفترة ما بين عامي 1970 و2013، أي منذ ما قبل إنشاء المجلس، على البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات قطاع الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة عن قيمة إجمالي الناتج المحلي القطاعي لدول المجلس بالأسعار الثابتة لعام 2005 لكافة السنوات المعنية (1970 – 2013).

ويبين الجدول رقم (7) والشكل البياني رقم (5) نتائج قياس مؤشر التنوع في دول المجلس كل 10 سنوات خلال الفترة 1970 – 2000، وخلال الفترة 2000 – 2013، ويعدّ اختيار مثل هذه المدد العقدية مناسباً في حالة قياس التغيرات الهيكلية لأن حدوث مثل هذه التغيرات يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً.

الجدول رقم (7)

مؤشر تنويع النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون 1970 – 2013

Country	1970	1980	1990	2000	2013
Bahrain	2.50756	2.59211	2.77987	2.72569	2.77788
Kuwait	1.80182	2.50258	2.23708	1.83963	2.10274
Oman	2.70808	2.20981	1.78208	1.94781	2.51624
Qatar	1.97865	1.86537	1.94239	1.73543	2.72577
KSA	1.49440	1.89413	2.50885	2.40044	3.11998
UAE	1.22605	1.21778	1.91560	2.75580	3.14585

Source: calculation of Diversification Coefficients for GCC is based on sector GDP data at constant (2005) prices, the UN Statistics Division database - National Accounts, updated December 2014.

الشكل رقم (5): مؤشر تنويع النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون 1970 – 2013 باستخدام مقلوب معامل هيرفندال – هيرشمان للتركز الصناعي

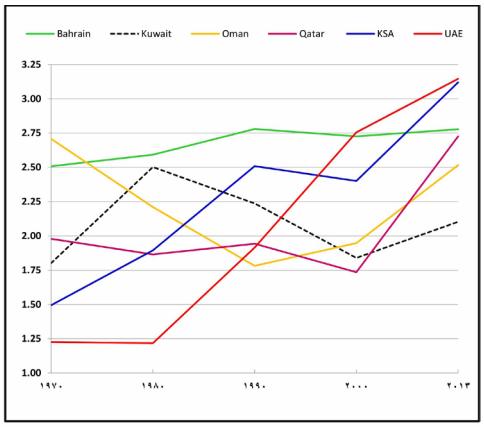

ويتبين من نتائج قياس معاملات هذا المؤشر أن أفضل اقتصادين من اقتصادات دول مجلس التعاون من حيث أداء التنويع الاقتصادي خلال الفترة الزمنية 1970 – 2013 كانا دولة الإمارات والسعودية، ففي عام 1970 كانت درجة تنوع قاعدة النشاط الاقتصادي في هذين الاقتصادين هي الأدنى بين الدول الست بينما أصبحا الأكثر تنويعاً لهذه القاعدة بحلول العام 2013. في المقابل حدث تحسن ملموس أيضاً في درجة التنويع في كل من اقتصادي قطر وعمان في الفترة ما بين عامي 2000 و2013، ولكن بوتيرة أقل من الأداء التنويعي للإمارات والسعودية. ووفقاً لنتائج المؤشر يتمتع اقتصاد البحرين بدرجة عالية من التنوع، ولكنها مستقرة نسبياً. أما اقتصاد الكويت فكان الأفضل أداء في مجال التنويع الاقتصادي خلال عقد السبعينات، بيد أن هذا الأداء تراجع بقوة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، ثم سجل تحسناً نسبياً في الفترة ما بين عامي 2000 و2013.

وفي ذات السياق يمكن استخدام مقاييس متصلة بخصوصية الاستحقاقات المرتبطة بكل تحدٍّ من التحديات الأخرى التي تواجه دول مجلس التعاون. وعلى سبيل المثال، تعرض الورقة بعضاً من المقاييس المقترحة لقياس أداء السياسات التنموية تجاه الاستحقاقات التي يفرضها كل من تحدي اختلال سوق العمل، وتحدي تداعيات «لعنة الموارد»:

أولاً – اختلال سوق العمل

من بين الاستحقاقات التي يفرضها اختلال سوق العمل على النحو الذي سبق عرضه أعلاه:

أ– تطوير وإحلال العمالة الوطنية باعتبارها مورداً مكملاً وبديلاً في آن واحد للعمالة الفنية الوافدة.

ب– تسويق ثقافة الإبداع والابتكار وثقافة قيمة العمل الفني والإنتاجي اليدوي.

ج– تهيئة بيئة وظروف عمل يدوي متطورة وإبداعية جاذبة للعمالة الوطنية.

د– تكثيف الاستثمار في مشروعات ذات كثافة رأسمالية عالية.

هذه الاستحقاقات تتطلب مقاييس نوعية للحكم على مدى فاعلية السياسات المتبعة للوفاء بمتطلباتها، وهذه أمثلة لمقاييس مقترحة:

1- مقلوب الإجمالي المرجح للعمالة الوافدة

تخصيص أوزان تصاعدية للعمالة الوافدة وفق مستويات مهارتها وندرة تخصصاتها، ثم ضرب عدد العاملين في كل شريحة من شرائح العمالة الوافدة بالوزن الترجيحي الخاص بهذه الشريحة. كلما انخفض مقلوب المجموع المرجح للعمالة الوافدة دل ذلك على فاعلية السياسات المتبعة تجاه الوفاء باستحقاق معالجة اختلال سوق العمل.

2 - معدل الإحلال الحقيقي

يتطلب الحكم على مدى فاعلية سياسات إحلال العمالة الوطنية التمييز بين الإحلال الفعلي أو الحقيقي للعمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وبين الإحلال الظاهري لهذه العمالة، إذ غالباً ما تلجأ المؤسسات إلى توظيف العمالة الوطنية في وظائف هامشية أو غير منتجة لتصحيح الاختلال القائم بين معدلات توظيف العمالة الوطنية والعمالة الوافدة، أو تلجأ إلى خفض نسبة العمالة الوافدة من خلال نقل نسبة من أعمالها إلى جهات خارجية outsourcing، لذا فإن معدل الإحلال الفعلي إلى الإحلال الظاهري يعدّ مؤشراً هاماً لتقييم فاعلية سياسة الإحلال.

3 - كثافة رأس المال إلى العمل

يتيح تطور التقنيات إقامة مشروعات إنتاجية وخدمية ذات كثافة رأسمالية عالية نسبياً في قطاعات مختلفة كانت تتسم في الماضي بارتفاع كثافتها العمالية، ويساعد تبني مثل هذه التقنيات على خلق فرص عمل إضافية جاذبة للعمالة الوطنية، لذا فإن مؤشر كثافة رأس المال إلى العمل يعدّ من بين المؤشرات المناسبة للحكم على مدى فاعلية السياسات التي تهدف إلى الوفاء باستحقاق تصحيح اختلال سوق العمل.

4 - مؤشرات تطوير التعليم والتدريب

ترتبط معالجة اختلال سوق العمل ارتباطاً جوهرياً بإصلاح أنظمة التعليم العام والتعليم المهني والتدريب، ولا يمكن تحقيق تقدم في هذا المسار دون ذلك، ومن ثم ترتبط المؤشرات التالية بمدى فاعلية سياسات تصحيح الاختلال في سوق العمل:

أ– جودة مناهج التعليم والتدريب.

ب– فعالية وكفاءة طرق التدريس.

ج– كفاءة المعلمين والمدربين.

د– العلاقة بين عرض التخصصات الدراسية والطلب على المهارات في سوق العمل.

ثانياً: «لعنة الموارد»

أشارت الورقة أعلاه إلى أن دراسات تطبيقية متعددة أكدت أن الاعتماد المفرط لمجتمع غني بالموارد الطبيعية على الدخل المحقق من صادرات هذه الموارد، من شأنه أن يجلب آثاراً وتداعيات اجتماعية وسياسية واقتصادية سلبية وخطيرة اصطلح على تسميتها في أدبيات الاقتصاد بلعنة الموارد. مثل هذه التداعيات أكدت دراسات حديثة نسبياً أن بالإمكان تفاديها، أو التخفيف من آثارها. في كتابهم المحرر بعنوان تفادي لعنة الموارد Escaping the Resource Curse أكد همفريس وساكس وستغليتز (Humphreys, M., Sachs, J and Stiglitz, J) أن تفادي لعنة الموارد أمر ممكن، وذلك من خلال إصلاح السياسات العامة، وتحقيق مستويات أعلى من الشفافية[1]. أسيموغلو وروبنسون Acemoglu & Robinson أكدا في كتابهما الشهير «لماذا تفشل الأمم Why Nations Fail» الصادر عام 2012 على هذه الإمكانية عبر الإدارة الكفؤة والفعالة[2]. ومن الواضح أن مواجهة تداعيات « لعنة الموارد» تتطلب إصلاحاً مؤسسياً وتشريعياً شاملاً، وهذا بحدّ ذاته استحقاق محوري لأنه يشكل مدخلاً لمعالجة العديد من الاختلالات في المجتمعات الريعية.

في ضوء هذه النتائج يمكن للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، مثل دول مجلس التعاون، أن تعتمد على مجموعة من المقاييس الموضوعية الحديثة، التي باتت توفرها المنظمات الدولية وبعض المؤسسات المتخصصة، من أجل قياس مدى

(1) Humphreys, Macartan, Jeffrey D. Sachs, and Joseph E. Stiglitz (2007) Escaping the Resource Curse, Columbia University Press.
(2) Acemoglu, Daron and James Robinson (2012): Why Nations Fail, Crown Business.

فاعلية سياساتها العامة ومؤسساتها الحكومية في الوفاء باستحقاقات الإصلاح المؤسسي والتشريعي أي مواجهة تداعيات « لعنة الموارد»، خصوصاً أن عدداً لا بأس به من تلك المقاييس يرتبط ارتباطاً مباشراً بهذه التداعيات. كما يمكن لدول المجلس استحداث مؤشرات إضافية أو بديلة تأخذ في اعتبارها بعض الخصوصيات المتعلقة بها. ومن أمثلة المؤشرات الدولية المعنية ما يأتي:

مؤشر الحوكمة Governance Index: ينشر البنك الدولي سنوياً مؤشراً لقياس الحوكمة على مستوى الدولة، ويسمى أحياناً مؤشر الحكم الرشيد وهو مقياس لجودة ونوعية الحكم. والمقياس مركب من ستة محاور أو أبعاد أساسية هي الشفافية والمساءلة، الاستقرار السياسي وانعدام العنف، فاعلية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد. ويشمل هذا القياس نحو 200 دولة، ويستند إلى 40 مصدراً من مصادر البيانات التي توفرها أكثر من 30 منظمة في مختلف أرجاء العالم، ويتم تحديث هذه البيانات سنوياً منذ عام 2002. وتمثل بيانات المؤشر معدلات تبدأ من الصفر ويعني عدم توفر المعيار و100 وتعني المستوى الأعلى للمعيار.

ويبين الجدول رقم 8 قيم محاور مؤشر الحوكمة لدول مجلس التعاون في عام 2013.

الجدول رقم (8) مؤشر قياسات محاور الحوكمة الستة في دول مجلس التعاون 2013

المحور	المساءلة	الاستقرار السياسي	فاعلية الحكومة	جودة الاجراءات	سيادة القانون	مكافحة الفساد
البحرين	12.32	8.53	69.86	71.29	61.61	69.38
الكويت	28.44	52.13	52.15	50.24	63.03	53.59
عمان	19.43	62.56	60.77	67.46	66.82	60.29
قطر	23.70	91.94	81.34	74.16	83.41	84.69
السعودية	2.84	33.65	57.42	55.02	60.66	58.37
الإمارات	18.48	75.83	83.25	75.12	70.62	87.56

المصدر: مؤشرات الحوكمة الدولية 2013، البنك الدولي.

ب- مؤشر الديمقراطية The Democracy Index: تنشر «وحدة الإيكونوميست للاستخبارات The Economist Intelligence Unit»، التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية الشهيرة منذ العام 2006 مؤشر الديمقراطية الذي يقيس حالة الديمقراطية في 167 بلداً. ويعتمد المؤشر على 60 مؤشراً مدرجة ضمن خمس فئات مختلفة تقيس التعددية، والحريات المدنية، والثقافة السياسية. ويصنف المؤشر النظم السياسية إلى أربع ديمقراطيات كاملة، ديمقراطيات معيبة، نظم هجينة، ونظم استبدادية. وقد أدخلت تعديلات على هذا المؤشر في عامي 2008 و2010.

ج- مؤشر مدركات الفساد: تنشر منظمة الشفافية الدولية منذ العام 1995 مؤشراً دولياً يقيس مستوى الفساد بين موظفي الدولة والسياسيين. وتعرّف المنظمة الفساد بأنه إساءة استغلال السلطة الموكولة إلى الشخص من أجل تحقيق مصلحة شخصية. ويستند المؤشر إلى نتائج استفتاءات واستقصاءات من عدة مصادر في الدولة الواحدة، ويصل عدد الدول التي يشملها المؤشر في الوقت الحاضر إلى 175 دولة.

النتائج والتوصيات

لا تستطيع المقاييس التقليدية الدارجة لقياس النمو الاقتصادي أن تعبر تعبيراً دقيقاً عن تطور الاقتصاد أو عن التغير في مستوى الرفاه أو المعيشة في هذا الاقتصاد، لأنها تعاني جوانب قصور شتى ليس أقلها أنها مقاييس مباشرة، أي ليس لها علاقة بالمنافع أو التكاليف الاجتماعية أو غير المباشرة التي تترتب على النشاط الاقتصادي، كما ليس لها من صلة بتوزيع الناتج أو الدخل، وإنما تتوقف عند تحقق الناتج أو الدخل فحسب.

وإذا كانت مقاييس النمو التقليدية غير صالحة للتعبير بدقة عن النمو، فهي بالتأكيد أقل صلاحية للتعبير عن التنمية، تلك العملية الرامية إلى تحقيق أهداف وتطلعات اقتصادية واجتماعية متعددة، وإلى تحقيق تحول نوعي في مستوى الرفاه. وتفقد هذه المقاييس كل قيمة لها عندما يتصل الأمر بدول ريعية، كما هو

حال دول مجلس التعاون الخليجي. فنمو هذه الدول مرتبط بتفاقم عدد كبير من الاختلالات، ومن الطبيعي أن لا تصلح لها مقاييس النمو فحسب، بل حتى قياسات الأداء التنموي التقليدية.

لقد استعرضت هذه الورقة التحديات الكبيرة التي تواجهها دول المجلس بسبب اعتمادها على مصدر وحيد، ناضب، وغير مستقر للدخل، كما أشارت إلى الاختلالات التي تنتج عن تلك التحديات. كذلك استعرضت الورقة مقاييس النمو التقليدية، والتطورات التي شهدتها هذه المقاييس منذ إطلاقها، وعرضت المقاييس البديلة التي استحدثت لقياس التنمية البشرية والرفاه والسعادة. وتوصلت إلى أن التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون ذات خصوصية تفرض عليها استحقاقات محددة، وأن قياس أدائها التنموي يجب أن يعتمد على قياسات ومؤشرات ذات صلة بمدى قدرتها على الوفاء بتلك الاستحقاقات.

وعرضت الورقة أمثلة للمقاييس المقترحة لقياس الأداء التنموي في دول المجلس، كما عرضت تطبيقاً قياسياً لأحد القياسات استنتجت من خلاله مسار الأداء التنموي الخاص بتنويع قاعدة النشاط الاقتصادي في دول المجلس باعتباره استحقاقاً تفرضه حتمية النضوب الطبيعي أو الاقتصادي للنفط. وقد تبين من نتائج قياس معاملات التنويع في دول المجلس خلال الفترة الزمنية ما بين عامي 1970 و2013 أن أفضل اقتصادين كانا دولة الإمارات والسعودية، ففي عام 1970 كانت درجة تنوع قاعدة النشاط الاقتصادي في هذين الاقتصادين هي الأدنى بين الدول الست بينما أصبحا الأكثر تنويعاً لهذه القاعدة بحلول العام 2013. وفي المقابل حدث تحسن ملموس أيضاً في درجة التنويع في كل من اقتصادي قطر وعمان في الفترة ما بين عامي 2000 و2013، ولكن بوتيرة أقل من الأداء التنويعي للإمارات والسعودية. ووفقاً لنتائج المؤشر يتمتع اقتصاد البحرين بدرجة عالية من التنوع، ولكنها مستقرة نسبياً. أما اقتصاد الكويت فكان الأفضل أداء في مجال التنويع الاقتصادي خلال عقد السبعينات، بيد أن هذا الأداء تراجع بقوة خلال الثمانينات والتسعينات، ثم سجل تحسناً نسبياً في الفترة بعد سنة 2000.

وعرضت الورقة أمثلة لمؤشرات الأداء التنموي المقترحة لقياس فاعلية

السياسات التنموية تجاه استحقاقين هامين: الأول هو إصلاح سوق العمل، والثاني هو إصلاح البنية المؤسسية والتشريعية في سبيل التصدي لتداعيات ما يعرف في أدبيات الاقتصاد بـ «لعنة الموارد». وتقترح الورقة في الاستحقاق الأخير اعتماد المقاييس الدولية التي توفرها المنظمات الدولية وبعض المؤسسات المتخصصة، من أجل قياس مدى فاعلية سياساتها العامة ومؤسساتها الحكومية في الوفاء باستحقاقات إصلاح بنيتها المؤسسية والتشريعية.

وعرضت الورقة ثلاثة أمثلة لهذه المؤشرات الدولية: الأول هو مؤشر الحكم الرشيد، الذي يقيس درجة المساءلة، والاستقرار السياسي، وكفاءة الحكومة، وجودة الإجراءات وسيادة القانون، ولجم الفساد، والثاني هو مؤشر الديمقراطية الذي يصنف النظم السياسية إلى أربع ديمقراطيات كاملة، ديمقراطيات منقوصة، نظم هجينة، ونظم استبدادية، والثالث هو مؤشر مدركات الفساد الذي يقيس درجة إساءة استغلال السلطة الموكولة إلى الموظف العام أو المؤول من أجل تحقيق مصلحة شخصية. ولدول المجلس أن تستحدث مؤشرات إضافية أو بديلة إذا ما أرادت أن تأخذ في اعتبارها بعضاً من الخصوصيات المتصلة بها. وخلاصة القول إنه لا مناص من قياس الأداء التنموي لهذه الدول، وتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة تجاه قصور الأداء.

المراجع:

– الخطيب، ممدوح، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، (2014) المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض.

– العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والحلول، بان علي حسين المشهداني، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (24) لسنة 2012.

– إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة خبراء صندوق النقد الدولي، مقدمة إلى الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، المنعقد في 5 أكتوبر 2013 بالرياض، إصدارات صندوق النقد الدولي.

– تقرير بدء النشاط التجاري في الكويت، صادر عن مارمور مينا إنتلجنس، المركز المالي

الكويتي.

– صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، يناير 2015.

– موقع مجلس الأمة، دولة الكويت، بحوث ودراسات: دور القطاع الخاص في الخطة الإنمائية الكويتية (2014–2010).

- Acemoglu, Daron and James Robinson (2012) Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty, Crown Business.

- Auty, Richard, and Alan Gelb (2001), «Political Economy of Resource-Abundant States», in Auty, R. M., ed. Resource Abundance and Economic Development, Oxford University Press.

- Auty, Richard. (1994) »Industrial Policy Reform in Six Large Newly Industrializing Countries: The Resource Curse Thesis», World Development 22.1, January.

- Collier, P. (2000) «Doing Well Out of War: An Economic Perspective», in M. Berdal and D. Malone (eds), Greed and Grievance: Economic Agendas in Civil Wars, Boulder: Lynne Reiner.

- Coob, J. and Daly, H. (1989), For the Common Good. Redirecting the Economy Toward Community, the Environment and a sustainable Future, Boston : Beacon Press.

- Elbadawi, Ibrahim and Raimundo Soto (2012), «Resource Rents, Political Institutions and Economic Growth», ERF Working Paper Series, Cairo.

- Humphreys, Macartan, Jeffrey D. Sachs, and Joseph E. Stiglitz (2007) Escaping the Resource Curse, Columbia University Press.

- IMF, Middle East and Central Asia Department Report (2011) «Gulf Cooperation Council Countries Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain Global Economy».

- KAMCO Research, Saudi Arabia Economic Brief and Outlook, June 2011.

- KAMCO Research, United Arab Emirates (UAE) Economic Brief and Outlook 2011, April 2011

- Kareem, Ismail (2010) «The Dutch disease: Theory and evidence from oil-exporting countries and its structural and fiscal implications», Ph.D. dissertation, the Johns Hopkins University.

- Kuwait Labor Market Information Systems, Central Statistical Bureau, Kuwait, February 2014.

- Larsen, Erling (2004) «Escaping the Resource Curse and the Dutch Disease? When and Why Norway Caught up with and Forged ahead of Its Neighbors, Discussion Papers No. 377, Statistics Norway.

- Larson, Barton (Editor), (2007), Sustainable Development Research Advances, Nova Science Publishers, New York.

- Madar Research and Development & Marketing Communications Consultancy Orient Planet, Dubai based establishments, April 2014.

- Nankani, Gobind (1979), Developmental Problems of Mineral Exporting Countries, World Bank, 1979.

- Naufal, George and Ismail Genc (2014), Labor Migration in the GCC Countries: Past, Present and Future Middle East Institute, National University of Singapore, June.

- Nordhaus, WD and Tobin, J (1972) Is Growth Obsolete? Economic Growth, National Bureau of Economic Research, no 96, New York.

- Qatar Statistics Authority, Qatar Economic Statistics at a Glance, 25 April 2012.

- Robinson, James A., Ragnar Torvik and Thierry Verdier (2006) «The Political Foundations of the Resource Curse,» Journal of Development Economics.

- Ross, Michael (2000) «Does Resource Wealth Cause Authoritarian Rule?», World Bank.

- Ross, Michael (2001), «Does Oil Hinder Democracy?», World Politics, 53 (April 2001).

- Ross, Michael (2012) «The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations, Princeton University Press.

- Sachs, Jeffrey and Warner, Andrew (1997), Natural Resource Abundance and Economic Growth, Center for International Development and Harvard Institute for International Development, November 1997.

- Slottie, Dsniel, J (1991), Measuring the Quality of Life across Countries, the Review of Economics and Statistics, vol. 73, issue 4.

- The Economist Intelligence Unit Report (2009), The GCC in 2020: The Gulf and its People, September.

- Torvik, Ragnar (2009) «Why do some resource abundant countries succeed while others do not?, Oxford Review of Economic Policy Volume 25, Issue 2, Summer.

ثانياً: الجلسات والمناقشات

الجلسة الافتتاحية

د. ابتسام الكتبي

قبل أن نبدأ، أحب أن أنوه بأعضاء عاصروا المنتدى منذ بداياته وغيبهم الموت عن هذا اللقاء، وأحب أن أشيد بدعمهم ومساندتهم، وحق مستوجب علينا أن أذكرهم وهم الأستاذ سليمان المطوع والأستاذ أنور النوري رحمهما **الله** وغفر لهما مغفرة واسعة.

هذا اللقاء المتجدد يمثل مرحلة مفصلية، وربما انفصلنا عنكم عاماً كاملاً لظروف خارج إرادتنا، ولكن إصرارنا على اللقاء كان أقوى من كل الظروف، وها هنا نعود مرة أخرى في الكويت الحبيبة لنلتقي ونناقش موضوع «مستقبل مجلس التعاون الخليجي»، وهنا أود القول إن فكرة الاتحاد لم تغب عن الساحة العربية منذ سايكس بيكو إلى الآن، وطالما ظلت الوحدة حلماً يراود الكثيرين من أبناء المنطقة العربية، وشهد التاريخ العربي المعاصر محاولات عدة لترجمة هذه الفكرة إلى واقع ملموس من خارج تجارب وحدوية ثنائية أو جماعية، لم تبق منها سوى ترجمة دولة الإمارات العربية المتحدة.

في القمة الخليجية الثانية والثلاثين التي عقدت في الرياض دعا المغفور له بإذن **الله** الملك عبدالله بن عبدالعزيز دول الخليج إلى تجاوز مرحلة التعاون إلى الاتحاد في كيان واحد، تضمنت المبادرة دعوة لتسريع مسيرة التطوير والإصلاح الشامل داخل كل دولة على حدة، وزيادة مشاركة المواطنين في شؤون بلادهم، وتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، أيضاً تم التأكيد على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات أمام القانون وفي الحقوق والواجبات، والدعوة للقطع

مع المحاولات الخارجية لإثارة الفتن والدعوة إلى الانقسام والتحريض الطائفي والمذهبي، أيضاً تضمنت المبادرة أبعاداً أمنية وعسكرية واقتصادية وإنسانية تهدف إلى الانتقال بمجلس التعاون من مجال التنسيق والتكامل إلى واقع اتحادي تصبح فيه دول المجلس كياناً واحداً.

ويتطلب هذا الانتقال تطوير التعاون الدفاعي والأمني بمفهومه الواسع بما يكفي للتصدي بسرعة وفاعلية وشكل جماعي موحد لأي تهديدات أو مخاطر تواجهها دول الخليج العربية، كما يتطلب الاتحاد تفعيل دبلوماسية موحدة لدول المجلس مع القوى الإقليمية والدولية والدفاع بصفة جماعية عن المصالح الخليجية المشتركة في المحافل الدولية، مع التركيز على تحقيق أكبر درجات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وتجاوز العقبات التي تعترض ذلك.

لا شك أن الاتحاد يعدّ ضرورة، خصوصاً إذا استعرضنا المهددات التي تتعرض لها دول مجلس التعاون في هذه المرحلة، فهكذا اتحاد سيخلق كياناً جديداً يتحمل شيئاً من العبء عن الحكومات الحالية، وقد يفضي في النهاية إلى وحدة قومية أكبر وأقوى، ويمكن استحضار المسوغات الآتية لطرح فكرة الاتحاد في الوقت الحالي:

أولاً: الانكشاف الاستراتيجي لدول المجلس، والتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية.

ثانياً: المخاطر المتعلقة بمستقبل الطاقة الخليجية.

ثالثاً: الانكشاف السكاني والخلل البنيوي سياسياً واقتصادياً لبعض دول المجلس.

رابعاً: التجانس الكبير بين شعوب المجلس، والتأييد الشعبي لتطبيق الوحدة.

خامساً: الأطماع التوسعية لبعض القوى الإقليمية على حساب بعض دول المجلس.

سادساً: التقارب الملحوظ والتفاهمات الجارية بين الغرب وإيران.

سابعاً: التغيرات السياسية المحيطة بدول المجلس، خاصة في دول الجوار التي تعاني عدم الاستقرار الأمني كالعراق وسوريا واليمن والقرن الإفريقي.

ثامناً: القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية الضخمة التي ستتشكل.

في الاتحاد نقاط قوة، ونقاط ضعف، ضمن نقاط القوة أن هذا الاتحاد يتيح القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، خاصة في هذه المرحلة التي تموج بتغيرات سياسية حادة، أيضاً هذا الاتحاد ممكن أن يعزز الأمن الداخلي والخارجي لدول مجلس التعاون.

من نقاط القوة أيضاً العوامل الاجتماعية والديمغرافية المتجانسة، هناك أيضاً العامل الجغرافي المتصل والمتكامل، كما يتيح الاتحاد الفرصة إلى إمكانية تكون مركز ثقل استراتيجي إقليمي كبير، يكون له دور مهم في حفظ أمن إمدادات الطاقة العالمية، والمساهمة الفاعلة في حفظ الأمن والاستقرار الإقليمي العالمي، وإمكانية تشكيل قوة اقتصادية كبيرة.

ولكن بجانب نقاط القوة هذه، هناك أيضاً نقاط ضعف:

أولاً: التباين الواضح بين دول المجلس على مستوى الدساتير والمؤسسات الدستورية وتوزيع السلطات.

ثانياً: الهواجس المتعلقة بالسيادة وفكرة استحواذ الأخ الأكبر على كل شيء.

ثالثاً: الخوف من تكرار إخفاقات التجارب الوحدوية العربية السابقة، خاصة اتحاد مصر وسوريا.

رابعاً: هناك أيضاً المناخ العالمي غير المشجع، خاصة مع هشاشة الاتحاد الأوروبي حالياً، وتنامي دعوات الخروج منه.

خامساً: التخوف من إمكانية عدم تقبل بعض الشعوب الخليجية لفكرة الاتحاد.

سادساً: رفض بعض دول المجلس فكرة الاتحاد.

إذاً، المقارنة بين نقاط القوة ونقاط الضعف تظهر أن المطلوب لضمان نجاح فكرة الاتحاد الخليجي هو توفر رؤية استراتيجية واضحة لهذا الاتحاد، تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف ولا تقتصر على الدوافع الإيديولوجية، أو تخضع للمؤثرات الثقافية أو العاطفية، فالاتحاد قد يكون مفيد جداً وناجحاً فقط عندما تتوافر شروطه وتتحدد أهدافه وفق إطار زمني واضح، وتدريجي بما يضمن أن

تثري التجربة نفسها، وتتجاوز عثراته المتوقعة والمحتملة.

ويجب التحقق من ألا يكون الاندماج على حساب فقدان الدولة تأثيرها الخاص، لذلك يبدو من الضروري طرح فكرة الاتحاد حالياً خارج الأطر الرسمية على المستويين الثقافي والاجتماعي من خلال مؤتمرات وندوات تقام في كل دول المجلس، وتشترك فيها النخب الخليجية من مثقفين ومختصين في السياسة والأمن والاقتصاد والعلوم الاجتماعية، وأن تتبنى مراكز التفكير والبحوث والجامعات الخليجية صياغة الأفكار وإنضاجها بدلاً من الاعتماد على اللجان السياسية فقط.

وفي مرحلة لاحقة يمكن العمل على صياغة سياسات داخلية وقوانين وأنظمة متقاربة تعمل على تهيئة الشعوب الخليجية لتقبل فكرة الاتحاد التي بات من الضروري أن تخرج من إطار التفكير الهش لبعض المثقفين والسياسيين الذين يحصرونها تحت منهجية الدمج.

أشكركم، كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عبد الخالق عبدالله الذي كان مديراً للمشروع منذ البداية وتحمل العبء كله من وضع الإطار العام للقاء واختيار الموضوعات ومقدمي الأوراق، قبل أن يتقدم باستقالته من مهمة إدارته للمشروع، وحل محله الأستاذ عبدالله النيباري.

د. عبدالله النيباري:

ما تفضلت به الدكتورة ابتسام لأجندة مجلس التعاون يؤكد أن هذا اللقاء يدلف في حوار ومناقشة معوقات تحوّل هذا الكيان إلى مشروع تنموي متآزر، وهي مهمة ثقيلة ستتضح من حواراتنا.

تفصلنا سنتان عن آخر اجتماع للمنتدى، وكانت هناك بعض المعوقات التنظيمية، ونأمل ألاّ تمنعنا تلك المعوقات عن الخروج بحوار ونقاش بناء أقل ما يقال فيه هو تفهم سبب تعثر مسيرة تحوّل مجلس التعاون إلى الآمال التي طرحتها الدكتورة ابتسام الكتبي.

الجلسة الأولى

مستقبل التكامل السياسي الخليجي

رئيس الجلسة: د. محمد الرميحي

معد الورقة: د. محمد بن هويدن

المعقب: د. عبد الخالق عبدالله

د. محمد الرميحي:

بسبب الوقت نحاول اختصار الكلمات والدخول في العمل الذي جئنا من أجله، الورقة الأولى للدكتور محمد بن هويدن أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإمارات، ونشر كتابات (الفيدرالية في الإمارات النظرية والواقع – العلاقات الخليجية الصينية) وله مجموعة من الدراسات المنشورة والمحكمة.

د. محمد بن هويدن:

يسعدني أن أكون بينكم هذا اليوم للحديث عن موضوع غاية في الأهمية وهو «مستقبل التكامل السياسي الخليجي». المعروف أن التكامل الإقليمي وهو جزء من فلسفة وفكرة التعاون الإقليمي التي بدأت منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وازدهرت بشكل كبير، حيث ظهرت منظمات إقليمية كثيرة تعزز هذه الفكرة على مستوى العالم.

لكن دعونا نعرض الجانب العلمي للتكامل السياسي، فيما يتعلق بالتكامل السياسي فهو يأتي دائماً من خلال وجهتين أساسيتين هما: التكامل الفوق قومي والتكامل بين حكومات الدول، بين هاتين الوجهتين تأتي نظريات التكامل المختلفة التي تحدث عنها مفكرو ومنظّرو علم السياسة.

تحت إطار التكامل الفوق قومي نجد هناك التكامل الفيدرالي، وهو التكامل الذي تسعى فيه مجموعة من الوحدات السياسية إلى تشكيل وحدة سياسية جديدة تذوب فيها سيادة الدول بشكل شبه كامل لتحقيق سيادة جديدة، لكيان سياسي جديد.

ثم هناك التكامل الوظيفي، وهناك بعدٌ في النظرية الوظيفية في العلاقات

الدولية وفي الاندماج والتكامل الدولي يتحدث عن أن الدول تنشئ تكتلات معينة وظيفية تقنية تسعى من خلالها لتحقيق الاندماج والتكامل فيما بينها في قضايا تقنية، ثم جاءت النظرية الوظيفية الجديدة لتضيف البعد السياسي لها، بمعنى ألا يكتفى فقط بأن تركز على البعد التقني كالاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وإنما يمكن أن ينتقل هذا التكامل إلى تكامل سياسي، ومن هنا جاءت المدرسة الوظيفية الجديدة لتتحدث عن البعد السياسي بين الدول.

هذه النظريات تتحدث عن إنشاء مؤسسات فوق قومية، فوق الدول وذات سيادة وصلاحيات قوية تفوق صلاحيات الدول، وبالتالي يصبح التكامل فوق قومي.

أما عن التكامل الحكومي ما بين حكومات الدول وينظر له من خلال نظريات العلاقات الدولية (النظرية الواقعية والواقعية الجديدة) التي تتحدث عن الاندماج والتكامل، ولكنه التكامل في إطار تحالف وليس اندماج دول مع دول أخرى، وإنما في إطار تحالفات مصلحية تقوم ما بين الدول لتحقيق موازين القوى.

وهناك ما يسمى بنظرية النظام، وهي شبيهة بالنظرية الوظيفية، ولكنها تتحدث عن إنشاء مؤسسات دولية لا تُفقد الدول سيادتها، وإنما هي مؤسسات تنسيقية ما بين الدول، وليست كالنهج الوظيفي الذي يفقد الدول سيادتها في بعض الأمور، وهناك التوجه الكونفيدرالي الذي لا يفقد الدول سيادتها.

إذاً، نحن في الخارطة النظرية لتفسير الاندماجات والتكتلات السياسية أمام بعدين أساسيين بعد فوق قومي تتنازل فيه الدول عن سيادتها سواء كانت جزئية أو كاملة، وبعد ما بين الحكومات لا تتنازل فيه الدول عن سيادتها.

فيما يتعلق بالتكامل السياسي فهو يحدث في حال وجود دولتين تعلنان رغبتهما في الاندماج في تكتل واحد، أو رغبتهما في إنشاء سلطة سياسية أعلى تنظم لهم بعض الشؤون التي يتفقون عليها سواء كانت سياسية داخلية أو سياسية خارجية أو كلتيهما.

سمات التكامل السياسي يعتبر أعلى مراحل التكامل، دائماً التكامل السياسي يأتي في المرحلة الأخيرة بعد التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني، هذا لأن التكامل السياسي صعب فهناك تخوف من فقدان بعض السيادة للدول،

والسياسي يرغب في الحفاظ على سيادته ومنصبه وقوته وسلطته، والدول الصغيرة تتخوف من هيمنة الدول الكبيرة، وهذا يحدث في جميع التكتلات، وكذلك الحكومات تتخوف من وجود سلطات فوق قومية تكون أعلى منها فتفرض عليها بعض الأمور التي ليست في صالحها.

وهناك شروط يجب أن تتحقق قبل التكامل السياسي، بالنظر لتجارب العالم هذه الشروط هي التي تحكم على التكامل السياسي بالنجاح أو الفشل، أولها، الاشتراك في القيم يجب أن تكون هناك قيم مشتركة ما بين الدول التي تقع في إقليم معين لتحقيق التكامل السياسي، ونجد أن الاتحاد الأوروبي لم ينجح ويصل إلى ما هو عليه الآن إلا لوجود قيم مشتركة ما بين دوله، ويسعون إلى المحافظة عليها، وهي الحافظة لنشأة الاتحاد الأوروبي ولمستقبله.

ثانياً، لا بد من توفر قناعة بأهمية التكامل السياسي، وأن تدرك الدول مدى أهمية هذا التكامل بالنسبة لها، وهذا موجود في جميع التكتلات الإقليمية.

ثالثاً، الإحساس بالأمان، وهذا من الضروريات لتحقيق التكامل السياسي، فدرجة الأمان هي المعيار الأهم في تحقيق هذا التكامل.

كذلك ضمان الاستمرارية، فالدول لا تتكتل لتحقيق هدف معين فقط، ولكن لا بد من ضمان الاستمرارية من خلال إنشاء مؤسسات دائمة وقادرة على الاستمرار.

وهناك أيضاً عدم التباين في المجالات الاقتصادية لأنه قد يعرض الدول لمشاكل مثلما يحدث الآن في الاتحاد الأوروبي، وحالتا اليونان والبرتغال مثال على ذلك، وهذا قد يضعف هذا التكامل.

وأخيراً، لا بد من وجود هدف مشترك بين الدول من وراء هذا التكتل، ولا بد من الاقتناع بأن هذا الهدف تسعى جميع الدول لتحقيقه.

هذه الشروط جميعاً هي الكفيلة بإنجاح أي تكتل سياسي، خاصة في منطقتنا الخليجية.

مجلس التعاون الخليجي ظهر كنتاج لفكرة أطروحة التكامل، مجموعة من الدول تعيش في إقليم واحد، اقتنعت بأن أمنها وازدهارها واستقرارها لا يمكن أن

يتحقق بشكل منفرد بعضها عن بعض، ولكن لا بد أن تتكتل فيما بينها لتحقيق هذه الأهداف، وبالفعل أنشئ مجلس التعاون لهذا الإطار، وكان العامل الأول لنشأة المجلس هو العامل الأمني، وليس هناك خطأ في أن يكون لأننا إذا نظرنا إلى جلّ المنظمات الدولية الموجودة في العالم سنجد أن العامل الأمني كان الدافع الأساسي وراء نشأتها.

وما دفع دول الخليج لإنشاء مجلس التعاون هو التحديات التي كانت موجودة آنذاك من وجود سوفييتي في أفغانستان، والثورة الإسلامية في إيران، والحرب العراقية الإيرانية، جميع هذه التحديات كانت دافعاً للتكتل ثم الوصول إلى تكتل واقعي وليس إلى تكتل فوق قومي تكتل بين حكومات، لذلك نجد أن درجة التكتل والتكامل الإقليمي بين دول الخليج قليلة تتحقق بمستوى أقل من مستوى التكامل بين دول الاتحاد الأوروبي (فوق قومي) لأنه انتقل من مرحلة التكامل ما بين الدول إلى وجود مؤسسة أعلى تكون لها سلطات وصلاحيات تنافس فيها سيادة الدول الأعضاء.

لذلك يفسر تكتل دول الخليج بأنه شبيه بالتكتل الذي تدعو إليه النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، وهو التحالف لتحقيق المصالح أكثر من كونه تحالفاً فوق قومي لتحقيق الاندماج الكامل ما بين الدول.

إذاً، التكامل ما بين دول المجلس كونفيدرالي، قائم على النظرية الواقعية، وقريب إلى تكامل النظام، أنشئت فيه الأمانة العامة، والاتحاد الجمركي، وقوات درع الجزيرة، وجميعها مؤسسات ظلت تنخرط في إطار سيادة الدول، بالتالي ليست فوق قومية، ولكنها في إطار التحالف بين الحكومات، لذا لم نصل إلى اتحاد وظيفي أو اتحاد وظيفي جديد أو فيدرالي.

ثم جاءت الدعوة إلى الاتحاد من قبل الملك عبدالله بن عبدالعزيز – رحمه الله – في عام 2011 بدعوى أن ما تحقق لا يكفي، ولا بد من الانتقال من اتحاد ما بين الحكومات إلى اتحاد أعلى مما هو عليه، أي الانتقال إلى اتحاد فوق قومي.

الملاحظات حول هذه الدعوة أنها جاءت مفاجئة، ولم تجر مشاورات بشأنها من قبل، وكان العامل الأمني هو الحاسم بسبب تداعيات الربيع العربي، وكانت

الفكرة سريعة وردة فعل أكثر من كونها قناعة، ومفتوحة ومتخبطة بعض الشيء، حتى إنه كانت هناك دعوة لدخول الأردن والمغرب ضمن الاتحاد الخليجي، وهذا أمر إيجابي إلى حدّ ما.

وكانت مواقف الدول متباينة ما بين داعمة ومتحفظة، فكانت الداعمة السعودية والبحرين وقطر، والداعمة بتحفظ: الإمارات والكويت، والرافضة: سلطنة عمان.

وكان التحفظ يعود للخوف من فقدان السيادة، والتوجس من مفهوم الاتحاد وماذا يعني، وماذا يقصد به؟ فالاتحاد مفهوم قوي وكبير قد يفقد الدول سيادتها، كذلك الغموض في فكرة الاتحاد وشكله المستقبلي، وأيضاً ضعف الإحساس بالحاجة لهذا الاتحاد.

اختلفت قيادات الدول الخليجية فيما بينها حول حاجاتها للاتحاد في ظل تحالفاتها مع أوروبا وأمريكا، وما قد يضفيه عليها، كذلك الخوف من فقدان المكاسب على سبيل المثال في الكويت كان هناك تخوف من تضرر تلك الحالة من الديمقراطية المكتسبة، وأيضاً في الإمارات كان هناك تخوف على النجاحات الاقتصادية والمكاسب والانفتاح والتسامح الذي حققته.

الخوف من هيمنة ثقافة القوي باعتبار أن معظم دول الخليج دول صغيرة، وهناك فقط دولتان كبيرتان بينها، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي نجد ألمانيا وفرنسا مهيمنتين على الاتحاد الأوروبي لأنهما دولتان ذاتا ثقل، بالتالي في البرلمان الأوروبي يكون ثقلهما أقوى، كذلك في المؤسسات الاتحادية.

وأيضاً هناك تخوف من عدم اكتمال نجاح فرص الاتحاد، وبالتالي يمكن الدخول في حالة من الغموض، وقد توجه رسائل إلى دول قوية، وأطراف نتمنى أن تعرف عن قوة اتحادنا في الظاهر، ولكنه في الداخل قد يكون هشاً وضعيفاً، وهذا قد يكون نوعاً من فشل الاتحاد وليس من الذكاء إعلانه وهو ضعيف. إلى جانب الاختلافات بين دول مجلس التعاون في أمور عدة وقضايا كثيرة.

إذاً، مستقبل التكامل السياسي بين دول الخليج بين نظريتين الآن، نظرية تقول يجب البقاء على التكامل كما هو عليه الآن، لدينا أمور كثيرة قد تحققت في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبالتالي لا بد من الحفاظ عليها، وطرف آخر

يقول إن هذه الإنجازات ليست كافية، ويجب أن ننتقل إلى الاتحاد.

ونجد أنفسنا أمام وجهتي نظر تكادان تكونان متعارضتين، إلى درجة أن طرفاً يفضل الانسحاب في حالة الدخول في الاتحاد، وطرفاً آخر في حالة تردد، وطرفاً ثالثاً يسعى جاهداً نحو الاتحاد.

وإذا قارنا بين الشروط العامة لنجاح التكامل السياسي في الحالة الخليجية، لوجدنا أن نصف هذه الشروط متوفر، والنصف الآخر غير متوفر، لذلك لن ينجح أي تكامل سياسي خليجي.

فيما يتعلق بالاشتراك في القيم فجميع دول الخليج دول محافظة لديها القيم نفسها، وهذه القيم المحافظة هي الحاكمة بينها وحتى وإن وجدت بينها بعض المجتمعات الليبرالية، لكن على مستوى القيادات جميعها ذات فكر محافظ، وأيضاً توفر عدم التباين في الوضع الاقتصادي، إلى جانب توفر الاشتراك في أهداف التكامل.

إلا أن شرط القناعة لدى القيادات بضرورة التكامل السياسي ليس متوفراً لوجود تحالفات بديلة مع أمريكا وبعض الدول الأوروبية. كذلك الإحساس بالأمان غير موجود مع غياب الأمن الكافي الذي يحقق الأمان للدول الصغرى، هناك دائماً تخوف من هيمنة الدول الكبرى عليها. وأيضاً ليس هناك ضمان لاستمرارية هذا الاتحاد.

نحن أمام ثلاثة شروط موجودة لتحقيق الاتحاد، وثلاثة شروط غير موجودة، وبالتالي لن ينجح هذا الاتحاد أو يستمر في حال قيامه.

ما هو الحل، الحل الأبسط هو أن نحافظ على الوضع القائم، وهو مجلس التعاون الخليجي، وأن ننشئ الاتحاد في وضع أفضل ولا نمزق مجلس التعاون، فمجلس التعاون كتكتل إقليمي ناجح قد حقق هدفه في الاستمرار.

والحل الوسط هو تفعيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجالات التي لا تفقد الدول سيادتها بشكل كبير، بالاعتماد على فلسفة المنهج الوظيفي بنقله نحو الفوق قومي، ولكن دون فقدان الدول لسيادتها بشكل كامل.

وبذلك نبتعد عن فكرة إلغاء مجلس التعاون، أو المحافظة عليه كما هو دون تفعيل، وذلك عبر إنشاء مؤسسات وظيفية تعطى درجة من السيادة تدير بها العمل الخليجي المشترك في الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية والأمانة العامة للمجلس، هذه المؤسسات تنشأ فوق مجلس التعاون وتعطى صلاحيات تقوم بها في إطار اتفاق الدول دون فقدان للسيادة، وإنما تعطى صلاحيات في المجالات التي لا تختلف فيها.

الخلاصة:

تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والأمني بشكل فاعل وناجح قبل التحول إلى التكامل السياسي.

التكامل السياسي مرحلة متقدمة يجب أن نتحول قبلها إلى تكاملات أخرى.

التحول نحو التكامل السياسي وفقاً لنظرية الخطوة – خطوة، والتي لا يتحرك التكامل من خلالها من مرحلة إلى أخرى إلا إذا ما تم تجاوز عقبات التكامل في كل مرحلة. وهو ما يتطلبه العمل الخليجي، فالتكامل الخليجي يجب أن ينطلق وفقاً لمراحل أساسية حتى يتم الوصول إلى المرحلة المستهدفة وهي مرحلة الاتحاد.

اعتماد التحول من منظور الواقع إلى التكامل الوظيفي.

ضرورة تهيئة المجتمع الخليجي لفكرة التكامل السياسي.

ضرورة إحساس الدول الأعضاء في مجلس التعاون بأهمية التكامل السياسي وأهمية دورها فيه.

ضرورة وضع آليات ملزمة لقرارات التكامل السياسي تجعل الجميع يلتزمون بها، وإنشاء مؤسسة قضائية تتولى مهمة فض المنازعات بين الدول الخليجية.

إن الهدف الأسمى من الاتحاد الخليجي هو إظهار قوة دول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على التكامل الإقليمي في مواجهة مختلف الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية، لذلك لا يمكن للاتحاد الخليجي أن يبدأ ضعيفاً في المضمون وقوياً في الشكل من خلال التحول الشكلي للاتحاد الخليجي، لأن من شأن ذلك أن يدفع بأطراف أخرى متوجسة من قيام الاتحاد مثل إيران والعراق إلى تقوية

نفسها بشكل مشترك أو فردي يجعلها قادرة على مواجهة الاتحاد الخليجي، الذي هو في الأساس ليس قوياً في المضمون. فالاتحادات بين الدول في الأغلب ما يتم النظر إليها على أنها تهدف إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية لصالحها أي أنها تعمل لتحدي وتغيير الوضع القائم. فالتحول لتفعيل مجلس التعاون الخليجي وفق فلسفة المدرسة الوظيفية والوظيفية الجديدة هو الحل الأمثل لتقوية العمل الخليجي المشترك والوصول به إلى التكامل السياسي الفاعل.

التعقيب

د. عبد الخالق عبدالله:

هذه هي السنة 36 في عمر منتدى التنمية الخليجي، وأعتقد أنه من حقنا الاحتفال باستمرارية هذا المنتدى، والتوافق وتقارب وجهات النظر حول الكثير من القضايا، كل أعضاء هذا المنتدى يحملون همّاً واحداً ووحيداً، وهو التنمية والديمقراطية في دول الخليج وطوال كل سنواتنا نعالج هذا الهم.

وأشكر د. محمد بن هويدن على هذه الورقة الغنية الواضحة القيمة، والتي تتضمن طرحاً مستقبلياً وواقعياً جداً من وحي نظريات الاندماج والتكامل الخليجي، الورقة فيها وضوح نظري، وفيها وضوح في الطرح وملامسة أهم موضوع سنتطرق إليه في المؤتمر وهو مستقبل مجلس التعاون، والاتحاد الخليجي.

كان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو استشراف المستقبل، إلى أين يتجه مجلس التعاون، وكيف سيكون عليه العمل الخليجي المشترك خلال الخمس أو ربما العشر سنوات القادمة، وقد خصص د. محمد بن هويدن جزءاً مهماً من ورقته لبعض المقترحات والتصورات الواقعية جداً.

تحدث د. بن هويدن عن الصعوبات الأربعة التي تواجه أي اندماج إقليمي في العالم أو عبر التاريخ، وذكر في الجزء النظري سبعة شروط لا بد أن تتحقق في أي عمل اندماجي أو تكاملي، وهذا يؤكد الوضوح النظري في الورقة.

هناك بعض النقاط ربما كانت مهمة، لتوضيح بعض مواطن الضعف في الورقة، فيما يتعلق بمشروع الاتحاد الخليجي ودوافعه، في تقديري أن كل الاعتبارات التي ذكرتها الورقة ربما كانت صحيحة ومتداولة، لكن ما غفل عنه الدكتور بن هويدن،

وغفلنا عنه نحن أيضاً، هو التساؤل حول: لماذا طرح مشروع الاتحاد الخليجي الآن، أعتقد أن هناك جانباً غيبته الورقة، وهو أنه متى ما بدأ أي مشروع اندماجي تكاملي إقليمي، واستمر إلى حين، يأتي ومن وحي وفي رحم هذه المسيرة مرحلة انتقالها إلى أطوار متقدمة، وهذه الحالة يسمونها في أدبيات الاندماج الإقليمي نظرية تداعيات وانعكاسات العملية نفسها تطرح بذور ارتقائها، فتنتقل من طور إلى طور كالجنين في الرحم.

وهذا المسار طبيعي وتلقائي شوهد في معظم التجارب، خاصة في التجربة الأوروبية، انتقلت من مرحلة إلى مرحلة تصاعدياً، أحياناً ترجع نصف خطوة إلى الوراء وتتقدم خطوات إلى الأمام في منحنى تصاعدي، وبالتالي مشروع الاتحاد الخليجي لم يأت لاعتبارات الربيع العربي أو التهديد الإيراني أو أية اعتبارات خارجية، سواء التخوف من انسحاب أمريكا من المنطقة، أو هيمنة دولة كبرى على الدول الصغرى، ولكن المشروع طرح كتطور طبيعي وتداعيات لمشروع قائم وهو مجلس التعاون الخليجي وإكمال مسار العمل الخليجي، وهو نمو جنيني في رحم مجلس التعاون الخليجي، لذلك لا بد أن لا يولد هذا الجنين خديجاً (قبل وقته) ومن الضروري عدم الاستعجال فيه، كذلك لا ينبغي أن يوأد قبل مولده، ولا يؤجل، وعليه أن يأخذ وقته، وهو قادم بكل الأحوال بسبب ظروف المجلس والعمل نفسه وليس لأي اعتبارات خارجية.

الموضوع الآخر، هو أن الاتحاد الخليجي كما هو بالنسبة للاندماج الخليجي، أو أي اندماج آخر في أي مكان يتطلب أولاً التقارب الجغرافي، وهذا موجود؛ فدول الخليج جميعها متقاربة جغرافياً، والركيزة الثانية التشابه الاجتماعي والثقافي والتاريخي بين دول المجلس، أما البعد الثالث وهو المهم: الأمن، وهو يشكل ضرورة لجميع دول الخليج، لذلك رغبة الاتحاد والتكامل متوفرة، ومجلس التعاون جاء ليبقى، وقد انتقل من طور الشك إلى دائرة اليقين ومن المستحيل العودة لما قبل 1981، وليس أمامنا سوى الانتقال إلى الأمام، ولا يوجد حل وسط وإنما حل واحد ووحيد وهو الاتجاه إلى الأمام.

أما النقطة الثالثة، فقد توقعت أن تعالج الورقة أهم قضايا عام 2014، وهو الخلاف الخليجي – الخليجي ولا ينبغي أن نقفز فوق تلك الشهور من الخلافات،

وكنت أتوقع من د. بن هويدن طرح السؤال التالي: ما هو الدرس للمستقبل؟ ما هو الدرس لمستقبل الاندماج السياسي، هل أثر سلباً، أم يمكن الاستفادة منه إيجاباً؟ هل هذا الخلاف الخليجي أرجعنا خطوة إلى الوراء، أم يمكن الاستفادة من وحي هذا الخلاف الخليجي العاصف الذي مرّ به مجلس التعاون.

التعليقات والمناقشات

عبد الجليل الغربللي:

وقفت طويلاً أمـام الحل الذي طرحته الورقة والمتمثل بتفعيل المجلس في مجموعة من المجالات، تطلق كلمة التفعيل على إطلاقها دون تحديد لمن يفعل؟ أو السلطة التي بيدها أمر المجلس بأن تقوم بالتفعيل؟ وهل لدى تلك السلطة القدرة والرغبة في أن تفعل؟ وهل ستتمكن أي سلطة أن تقوم بدورها حين تعترض طريقها عقبات مرتبطة بسيادة كل دولة؟ أو أي عقبات أخرى تحول بينها وبين رغبتها لأن تفعل؟

وهل سيتوفر لسلطة التفعيل تلك صلاحيات كاملة لتقوم بدور المفعل؟ وهل ستتوفر لديها إمكانات لوجستية وبشرية ومالية للقيام بهذا الدور؟ وهل تحددت مسبقاً تلك الإمكانات وعرضها على ذوي الشأن لإقرارها واعتمادها؟ وكيف ستتصرف أمام تناقض في سياسات دولها يتجاذبها المصلحة لكل دولة على حدة؟ بمعنى إذا تحركت السلطة المكلفة التفعيل من الناحية الأمنية في اعتبار إيران بكونها مهددة لسلامة واستقرار دول الخليج فاعترضت عمان على هذا التوجه باعتبار إيران دولة صديقة لا تهدد أمن الخليج، فكيف ستتصرف السلطة المنوط بها قضية التفعيل تلك؟ وإذا اعتبرت الكويت – على سبيل المثال – أن العراق مهدد لسلامتها، واعترضت على هذا التوجه دولة أخرى من دول المجلس، فكيف ستتصرف سلطة التفعيل؟

وهكذا نجد أن هناك تناقضات بين دول المجلس في سياستها من شأنها أن تجهض عمل سلطة التفعيل، وتفشل في مهمتها قبل أن تبدأ؟ إذاً، الحل الذي طرحته الورقة فيه الكثير من تبسيط الأمور، وحين ذهب إلى أن الحل في تفعيل مجلس

التعاون الخليجي القائم في مجموعة من المجالات بحيث لا تفقد الدول سيادتها، لأن الاختلالات لدول المجلس هيكلية تتطلب إصلاح تلك الاختلالات الهيكلية في المقام الأول، بعدها يمكن الحديث عما يمكن تفعيله، وصعوبة تفعيل أمور أخرى.

ولا يمكن مقارنة دول المجلس بالنجاح الذي حققه الاتحاد الأوروبي بأي شكل من الأشكال لأن هذا الاتحاد الأوروبي لا يعاني اختلالات هيكلية، بل ضبط سياسات الدول لتصب في النهاية في مصلحة الاتحاد سواء اقتصادياً أو سياسياً.

ومن الظلم البيّن أن نقوم بالتنظير لدول مجلس التعاون ليواكب ما أنجزه الاتحاد الأوروبي.

هذا من ناحية، ومن ناحية محور الأمن، وهو أحد المحاور الثلاثة ويهدف لتطوير العمل الخليجي، فكيف يتم طرح هذا المحور، وفي الخلفية محاولة إنشاء درع الجزيرة؟ فكان يجب تلمس الأسباب وراء فشل هذه المحاولة، ودراسة تلك الأسباب وأبعادها السياسية والاقتصادية والمالية والتي حالت دون تفعيل هذا المشروع، والذي مضى عليه عقود من السنوات، وكيف فشل في أداء مهمته والوقوف أمام تلك الأسباب لاستخلاص العبر والدروس، ولكن الورقة وكأنها تبدأ من جديد لاقتراح إنشاء منظومة أمنية مشابهة دون التعرض لتجربة سابقة لم تحقق لدول المجلس الإنجاز المأمول أو كانت إنجازات درع الجزيرة محدودة ولم نعرف حتى هذه اللحظة تلك الإنجازات، وما هي الإخفاقات أو أسبابها؟ فهل نكرر الحديث لتجربة سابقة دون أن نتعرض بالدراسة والتحليل إلى هذه التجربة قبل اقتراح تجربة مشابهة؟

د. عبد الرزاق الفارس:

لا يمكن الحديث عن التكامل السياسي الخليجي دون الأخذ بعين الاعتبار البيئة الدولية أو الخارجية المحيطة بدول المجلس، وهنا أميز بين مرحلتين من المراحل التي مرّ بها المجلس، المرحلة الأولى قبل تكوين المجلس الذي جاء كاستجابة لتحدٍّ مهم، وهو قيام الثورة الإيرانية، ثم الحرب العراقية – الإيرانية، كان هناك توافق بين الحكومات الخليجية والشعوب أيضاً على أن هناك ثمة خطراً، ولذلك

اتخذ المجلس خطوات مهمة في سبيل التكامل.

المرحلة الثانية التي مرت على المجلس عام 2010 – 2011 هي قيام ثورات الربيع العربي، وهنا اختلفت الحكومات لوجود وجهات نظر متباينة، وحتى الشعوب اختلفت لأن هناك قطاعاً هاماً من الشعوب كان متعاطفاً مع هذه الثورات، بينما تعاملت معها بعض الحكومات بطريقة سلبية.

من هنا كنت أود من د. بن هويدن أن يعقب على هذه الفترة (الثلاثة سنوات الماضية) والتي شاهدنا فيها واحدة من أهم مراحل التراجع في أداء مجلس التعاون الخليجي، على مستوى السياسة الداخلية؛ على سبيل المثال كان هناك تراجع حاد جداً في موضوع الحريات العامة والسياسية، وكان هناك دفع للاتفاقية الأمنية التي وقعت من كل دول المجلس ما عدا الكويت تقريباً، هناك تراجع حاد في قضايا حقوق الإنسان، والإصلاح السياسي بما فيها المشاركة السياسية والديمقراطية والدساتير، والأهم أن الاعتبار الأمني أصبح إحدى العقبات في طريق تكامل السوق بما فيها انتقال البضائع والأشخاص.

بالنسبة للسياسة الخارجية، نجد أن دول الخليج تقريباً مختلفة فيما بينها على كل شيء، مختلفة حول إيران وسوريا والعراق واليمن والربيع العربي ومصر وليبيا وتونس، بل حتى القضية الفلسطينية التي كان عليها إجماع تاريخي، في الآونة الأخيرة بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة كان هناك تباين واضح في مواقف دول الخليج.

لا يمكن النظر إلى الاتحاد الخليجي باعتباره آلية تعمل منفردة، إذا استمرت الاضطرابات من حولنا وحركات محاولة التغيير في العالم العربي، أعتقد أن مجلس التعاون قد يواجه تحدياً كبيراً جداً إذا لم يوجه الاتجاه السليم، والذي ربما قد يؤثر في المستقبل.

علي صالح:

أجد أن الدكتور محمد بن هويدن سار على نفس اتجاه حكام الخليج، الذين عندما فكروا في إنشاء مجلس التعاون كان تفكيرهم نحو الأمن ثم الأمن ثم الأمن،

لم يوضح د. بن هويدن المتغيرات التي حدثت طوال 33 عاماً من عمر المجلس، اعتمد الحكام على الأمن في البداية ولكن كانت هناك متغيرات لا بد من النظر إليها.

لم يعط د. بن هويدن اهتماماً كبيراً لدور الاقتصاد والتكامل الاقتصادي، والذي كان يجب أن يمنح أهمية تفوق الاهتمام بالأمن.

أيضاً لم يتحدث عن دور الشعوب في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي، بل ركز كثيراً على الحكام ولم يعط اهتماماً للشعوب، وهذا ما حدث أيضاً مع الاتحاد الأوروبي.

لم يتحدث عن دور للديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان في موضوع التكامل، وتحقيق منظومة القيم التي صانت الاتحاد الأوروبي وحافظت على تفوقه وقوته وتماسكه.

أعتقد أن الأمن له بوصلة، وهذه البوصلة قابلة للصعود والهبوط أيضاً، بوصلة الأمن التي تستهدف دائماً أمن الحكام ولا تستهدف أمن الأوطان، وهذا ما يحدث في تجربة مجلس التعاون، لذلك صعدت هذه البوصلة كثيراً في السبعينيات عندما كانت دول الخليج مهددة أمنياً، وهذه المرحلة لم يتحدث عنها د. بن هويدن، وأقصد فيها مرحلة الاتحاد التساعي وقطع شوط كبير من التعاون، وأوشكوا على عمل دستور كامل في ذلك الوقت، وقبل إعلان هذه الدولة المتكاملة انتهت في لحظة، لأن الأمن تحقق، ولم يعد هناك داعٍ لهذا الاتحاد الأكبر، وعادت كل دولة بشكل مستقل.

الأمن في المرحلة الحالية لم يعد هاجساً بالنسبة لدول مجلس التعاون، لأنه مضمون بدعم القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، والتي تملك قواعد في كل دول المنطقة، لذلك ليس هناك حاجة للخلاف على موضوع الأمن.

أعتقد أن د. بن هويدن كان بحاجة للحديث عن أسباب أخرى عدا موضوع الأمن الذي ركز عليه كثيراً.

د. المعتصم البهلاني:

أود أولاً أن أشكر د. محمد بن هويدن على ورقته التي قدم فيها توظيفاً جميلاً للتنظير الأكاديمي فيما يتعلق بالتكامل بين الدول لإظهار مدة إمكانية حدوث التكامل السياسي بين دول مجلس التعاون من خلال فكرة الاتحاد.

وأود التعليق في نقطتين:

الأولى، وهي عن رفض عمان الانضمام إلى أي اتحاد يقوم في الوقت الحالي، هذا الرفض الذي وجد صدى طيباً في الداخل، واستطاع إلى حدّ ما توحيد الجبهة الداخلية لعمان حتى من قبل أولئك المنتقدين لبعض سياسات الحكومة، في الوقت ذاته قوبل الرفض العماني للانضمام إلى أي اتحاد خليجي بشكل صادم من قبل الأشقاء والشارع في بعض دول المجلس، حيث لم يكن الهجوم على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي فحسب، وإنما تعداه إلى مستوى الصحف والمحللين.

الرفض العماني لفكرة الاتحاد جاء لعدة أسباب:

نظر الكثير من العمانيين إلى أن قيام الاتحاد جاء بسبب الصراع القائم في المنطقة بين إيران وبعض دول الخليج، والذي روّج له في تلك الفترة على أنه صراع طائفي بين السنة والشيعة، لطالما بقيت عمان بعيدة عن هذا الصراع، ودخولها إلى اتحاد هذه أحد موجهاته، سيؤدي إلى خلق بلبلة داخلية، عمان في غنى عنها.

استقلالية القرار السياسي الخارجي العماني، هذه الاستقلالية لا تخشى عليها عمان من الذوبان أو التأثر بقدر ما تخشى من الدخول في صدامات مع بعض الدول التي تعارض سياساتها الخارجية ما تعتبرها عمان ثوابت سياسية تشكلت عبر قرون من التفاعل السياسي العماني مع دول الجوار. أهم هذه الثوابت هو عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية، الأمر الذي لا تتبعه بعض دول مجلس التعاون، حيث برز دورها – أو تورطها إن شئتم – في الأحداث الداخلية التي تمرّ بها بعض دول ما يعرف بالربيع العربي. كما أن السياسة الخارجية للدول الأعضاء متباينة لدرجة كبيرة جداً أدت إلى حدوث أسوأ أزمة دبلوماسية بين دول المجلس منذ نشأته. وهنا أعود إلى اقتراح الدكتور بإنشاء مفوضية تعنى بمتابعة المصالح الخارجية لدول المجلس وأتساءل عن مدى جدواها في ظل هذا التباين

الشديد في المواقف، خصوصاً فيما يتعلق بالربيع العربي.

هنالك خيبة أمل عمانية من عدم فاعلية المشاريع التكاملية بين دول المجلس، خصوصاً بعد أن تقدمت عمان بمجموعة من المشاريع لحفظ أمن الخليج وقوبلت بالرفض من قبل أعضاء المجلس، أهمها: تكوين جيش خليجي موحد. كما أن مشروع العملة الموحدة والذي لم تشارك فيه عمان لم ير النور إلى الآن، وهذا ينبئ عمان عن مدى جدية دول المجلس للدخول في مرحلة متقدمة من التكامل الإقليمي.

المنطقة اليوم تدخل في طور إعادة تشكيل القوى، وهنالك بروز للدور الإيراني والذي تراه دول المجلس على أنه خطر يهدد أمنها، الأمر الذي أجاد الدكتور محمد في تفصيله في ورقته، وخشية بعض دول المجلس من التقارب الغربي الإيراني وانقطاع – حبال المودة – بين أمريكا وحلفائها في المنطقة. موقف دول المجلس من عملية إعادة ترتيب القوى متباين بشكل كبير، ففي الوقت الذي ترى فيه السعودية والبحرين تهديداً لأمنها الداخلي، ترى عمان والإمارات والكويت فيه فرصة لإعادة الاستقرار إلى المنطقة. كما أن عمان ترى أن هنالك فرصة لإحلال الاستقرار في المنطقة دون الدخول في صراع قد يؤدي في نهاية الأمر إلى خسارة جميع الأطراف مثلما حدث في الحرب العراقية الإيرانية التي أنهكت المنطقة وأدت إلى حدوث العدوان العراقي الغاشم على الكويت.

النقطة الأخرى التي أود أن أتحدث عنها هي أن الورقة لم تركز على عامل مهم من العوامل المؤثرة في قيام الاتحاد من عدمه، وهو أثر تغير التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون ولا أقصد بالتغير هنا وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة وأثرها في اتخاذ القرار السياسي الداخلي، وإنما يتعداه ليشمل التغيرات في طبيعة التركيبة السكانية من حيث العمر، حيث إن أعداد الشباب القادر على تعزيز زعزعة أمن واستقرار المنطقة في تزايد كبير جداً، وتمثيل رأيه داخلياً وخارجياً فيما يتعلق بالاتحاد ضروري جداً لضمان استقراره، فالأجيال الصاعدة بدأت تتجاوز مبدأ «الشيوخ أبخص» إلى مبدأ المطالبة بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وما لم تتم معالجة هذا الأمر بحكمة ورصانة فإن الوقوف خلف هذا الاتحاد من قبل الشباب لن يكون مرحباً به، خصوصاً وأن أنجح مجالات التعاون بين

دول المجلس في الفترة الحالية هي التعاون في المجالات الأمنية، أخص بالذكر الاتفاقية الأمنية الخليجية.

ختاماً، أود أن أتساءل حول بقية التداعيات من قيام الاتحاد الخليجي والتي لم تتم مناقشتها بشكل موسع إلى الآن، وأهمها التداعيات الاقتصادية والاجتماعية من نشأة الاتحاد أو عدمه.

يوسف الميمني:

شكراً د. محمد بن هويدن، سوف أبدأ مداخلتي بالحديث عن إحدى التجارب الأوروبية الصغيرة في معناها والكبيرة في تكلفتها الاقتصادية العالية جداً بين الدول الأوروبية، فكرة الاتحاد الأوروبي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت حتى تم تشكيل الاتحاد، واتفقوا على سياسات كبيرة وهامة جداً في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن بالرغم من ذلك لم يستطيعوا الاتفاق على عنصر بسيط جداً وهو (أفياش الكهرباء) بين دول الاتحاد، هناك 7 أنواع منها في الدول الأوروبية عقدت اجتماعات كثيرة بين الدول الأوروبية للاتفاق على توحيد شكل لأفياش الكهرباء، ومع الأسف حتى الآن لم يستطيعوا الاتفاق على شيء.

العبرة في هذه القصة أنه قد يكون هناك تباين في المواقف، ولكن يجب ألاّ نجعل هذا التباين هو الأساس في موضوع الوحدة الخليجية.

تباين المواقف واختلاف السياسات لا يؤدي إلى عدم الاتحاد، بل إن الأخطار المحيطة بنا تزداد ولا تنقص مع الأسف، ونحن بحاجة ماسة إلى أن نتفق على مواقف وسياسات مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونترك التباين لظروف كل دولة كما هو حادث في الاتحاد الأوروبي.

أسس مجلس التعاون منذ العام 1981 وحتى الآن هناك الكثير من الاتفاقيات والقرارات لم تنفذ، دعونا نسرع في تنفيذ الاتفاقيات والقرارات التي لم تنفذ.

جمعة بن صالح الغيلاني:

ورقة د. بن هويدن وافية وتضمنت الكثير من العوامل والجوانب المهمة التي يحتاج إليها الاتحاد الخليجي، وأعتقد أنه لا يوجد عاقل يرفض فكرة الاتحاد، الاتحاد ورد في النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، ولكن هناك كثير من العقبات تواجه دول المجلس.

الحرب العراقية – الإيرانية كانت ضمن التهديدات التي تعرض لها مجلس التعاون الخليجي ودولة الكويت تحديداً، وكان جانب الموقف الأوروبي والأمريكي في تلك الفترة أقوى مع دول المجلس، وكانت الإشارة منا للغرب لحثهم لإيجاد صيغة جديدة تحت مسمى مجلس التعاون الخليجي.

ومع الوقت استجدت عدة أمور منها تنامي الدور الإيراني، ووجود ما يعرف بـ «داعش»، وتراجع الدور الأمريكي والأوروبي، نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي الداخلي الأمريكي والأوروبـــي، إلى جانب تنامي علاقات مستترة بين إيران وأمريكا... كل هذه التحديات أدعى إلى دفع الاتحاد الخليجي إلى الأمام، خاصة أن دول المجلس عانت الكثير وتحتاج إلى اتحاد يجمعها.

يوسف الجاسم:

نعزي المملكة العربية السعودية وأنفسنا في دول مجلس التعاون الخليجي بوفاة القائد الاستثنائي الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – طيب الله ثراه، الذي رحل حاملاً سفر الإنجازات التاريخية لوطنه وشعبه وأمتيه العربية والإسلامية، وكذلك حاملاً آماله وأحلامه العملاقة نحو القيم والمفاهيم الإنسانية والحضارية والسياسية التي يحملها أمثاله من القادة العظام لوطنه ومحيطه الخليجي الذي أفنى آخر لحظات من عمره بالسعي نحو تماسكه.

خادم الحرمين الشريفين وموضوع منتدى التنمية لهذا العام وفي إطار الحدث الجلل بفقد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – طيب الله ثراه، فإنني كمواطن عربي خليجي عاصرت انطلاقة مجلس التعاون الخليجي وما بشر به ميثاق إنشائه لمثلي من أبناء هذا الإقليم الحيوي والهام من أن ذلك الكيان

الذي ولد بتاريخ 25 مايو 1981، سوف يتطور وينمو ويكبر ليحوّل التعاون بين دول الخليج ويصل به إلى مرحلة الاتحاد. وبودي كإنسان خليجي أن أتفاءل بما لمسته من خلال الكثير من المؤسسات الشعبية الخليجية، ورؤى النخب الخليجية المثقفة، في حين لم ألمسها من الحكومات أو الحكام في الخليج، منذ أن أطلق الملك عبدالله – رحمه الله صرخته في عام 2011 منادياً بالاتحاد، فقوة الشعوب في اتحادها وتوحدها، لذلك أشعر بخيبة أمل كبيرة أبعادها كالتالي:

لم تتمكن 35 عاماً من التنشئة في كيان مجلس التعاون على الرغم من كافة عناصر القوة والحاجة والتماثل والتكامل والتجارب الوحدوية في بعض دوله مثل السعودية والإمارات، والدفع والنضج بروح الاتحاد أن تسفر حتى عن عملة واحدة أو جيش موحد أو علم موحد، أو نشيد وطني موحد، بل أسفرت عن سيل هادر من المؤتمرات والدراسات واللجان والهيئات والأبحاث التي لم تسمن ولم تغن من جوع. فكيف بنا نحلم بتحقيق حلم الاتحاد؟

لم تتمكن مبادرة بحجم نداء الراحل الملك عبدالله آل سعود عام 2011 نحو ضرورة الاتحاد ببعث روح الإقدام بدول المجلس إلا نحو مزيد من الانكفاء والتردد والتراجع، بل والتهديد بالانسحاب إن ذهبت دول المجلس نحو الاتحاد.

في ظني أن غياب القائد الكبير قد وارى الثرى مع جثمانه الطاهر، جثمان ندائه للانتقال بدول المجلس من التعاون إلى شكل من أشكال الاتحاد.. وعلى أجيالنا لقرن قادم أن تنشغل مثلنا بحلم لم يتحقق ولنبحث في شأن آخر.

د. فيصل العتيبي:

ملاحظتي على ورقة د. بن هويدن، أن الورقة لم تتطرق لسؤال: لماذا نتحد، فالهدف من الاتحاد هو تحقيق القوة، والورقة تجاهلت أرقاماً في الاقتصاد، والسكان، والحيز الجغرافي.

والورقة لم تشر بوضوح إلى أن انعكاس الاتحاد على دولة مثل المملكة العربية السعودية، وهي صاحبة الاقتراح، في معياري الحاجة والمنفعة، الورقة تطرقت إلى نظريات في السياسة لها محلها من الاعتبار، ولكن ما هو انعكاس ذلك على المملكة.

والقضية الأخرى، الهاجس الأمني، لم تحدد الورقة ما هو، هل هو الهاجس الأمني الداخلي (الجنائي)، أم هو الهاجس الأمني الدولي (العسكري)، وهذا يعني أن هناك عبئاً على المملكة العربية السعودية عليها تحمله.

قضية أخرى تطرّق إليها الدكتور عبد الخالق، وهي أن الاتجاه نحو الاتحاد ربما يكون حتمياً، ولكنه لم يتناول معايير مهمة مثل التاريخ والجغرافيا والسكان وقوة الاقتصاد وجميعها لا تمثل ندية بين دول الخليج، ولكنها تمثل أختاً كبرى قد تتماهى في داخلها دول الخليج عندما يحدث هذا الاتحاد.

أخيراً، إن قضية الحل الوسط الذي يتحدث عنه د. بن هويدن هو واقع ولمسنا منه الكثير من الأحداث الفعلية كالسوق الخليجي المشترك، تماهي دول الخليج في الدخول والخروج، الواقع الثقافي والاجتماعي في دول الخليج واقع واحد، وأخيراً، هذا الحلم الوردي (الاتحاد) يجب أن يعكس بالأرقام حتى نعرف هل سيؤدي إلى قوة أم إلى ضعف وتتحمل إحدى الدول العبء الأكبر.

بهية الجشي:

أشيد بورقة د. بن هويدن، لفت نظري فيها بعض النقاط منها: «تمثلت أهداف مجلس التعاون في السعي لتحقيق أنظمة متماثلة في مختلف الميادين: الشؤون المالية والاقتصادية والجمارك والتجارية والمواصلات، والتعليمية.....» وهذه بعض أهداف مجلس التعاون، وكنت أتمنى تحليل مدى تحقق هذه الأهداف.

أتفق في أن كثيراً من الملفات مازالت عالقة في مجلس التعاون، ولو تمت معالجتها بطريقة إيجابية فقد نصل إلى مرحلة توازي مرحلة الاتحاد، نطرح مسألة الاتحاد وهناك ملفات عالقة أو لم يتحقق منها إلا جزء يسير في مجلس التعاون، ومنها هذا التكامل الذي تم ذكره في ورقة د. بن هويدن.

النقطة الأخرى (الهاجس الأمني) هو أحد المنطلقات للمجلس، وكذلك الحال في الاتحاد الأوروبي.

النقطة الثالثة، ظلت فكرة الاتحاد فوقية لم تطرح على المستوى الشعبي أو

المجتمع المدني، ولم تناقش أو تحلل، وبقيت فكرة غامضة، وأرى أن مؤسسات المجتمع المدني لم تأخذ دورها في مناقشة هذه الفكرة، هل منظومة مجلس التعاون الآن فيها مجال للتطوير بحيث نصل إلى مرحلة الاتحاد أم لا؟

سؤال للدكتور بن هويدن، هل تعتقد أن تقوية مجلس التعاون الحالي وتفعيل دوره من الممكن أن يكون بديلاً لفكرة الاتحاد أم لا؟

د. ناصر الصانع:

نشكر إدارة الملتقى على التئام الشمل مرة أخرى، استوقفتني بعض العبارات، منها كلمة د. عبد الخالق (الجنين)، فأي جنين هذا وعمر الاتحاد 35 سنة، ولكننا كنخب لا بد أن يكون لدينا اطروحات.

كذلك كلمة د. بن هويدن (تفعيل) ماذا نفعل بعد كل هذا الزمن من عمر الاتحاد، لا بد أن يكون هناك اتفاق على سياسات المجلس، وأين هو دور الشعب، وأذكر فكرة للدكتور أحمد الربعي (رحمه الله) بوجوب جهة تستطلع آراء الشعب في أي قرار لمجلس التعاون، هناك مجلس استشاري، ولكنه من دون صلاحيات.

القيمة النسبية للخليج ضعفت، هناك تحالفات أخرى، والبديل هو أن يكون للشعوب دور ومؤسسة، وهذا هو التفعيل المنشود.

عبيدلي العبيدلي:

يستهل الدكتور محمد بن هويدن ورقته الموسومة بـ «مستقبل التكامل السياسي الخليجي»، بمقدمة نظرية موثقة تهدف، كما تقول الورقة، «إلى وضع إطار علمي لفهم واقع ومستقبل التكامل السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي من أجل المساعدة في بلورة الأفكار لتطوير حال التعاون بين دول المجلس بشكل علمي ومنطقي بعيداً قدر الإمكان عن الميول العاطفية».

يمهد بن هويدن لرؤيته تلك بمقدمة نظرية مكثفة تحاول أن توصل لتجارب الانتقال من حالة الدولة المستقلة إلى مستوى الانضواء تحت شكل من أشكال

«التكامل الإقليمي». ويرصد من خلال ذلك مجموعة من التجارب التي أخذت بواحد من أشكال هذا التكامل: التكامل الفوق قومي بشقيه الفيدرالي، والوظيفي، ومنه ينتقل إلى شكل التكامل الحكومي، بعرض تطبيقاته الثلاثة، النظرية الواقعية والواقعية الجديدة، نظرية النظام، نظرية الكونفيدرالية، وأخيراً، التكامل السياسي.

بعدها يلج بن هويدن ساحة «مستقبل التكامل السياسي الخليجي» من بوابة استعراضه بشكل مكثف «لمجموعة الشروط العامة التي من الواجب توافرها لضمان نجاح التكامل السياسي الإقليمي بين الدول»، واضعاً يده على السبب الرئيس وراء مشروع مجلس التعاون الخليجي، إذ يعتبر بن هويدن «العامل الأمني هو المحدد الأساسي وراء قيام المجلس بالدرجة الأساسية، والمتمثل في العمل المشترك على مواجهة الأخطار التي كانت مُحدقة بالمنطقة خلال تلك الفترة، والمتمثلة في الوجود السوفييتي في أفغانستان والتهديدات الشيوعية للمنطقة، والثورة الإسلامية في إيران وسعيها لتصدير فكرها، والحرب العراقية – الإيرانية وإمكانية اتساعها».

إنني إذ أتفق مع الباحث في تشخيصه لهذا السبب، فإنني ألفت النظر إلى أنه غاب عن الورقة تحديد ما هي الصيغة المثلى لتحقيق هذا الهدف. فقد أغرق الباحث القارئ في رمال الهاجس الأمني الخارجي أولاً، وحصره في السبل والنظم التقليدية لتحقيقه ثانياً. تأسيساً على ذلك، أرى أنه غابت عن الورقة مسألتان أساسيتان لهما علاقة مباشرة بقضايا الأمن القومي: الأولى منهما أن أي اختراق أمني، حتى وإن كانت وراءه أطراف خارجية، إنما يبدأ من إيجاد فجوة في جدار الولاء الوطني القائم على التماسك الاجتماعي بين مكونات المجتمع أولاً، وتكامله سياسياً في إطار معادلة صحية تنظم العلاقة بين تلك المكونات والسلطة القائمة، بما تسيره من مؤسسات وإدارات ثانياً وليس أخيراً. أما الثانية، وهي الأخرى داخلية، فتقوم على قدرة السلطة القائمة على زرع، ورعاية درجة عالية من الولاء الذي تبديه فئات المجتمع المختلفة، بغض النظر عن موقعها في هرم التراتبية المجتمعية تجاهها، أو انتماءاتها الدينية أو المذهبية في إطار الدين الواحد.

أنطلق في ذلك من فرضية منطقية ترى تناسب الأمن الوطني سوية وطردياً مع التماسك الاجتماعي، والولاء السياسي.

ينقلنا ذلك إلى نقطة أخرى في غاية الأهمية، وهي في جوهرها محصلة للقضيتين السابقتين. فنجاح السلطات الخليجية في تحقيق أفضل أشكال الأمن وأكثرها فاعلية، رهن بقدرتها على تجسيد سلوكيات المواطنة الصالحة، التي تعرّفها الكثير من المصادر بأنها «شعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من المخاطر المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد، وتتمثل في الجانب السلوكي الظاهر المتمثل في الممارسات الحية التي تعكس حقوق الفرد وواجباته تجاه مجتمعه ووطنه والتزامه بمبادئ مجتمعه وقيمه وقوانينه، والمشاركة الفعالة في الأنشطة والأعمال التي تستهدف رقي الوطن والحفاظ على مكتسباته».

إن غياب المواطنة، وعلى وجه التحديد المواطنة الصالحة، يفتح ثغرة واسعة في منظومة الأمن الوطني لأي تكتل إقليمي سياسي، بما في ذلك تكتل من نمط مجلس التعاون الخليجي. ومن ثم، وهو أمر لم ترد الإشارة له في الورقة، هناك حاجة ماسة لتنمية مفهوم المواطنة، وعلى نحو خاص المواطنة الصالحة لتحقيق الهدف الأمني الذي يقف، كما جاء في الورقة، وراء دعوات تأسيس واستمرار مجلس التعاون الخليجي، بغض النظر عن صيغته، سواء في شكلها البدائي القائم، أو ذلك الاندماجي المتقدم.

بقيت نقطة أخيرة وهي النتيجة التي خرجت بها الورقة والتي نصت على أن « الصيغة الأمثل لمستقبل التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في الحل الوسط بين وجهتي النظر أعلاه، باعتبار أن الحل الوسط هو الحل الأمثل المقبول خليجياً لدى الجميع. ويتمثل هذا الحل في تفعيل مجلس التعاون الخليجي القائم في مجموعة من المجالات التي لا تفقد الدول من خلالها سيادتها بشكل كبير وواضح».

يخفي القبول بهذه الصيغة في طياته خطرين رئيسيين: أولهما القبول بالأمر الواقع، ورفض التطور، والذي هو سنة الكون. فبغض النظر عن مدى استجابة الواقع الحالي للظروف التي واكبت قيام مجلس التعاون، فإن من الخطأ القبول بما يمكن أن يطلق عليه «مكانك راوح». فالحياة نهر جارٍ متغير يجرف في طريقه كل ما هو ساكن يحاول أن يقف في طريقه، ومن ثم فليس هناك مجال لاستمرار

الصيغة الراهنة، دون أن يفهم من ذلك أنها دعوة للتفكيك، ففي ذلك أيضاً عودة للخلف، وهو أمر مناقض لحركة التاريخ. فالمطلوب المحافظة على القائم والعمل على تطويره إيجاباً نحو الأمام.

الخطر الثاني، هو استمرار الهاجس الأمني على أنه المحرك الرئيس لمسيرة مجلس التعاون، ووقود محركه. فقد آن أوان تجاوز الهاجس الأمني والوصول إلى أهداف التنمية بقنواتها المتكاملة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمتى ما تحققت التنمية على النحو العصري المتكامل، تحقق بشكل تلقائي الهدف الأمني، دون الحاجة إلى وضع العربة أمام الحصان، أي بتغليب أسبقية الأمن على متطلبات التنمية.

من هنا ليس هناك، كما تدعو الورقة، ما يفرض «على دول الخليج العمل بشكل مشترك في مجال الأمن الدفاعي ووضع استراتيجية مشتركة قادرة على ردع تلك الأخطار قبل حدوثها»، اللهم إلا إذا كان المقصود من هذه الدعوة، غض الطرف عن قضايا التنمية، وعدم البدء في مسيرة تنموية شاملة تضع مصلحة الوطن والمواطن في أعلى درجة سلم أولويات دول المجلس، كل على حدة، وقيادة المجلس على نحو جماعي، وهو أمر أشك في غيابه عن نظر كاتب الورقة، بل أنا على ثقة مطلقة بأنه من بين المنادين بها.

هذا يقودنا إلى نقطة في غاية الأهمية وغابت عن محتويات الورقة، وهي ضرورة الاستمرار في الأخذ بمنهج وسياسات التدرج، والتدرج السلمي في أية خطة للانتقال من الحالة الخليجية البدائية القائمة إلى تلك الراقية التي نتحدث عنها، ويتطلع نحوها المواطن الخليجي. والمقصود بذلك رفض سياسات حرق المراحل، وهو ما عانت منه الكثير من التجارب الوحدوية العربية المشابهة.

وفي نهاية الأمر، لا بد من التنويه بأن نجاح أي من مشروعات التطوير والارتقاء، تبقى ناقصة، بل ومبتورة، ما لم تراع في تطلعاتها الفضاء الاستراتيجي الحاضن لأي مشروع تكاملي خليجي، وهو الفضاء العربي، الذي شكل غيابه خلال العقود السابقة، أحد عوامل تلكؤ مسيرة مجلس التعاون الخليجي.

ليست هذه دعوة للقفز على الواقع، ولا حرق المراحل، كي لا يعاني المجلس

مثالب تجارب تكاملية عربية فاشلة أخرى، لكنها بالقدر ذاته، تنطلق من خلفية استراتيجية تراعي الخلفيات الثقافية، وتأخذ في الحسبان التكوين الحضاري لحوض الخليج العربي. فليس هناك ما يمكنه أن يقف في وجه الأطماع الصهيونية في ثروات الخليج العربي، ولا التهديدات العرقية الفارسية لسكانه، ولا الأحلام التركية في استعادة مكانته الإسلامية، من علاقات عربية تكاملية ناضجة قابلة للحياة، وفي وسعها سدّ الكثير من الثغرات، وفي مقدمتها الأمنية، التي يعانيها بناء صرح مجلس التعاون الخليجي اليوم.

وربما جاء الحراك العربي الذي عصف بالمنطقة العربية، كي يكرس من جديد أهمية التفات مجلس التعاون نحو فضائه العربي، إن هو أراد بناء نظام أمن قومي متماسك، قادر على حماية البلاد، ويحمل في أحشائه مكونات نموه وتطوره، بدلاً من انكفائه وتعثره.

الدكتور حمد بن عبدالله الريامي:

لا بد لي في مستهل التعليقات الموجزة أن أسجل إعجابي بالتحليل العلمي العميق والمبسط في الوقت ذاته ليتناسب مع أناس غير متخصصين في العلوم السياسية وفي استراتيجيات ومقومات وصيغ الاتحاد والتكامل بين الدول. وهنا أسرد لكم ما تبادر إلى ذهني من ملاحظات وتعليقات بعد اطلاعي على الورقة هي أقرب إلى الاستفسارات منها إلى الملاحظات الناقدة أو المحللة أو المفندة، والتي تتجاوز قدرتي كمتابع غير متخصص في هذا المجال الهام من مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فاسمحوا لي أن ألخص ما خطر لي من ملاحظات في موضوع الورقة في النقاط التالية:

أولاً: لا شك أن التكامل السياسي يتطلب تكاملاً اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، وأن نجاح أي تكامل سياسي يعتمد في المقام الأول على النجاح المحقق في التكامل في المجالات الأخرى سالفة الذكر، وليس على المدة الزمنية التي قضاها التكامل الإقليمي، وهو ما أكده الدكتور معد الورقة من خلال استعراضه للنظريات والأدبيات السائدة في هذا المجال.

انطلاقاً من هذه القاعدة أو النظرية فإننا نطرح تساؤلنا حول مدى جاهزية دول مجلس التعاون لتكامل سياسي سواء من خلال صيغة «اتحاد» أو غيرها من الصيغ؟ أو بالأحرى متى تتوقعون أن تحدث هذه الجاهزية في ظل الأوضاع الحالية من التباين والفرقة؟ وما هي تقديراتكم لمتطلبات المرحلة القادمة لتحقيق التكامل السياسي بين دول المجلس بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على إنشائه كمجلس للتعاون؟

ثانياً: لفت نظري أن أهداف مجلس التعاون المدرجة في الورقة لم تتضمن هدفاً مستقلاً عن التعاون أو التنسيق في المجال الأمني، بالرغم من أهمية ذلك كعامل أساسي من العوامل والمحددات التي كانت وراء قيام المجلس بالدرجة الأساسية.

ثالثاً: استعرض الدكتور معدّ الورقة نماذج للإنجازات التي حققها مجلس التعاون في مختلف المجالات حتى الآن ملخصاً إنجازاته الأمنية والسياسية في توحيد المواقف تجاه كثير من القضايا كالوجود السوفييتي في أفغانستان، الحرب العراقية – الإيرانية، الثورة الإيرانية، غزو الكويت، احتلال العراق، محاربة الإرهاب، أحداث البحرين.... إلخ، كما أوجز الإنجازات الاقتصادية في الاتحاد الجمركي، التوجه نحو الوحدة النقدية، زيادة حجم التجارة البينية... إلخ، الواقع أن تحديد المواقف المشار إليها كإنجازات، كان تجاه كثير من القضايا (ولا نقول كلها) موقفاً تابعاً ومؤيداً وممولاً لمواقف دولية أو إقليمية لها حساباتها وأجندتها الخاصة، ولم يكن متوحداً إطلاقاً من مواقف أصيلة تعبر عن سياسات ومصالح الدول الأعضاء جميعها أو تعبر عن طموحات وتطلعات شعوبها.

أما على الصعيد الاقتصادي فكنت أتمنى أن تتضمن الورقة مؤشرات كمية للإنجازات الاقتصادية التي تحققت في مجال التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال حجم التجارة البينية كمية وقيمة، ومعدلات الزيادة فيها، ومقارنتها بإجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء فيها، ومقارنتها بإجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء خلال الأعوام الماضية، وكذلك أرقام الاستثمارات المشتركة، وحجم حركة رؤوس الأموال والقوى العاملة الخليجية بين الدول الأعضاء، وما تحقق من مقومات وعناصر السوق الخليجية المشتركة... إلخ.

وذلك بدلاً من التركيز على الاتحاد الجمركي الذي لم يقم إلاّ على الورق والتوجه نحو الوحدة النقدية الذي لم يكلل بالنجاح.

أنا لا أنتقص مما تحقق حتى الآن على الصعُد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكني أقول إنه دون طموح الشعوب الخليجية، خاصة أنه قد مرّ على تأسيس مجلس التعاون ما يزيد على ثلاثة عقود من الزمان، وهي فترة ليست بالقصيرة. وأقول إنه أقل بكثير مما يمكن أن تؤسس على قاعدته مرحلة متقدمة من التكامل السياسي بأي درجة من درجات النجاح.

رابعاً: أوردت الورقة عوامل وتطورات في غاية الأهمية على الصعيد الأمني والتي أشار الدكتور إلى أنها تفرض على دول الخليج العمل بشكل مشترك في مجال الأمن الدفاعي ووضع استراتيجية مشتركة قادرة على ردع تلك الأخطار... إلخ.

وبينما أرى أن جميع هذه التطورات تمثل أهمية خاصة، وتستدعي البحث والتقصي والتحليل لكيفية مواجهتها، فقد توقفت بصورة خاصة عند «الخوف من الانكشاف الأمني الخليجي في حالة تراجع الدور الأمريكي في المنطقة لا سيما في الانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان وما يذاع حول إمكانية تحول اهتمامها نحو شرق آسيا. وكذلك عند احتمال تخلي الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عن بعض تعهداتهما بحماية منطقة الخليج.

إن التحول في الاستراتيجية الأمنية والسياسية للولايات المتحدة في هذه المرحلة من ولاية الرئيس أوباما لم تعد سراً ولا محل تخمين أو تكهنات، فهي أصبحت ظاهرة للعيان من خلال تراجع أو تردد الدور الأمريكي حول الصراع في سوريا ودول الربيع العربي، وأخيراً قضية أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا التي بدأت تستعيد مكانتها كقطب عالمي بقوة وسرعة لم تكونا متوقعتين حتى وقت قريب..

وإذا كنا في الماضي نعوّل على مصالح أمريكا في الخليج باعتبار أن ما يقارب من نصف الاحتياطي العالمي من النفط يقبع تحت صحرائه، وأن الاقتصاد الأمريكي والعالمي لا يتحركان بنفس المعدلات من دون إمدادات النفط الخليجي.

فها نحن نشهد نفطاً غير تقليدي (النفط والغاز الصخريين) تنتجه أمريكا

بكميات يتوقع المراقبون أن تكفيها ذاتياً قريباً، وربما تصدّر في مراحل لاحقة إذا ما تم التقدم المنشود في تقنيات وتكاليف الإنتاج، وها نحن نشهد اليوم أن أمريكا أكثر اعتماداً على فنزويلا لتأمين احتياجاتها من النفط، كما نشهد اليوم جهوداً وأبحاثاً وتجارب لإنتاج الطاقة النظيفة المتجددة من الشمس والرياح والأمواج وغيرها، بالإضافة إلى الطاقة النووية.. وكلها تسير الآن في طريق أبحاث خفض الكلفة للتقليل، بل والاستغناء مستقبلاً عن الاعتماد على النفط التقليدي.

كل هذا يؤشر على احتمالات تراجع الأهمية الاقتصادية للمنطقة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي في السياسة والأمن العالميين، وكلنا ندرك أن مجلس التعاون لم يكن قادراً في يوم من الأيام على الدفاع عن نفسه بقدراته الذاتية بالرغم مما ينفقه من مليارات (بل تريليونات الدولارات) في شراء الأسلحة المتطورة وتجييش القوة البشرية. هذه المخاطر لا تفرض على دول الخليج مجرد العمل المشترك في مجال الأمن والدفاع فحسب، وإنما أيضاً إعادة النظر في منظومة مجلس التعاون على وجه العموم ومسألة الأمن على وجه الخصوص.

خامساً: خلص الدكتور معدّ الورقة من تحليله للمخاطر الأمنية التي تهدد المنطقة إلى ثلاثة خيارات هي: خيار إعادة إحياء فكرة الجيش الخليجي الموحد... إلخ.

وخيار تقوية قوة درع الجزيرة الحالية بشكل أكبر وأقوى مما هي عليه الآن لجعلها قوة عسكرية قادرة على مواجهة المخاطر.

وخيار إنشاء منظمة دفاعية على غرار منظمة حلف (الناتو) تضم دول المجلس، بالإضافة إلى الدول الفاعلة كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا أو حلف الناتو وبعض القوى الإقليمية الحليفة للدفاع عن أمن واستقرار المنطقة.

وإذا كانت من ملاحظات حول هذه الخيارات فهي تتلخص فيما يلي:

يلاحظ استبعاد البعد العربي تماماً من الخيارات المطروحة للترتيبات الأمنية لمنطقة تعتبر من أهم المناطق العربية والتي تؤثر وتتأثر، بلا شك، بما يجري في محيطها العربي، إن ما يجري في العالم العربي حالياً من هوان وفوضى يجب ألا

يثنينا عن مجرد التفكير في البعد العربي ونحن نقلب الخيارات الأمنية لمنطقة الخليج.

ربما يكون الخيار الثالث المتعلق بإنشاء منظمة دفاعية تضم دول المنطقة مع قوى فاعلة ومؤثرة وقادرة أمنياً على المستوى العالمي (كالناتو) هو الأكثر أماناً وفاعلية وسهولة من الناحية العملية على الأقل في مرحلة الإنشاء، لكن دعونا نطرح بعض التساؤلات والتحفظات على النحو التالي:

أ) ستفقد دول الخليج كأعضاء وكمجلس استقلاليتها في اتخاذ قراراتها وسياساتها واستراتيجياتها الأمنية في ظل وجود شركاء أقوياء وذوي نفوذ في المنظمة المشتركة التي سيعمد هؤلاء الشركاء من خلالها إلى تمرير سياساتهم وخططهم الأمنية وفقاً لما يخدم مصالحهم في المنطقة وسيطرتهم عليها تماماً.

ب) ستدفع دول الخليج ثمناً باهظاً لهذه الشراكة من خلال الابتزاز الغربي لها من مفهوم أن هذه المنظمة ما قامت إلا للدفاع عن الطرف الضعيف (دول الخليج) الذي يجب أن يدفع ثمن شرائه للأمن والدفاع عنه من خلال تغطية كافة نفقات هذه المنظمة بما في ذلك أسلحتها وعتادها.. إلخ.

ج) قد يؤدي قيام منظمة كهذه إلى قيام كيانات ومنظمات أمنية أخرى للدفاع عن مصالحها التي تراها متضاربة مع الوجود الأجنبي في المنطقة، الأمر الذي يجعل المنطقة في حالة توتر دائم.

د) إن قيام منظمة كهذه تشارك فيها أمريكا ودول غربية في المنطقة في وقت تشهد فيه المنطقة تغيرات سياسية غير مسبوقة ليس أقلها صعود الإسلام السياسي وتغلغل القاعدة والحركات الإسلامية المتطرفة في كثير من دول المنطقة، والمزاج العام للجماهير العربية المعادي للغرب عموماً ولأمريكا على وجه الخصوص نظراً لسياستها المدمرة في العراق ووقوفها مع إسرائيل ومساندتها للأنظمة التي تخدم مصالحها دون اعتبار للجماهير ولحقوق الإنسان التي تتغنى بها... إلخ.

إن قيام مثل هذه الشراكة في هذا الوقت الملتهب من شأنه أن يزيد من حدة الرفض للغرب ولوجوده في المنطقة ومن شأنه أن يرفع من وتيرة التطرف والتمرد والفوضى التي قد تمدّ تعاطفاً شعبياً في مثل هذه الظروف وما يتبع من أعمال

إرهابية تصعب مواجهتها دون عواقب وخيمة..

ه) مع اختلاف الرؤى والمواقف بين دول المجلس فيما بينها من جانب وبينها وبين الدول الحليفة من جانب آخر تجاه كثير من القضايا السياسية والأمنية على الصعيدين الإقليمي والدولي.. نتساءل حول من سيقود هذه المنظمة أو الحلف، ومن سيضع استراتيجياته وخططه ومن سيتخذ القرار النهائي في تدخلاته الأمنية وطبيعتها وحدودها ما دامت هذه المنظمة تتكون من كيانات متعددة ومستقلة ومتباعدة المواقف في كثير من القضايا وفي كثير من الأحيان؟

عبد الخالق عبدالله

أعتقد أن مجلس التعاون ليس بجنين، المجلس عمره أكثر من 33 سنة، وقد أنتج جنيناً، هناك جنين في رحم هذه المسيرة وهو (الاتحاد) عندما أعلن الملك **عبدالله** – رحمه **الله** – هذا المشروع منذ عام 2011.

ونأخذ مثلاً لهذا، الاتحاد الأوروبي، الذي بدأ صغيراً وكبر وأصبح اتحاداً اقتصادياً وتدرج حتى أصبح على ما هو عليه الآن، وهذا التدرج هو طبيعة أي مسيرة اتحادية اندماجية إقليمية في العالم، ينتقل من طور إلى طور، لذلك أرى أن قيام الاتحاد الخليجي أمر حتمي وقادم لا محالة، ولن يدفن أو يوأد مشروع الاتحاد، لأنه تخطى وتجاوز إرادة الدول والشعوب، أحياناً يكون بطيئاً أو مملاً، ولكن هناك درس من تجربة اتحاد دولة الإمارات (44 عاماً)، وهو أن الاتحاد لا يأتي بجرة قلم، وإنما يأتي بتفاوض ونقاشات وأخذ وردّ وتنازلات وتفاهمات وأحياناً بخلافات، التجربة صعبة وهناك تنازلات ولجان تعقد لفترات طويلة لسن قانون بسيط.

سيظل الاتحاد بطبيعة حكوماتنا ومجتمعاتنا فوقياً ونخبوياً، بين الأسر، هكذا بدأ النظام الأساسي لا يتحدث عن الشعوب مطلقاً، ولكنه يتحدث عن روابط، وبالتالي سيظل هكذا إلى أن تأتي إرادة الشعوب، وحتى عند ذلك أحياناً تتراجع الشعوب عن الاتحاد، فالشعوب ليست دائماً تواقة للاتحاد وكثيراً ما تكون الشعوب المستقلة تدفع للانفصال.

د. محمد بن هويدن:

شكراً لوجهات النظر المختلفة، وهذا هو المطلوب. هناك استحقاقا للرأي والرأي الآخر، وأود أن أعلق أولاً على بعض الأمور التي طرحها د. عبد الخالق عبدالله، فيما يتعلق بالتداعي في المسيرات الاتحادية هي حقيقية، وتتعلق بفلسفة الخطوة خطوة، وهذه النظرية تتحقق عندما يكون هناك نجاح فينتقل للطرف الآخر، ويصبح هناك تأثير، وبالتالي عندما يكون هناك إخفاق لن يتحول أو يتأثر الطرف الآخر، وفي الحالة الخليجية هناك إخفاق، ولكنه لا يمكن أن يؤثر في الطرف الآخر.

فإذا كان هناك إخفاق اقتصادي كيف يمكن أن يكون تأثير هذا الإخفاق الاقتصادي على الجانب السياسي؟ لا يمكن بالطبع، المقارنة مع الاتحاد الأوروبي جميلة ورائعة، الأوروبيون انتهجوا نهج الخطوة خطوة، بحيث يتجهون من موضوع تقني اقتصادي معين إلى موضوع تقني اقتصادي آخر ينجحون فيه ثم يتحولون إلى خطوة أخرى حتى يصلوا إلى ما يريدون، هناك يكون التأثير ناجحاً.

في الحالة الخليجية فلسفة أو فكرة التأثر فيها بنظرية الخطوة خطوة، تؤكد أننا بحاجة للنجاح، نحن لسنا مهيئين للاتحاد، مازلنا بعيدين كل البعد عنه، كيف تذهب للاتحاد وهناك خلافات في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، وهذه ليست مجالات سياسية، فكيف يمكن أن نتحدث عن الاتحاد ونحن مجزأون في عدة قضايا؟

ما هو الحل؟ أولاً لا بد من الاحتذاء بنهج الخطوة خطوة لحل الخلافات التقنية إلى أن يتحقق النجاح، ومن ثم تتحقق نظرية التأثير في سائر القضايا.

الأوروبيون الآن يتحدثون عن دستور ورئيس أوروبي، وهذا أعلى مراحل التكامل (التكامل السياسي) بعد أن نجحوا في كافة أنواع التكامل بينهم.

عن الخلاف الخليجي – الخليجي، هذه الدراسة كتبتها منذ أكثر من عامين، هذا قبل الخلافات في مجلس التعاون، وقد غطيت هذا الجانب بذكر ما يلي: «بالإضافة إلى أن وصول الخلافات بين دول الخليج العربية لدرجة سحب السفراء كما حدث في الحالة السعودية الإماراتية البحرينية مع قطر في مارس 2014، إنما يعطي مؤشراً على أن دول الخليج العربية مازالت لم تصل إلى المستوى المطلوب لإقامة

اتحاد فعلي فيما بينها».

ذكر موضوع تفعيل مجلس التعاون، وأرى أن هذا هو الحل، فتفعيل مجلس التعاون هو البديل عن فكرة الاتحاد في المرحلة الحالية، لا يمكن الاتجاه للاتحاد دون إدراك فكرته، لا بد أن يكون اتحاداً قوياً شكلاً ومضموناً.

الأخطار متعددة حولنا، هناك من يقول الخطر من إيران، وآخر يراه في العراق، وهكذا تختلف نظرتنا للتحديات من حولنا، وهذا أيضاً ما لاقته أوروبا منذ تأسيس اتحادها، وهذا دليل على أن تعدد الأخطار لا يمثل عائقاً، ولكنه يضفي أهمية على ضرورة تفعيل دور مجلس التعاون، وخاصة في الجانب الأمني، باعتبار أن الأمن هو الأساس، فجميع التنظيمات العالمية أو الإقليمية بدأت ونجحت وقامت لأن الأمن هو الهاجس والداعي للتكتل والتوحد في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن ثم الوصول لحالة من التكامل.

مجلس التعاون أسس لهاجس أمني، وقتها كانت الحرب الإيرانية – العراقية، وأفغانستان، وكان البعض وقتها يرى أن الاتحاد السوفييتي عدو، وفي الوقت نفسه كانت الكويت تقيم علاقات دبلوماسية معه، وكانت أفكار دول المجلس مختلفة، ولكن الهاجس الأمني وحّدهم وأسس مجلس التعاون.

وفيما يخص الحل الوسط، أقصد به الحل الوظيفي الذي تفقد فيه الدول جزءاً من سيادتها، وهذا الحل غير قائم، لأن دول المجلس لم تفقد سيادتها حتى الآن، حتى في الاتحاد الجمركي أو درع الجزيرة وغيرهما، نحن بحاجة إلى اتحاد وظيفي فوق قومي، فوق حكومات الدول، ومن هنا تكون الدعوة لتفعيل مجلس التعاون، بإنشاء مؤسسات وظيفية تعطى صلاحيات بحيث تصبح هذه المؤسسات ذات سيادة، تأخذ من سيادة الدول، وبالتالي يكون لها دور فاعل في جعل هذا التكامل الخليجي تكاملاً قوياً.

التكامل الوظيفي الخليجي هو الحل الوسط الذي أدعو إليه، ولا أدعو إلى الاتحاد لأنه مرحلة بعيدة عنا، نحن بحاجة إلى أن نفعّل ما نحن فيه أولاً، قبل أن نذهب إلى الاتحاد.

التكامل السياسي أخطر وأصعب مراحل التكامل، لأنه يوصل الدول لإقامة

دستور موحد ورئيس واحد وربما دولة واحدة وسياسة خارجية موحدة، هو أعلى وأكبر من كافة أنواع التكامل، لذلك ليس من السهل إقناع قادة الدول به.

التكامل السياسي يتحقق عندما تتحقق المصلحة الوطنية العليا لهذه الدول من خلاله، إذا اقتنع القادة بأن المصلحة العليا للدول من خلاله سيكون هناك تكامل سياسي.

ذكر الأخوة ضرورة مشاركة الشعوب في عملية تحديد مستقبل مجلس التعاون، وهذه حقيقة، فلا يمكن أن ينشأ اتحاد دون أن يكون للشعوب دور فيه، والمثقف جزء من الشعوب لا بد أن يكون له دور في هذا الإطار، نعم تفعيل مجلس التعاون تفعيل هيكلي، لأنه مرتبط بقناعة القيادات العليا أكثر من قناعة الشعوب التي تريد تكاملاً أكبر، ولكن التكامل السياسي أعلى من قدرة الشعوب.

ابتسام الكتبي:

شكراً للجميع، هناك شيء غائب عنا، ونحن في أدبيات العلوم السياسية، محدد هو: هل نحن نطمح لاتحاد كونفيدرالي، أم فيدرالي، نحن الآن اتحاد كونفيدرالي، ولكن الاتحاد الفيدرالي أصعب لأنه يتطلب توحيد السياسات الخارجية، حتى في تجربة دولة الإمارات تجاوزاً للإشكاليات ما بين الإمارات أعطيت استقلالية السيادة الاقتصادية لكل إمارة.

هناك إنجازات اقتصادية تحققت من الممكن أن تكون ليست بمستوى الطموح الذي نصبو إليه، وإنما جلد الذات غير مطلوب، هناك اختلاف كبير في الثقافات بيننا وبين أوروبا.

الجلسة الثانية

مستقبل الاندماج الاجتماعي الخليجي: المواطنة والهوية الخليجية

رئيس الجلسة: د. فاطمة الشامسي

معدّ الورقة: د. سوسن كريمي

التعقيب: د. منيرة فخرو

د. فاطمة الشامسي:

أرحب بكم في الجلسة الثانية من لقائنا السنوي، معدّ الورقة د. سوسن كريمي، ونعتذر لعدم تمكنها من الحضور لظروف طارئة، وسوف تقوم د. منيرة فخرو بعرض الورقة والتعقيب عليها.

تدور ورقة د. سوس حول الهوية الخليجية، وهذا هو البعد الاجتماعي لموضوع الندوة.

د. منيرة فخرو:

يؤسفني عدم حضور الدكتورة سوسن كريمي، ولكني سوف أختصر ورقتها المعنونة بـ «مستقبل المواطنة والهوية الخليجية» تبدأ الباحثة الورقة بمصطلحات وتعريف واستعراضات الأدبيات التي تحدثت عن الهوية والمواطنة، وتقول في البداية إنها قسمت الورقة إلى أربعة محاور، وفي نفس الوقت وضعت محوراً خامساً (التجنيس السياسي)، بدأت بالمحور الأول الهويات الموروثة (الطائفية والعرقية)، وقسمتها إلى أربع هويات على أساس (السنة والشيعة)، (السني العربي) و(السني ذي الأصول الفارسية (الهولي)، و(الشيعي العربي (البحراني)، و(الشيعي من ذوي الأصول الفارسية (العجمي)، ثم أضافت في قسم من البحث المجنسين وأغلبيتهم من العرب السنة، لكنها لم تدخل كثيراً في هذا الموضوع.

وتقول د. كريمي»أصبح الشباب البحريني يرى انتماءه الأولي والأساسي بصورة غير واعية للطائفة ومن ثم العرق، وبذلك يرى هويته الوطنية من خلال انتمائه الديني والعرقي». أجرت د. كريمي بحثاً بين شباب الجامعة (ذكوراً وإناثاً) وطلاب جامعة الخليج وبعض المعاهد الخاصة ما فوق الثانوي، أغلبيتهم من البحرين، والأقلية من الإمارات وقطر والكويت.

تقول «تغيرت ملامح الهوية والثقافة، خاصة خلال العقود السبعة الماضية، التي تعزز هذه الملامح من خصوصية الهوية المحلية لكل مجتمع خليجي». ورأت أن الشباب في البحرين ذو خصوصية مختلفة عن سائر شباب المجتمع الخليجي:

من الناحية الاقتصادية يرون أنهم الأقل ويريدون أن يكونوا في أوضاع متساوية مع شباب بقية دول الخليج من حيث الدخل.

وأيضاً يتميز الشباب البحريني بإرث النضال والعمل السياسي والنقابي والذي مازال مستمراً في البحرين وبصورة قوية مقارنة بباقي دول الخليج.

وضعية المرأة، حيث تمتلك البحرينية مساحة أكبر من الحرية في مختلف المجالات، وذلك على المستوى الشعبي والرسمي، وتتخوف من خسارتها عند تأسيس الاتحاد الخليجي.

الإرث الثقافي والفكري: يرى البحريني أنه سبق دول الخليج في التعليم وتأسيس النوادي الثقافية والحركات العمالية والنسائية. فيرى البحريني نفسه إنساناً مثقفاً، لكنه «مطحون» في مقابل الخليجي الذي ترعاه دولته وتدلله.

وتطرقت في المحور الثاني إلى قضايا التعليم: التبعية، المثالية، الجنوسة، وصراع القيم والازدواجية، وتكلمت عن أن الشاب في البحرين يتعلم مبكراً، ينظر إلى ماضيه من ناحية نوستالجية وحب (تقديس الماضي).

وتناولت قضايا الجندر، وتقسيم المجتمعات الأخرى بصورة مختصرة جداً، فمثلاً في الكويت تحدثت عن التميز بين الحضري والبدوي، والمحروم من الجنسية (البدون) في مقابل المواطن صاحب الجنسية، وفي دولة الإمارات تحدثت عن المواطن والوافد، وفي سلطنة عمان ضعف التعصب المذهبي مقابل التعصب تجاه العماني الأصيل والآخر، وهنا تقول «لا يعني ذلك أنها تمثل عائقاً كلياً في وجه المواطنة الخليجية، فالمجتمع الخليجي يمتلك من المقومات الثقافية والتاريخية والعقائدية واللغوية .... الكثير وهناك صفات تشابه كثيرة»، وهنا تتحدث عن الفرق بين الرجل والمرأة بنوع من الجندرية.

وتناولت التعليم في المدارس الحكومية في مقابل المدارس الخاصة، وكيف تعلم المدارس الحكومية التلقي بدلاً من التساؤل، وكيف انتشرت وازدهرت المدارس

الخاصة في الفترة الأخيرة، وعن مدارس المستقبل تقول إن أغلب المشاركين في التظاهرات وأحداث 2011 من مدارس المستقبل، وهذا يعني أنه هناك تعليم، كلما كان هناك تفاعل مع الأحداث.

وتطرقت في موضوع التعليم أيضاً إلى صراع القيم وازدواجية المعايير، تقول فيه هناك إحساس بالفشل في القضايا القومية العربية (كقضية تحرير فلسطين والحروب بالوكالة في الوطن العربي).

كما تقول إن الشاب الخليجي ينظر إلى مشاهير الفن الاستعراضي في الغرب وكأنهم المثل الأعلى وأنا أنتقدها في هذا.

وأيضاً الوفرة المادية تعتبر أهم من الكفاءة، وأننا مازلنا كدول ومجتمعات غير قادرة على إنتاج أبسط احتياجاتها، وهذه مقولة قديمة كنا نرددها دائماً.

بالنسبة للمحور الثالث هيمنة الثقافة الاستهلاكية، هناك استهلاك مادي في مقابل الكفاءة العلمية، وأصبح الخليجي يرى قيمته فيما يستعرضه وليس فيما يستملكه. وأتصور أن هذا تعميم.

المحور الرابع عن الإعلام الخليجي وصياغة الهويات الشبابية تذكر فيه أهمية الإعلام الرسمي وهو يصوغ الشخصية الخليجية، والإعلام الخليجي يمثل صوت السلطة سواء كانت سياسية أو اقتصادية، وقد فشل الإعلام الخليجي في أن يكون صوت المواطن الخليجي أو أن يوصل صوته.

أيضاً تقول: لعب الإعلام الخليجي دوراً في تعزيز الصور السلبية التي أسسها الاستشراق حول الإنسان العربي وروّجها الإعلام الغربي، فما يبيحه للرجل هو حرام على المرأة، فالعفة والشرف كلها مختزلة في جسد المرأة، لذا هي بحاجة لحماية الرجل لها وسيطرته عليها، بينما سلوكيات الرجل وعلاقاته فحولة ورجولة وقوة واستقلالية.

وأن الإعلام الخليجي يعكس مدى تفشي السلوكيات والممارسات الاستهلاكية في العائلة الخليجية، والخلاصة هنا أن الورقة بدأت بالتساؤل حول حقيقة فرضية الهوية الخليجية، وهل هي موجودة بين الشباب الخليجي الذي من المفترض أن يلعب دوراً رئيساً في إدارة المجتمع وبنائه وتنميته مستقبلاً. وإن كانت هذه الهوية

موجودة فعلاً فما هي المقومات التي تستند إليها؟

وعرضت الورقة عدداً من المقومات الموروثة المشتركة بين مجتمعات الخليج العربي ومنها: اللغة واللهجة، والعقيدة، ومنظومة التراث الشعبي، والتاريخ والدم والتزاوج بين العوائل. وشكلت تلك المقومات إرثاً ثقافياً خليجياً مشتركاً صاغت سمات بارزة (ولكن ليست مطلقة أو جامعة) لما يمكن تسميته بالهوية الخليجية بين الشباب.

وتقول إن الهوية تتغير وتتشكل استجابة أو كردة فعل للظروف المحيطة. وتطرقت الورقة أيضاً إلى العوامل التي تعصف بمستقبل هذه الهوية وتهدد إمكانية قيام اتحاد خليجي، تلك الموروثة منها كالتمييز الطائفي والعرقي والجنسوي والطبقي، وكذلك المعاصرة منها كمنظومة التعليم التقليدي وهيمنة الثقافة الاستهلاكية ودور «الوكيل الرسمي» الذي يلعبه الإعلام الخليجي في صياغة الهويات الشابة. واستنتج البحث ضرورة معالجة المنظومة التعليمية والإعلامية وقضايا التمييز على مختلف الصعُد لضمان تأسيس منظومة اجتماعية وسياسية واقتصادية وقانونية متكاملة تهدف إلى التحول التدريجي إلى الاتحاد الخليجي.

التعقيب

د. منيرة فخرو:

تهدف الباحثة إلى تقصي بعض من ملامح الهويات بين الفئات الشبابية في المجتمعات الخليجية ومقارنتها بالهويات الشبابية في البحرين، وعليه إمكانية بناء منظومة مواطنة خليجية مستقبلاً، وتقرّ في بداية البحث أن النتائج التي يتم التوصل إليها لا تمثل حقائق مطلقة لكل المجتمع، بل هي مؤشرات يمكن الاستناد إليها للتعرف إلى المجتمع الأوسع، وأن أغلبية عينة البحث هم من جامعة البحرين والبعض من جامعة الخليج والمعاهد الخاصة.

ثم تتطرق إلى بعض العوامل التي تصوغ هويات الشباب في المجتمع الخليجي المعاصر، وقسمتها إلى خمسة محاور هي:

– الهويات الموروثة (الطائفية والعرقية)، وتذكر الباحثة أن الهوية الطائفية تنقسم إلى الانتماء العرقي وتقسمها كالتالي: السني العربي والسني من أصول فارسية، والشيعي العربي والشيعي من أصول فارسية، ثم أضافت على هذه القائمة فئة المجنسين التي أصبحت مؤخراً كتلة تؤثر في تركيبة المجتمع، خاصة في البحرين، حيث بلغ مجموعها ما بين 90 إلى 100 ألف مجنس بالتقريب، معظمهم من أصول عربية سنية ومن البلوش السنة من باكستان، ولا يمكن تحديد عددهم بالكامل لعدم وجود إحصائيات رسمية.

أيضاً، ارتبطت حدة التمييز بين هذه الفئات بالصراعات الإقليمية والدولية أكثر منها بالصراعات الداخلية، ولم تبرز الباحثة دور الدولة في تكثيف حدّة الصراعات بين تلك الفئات، خاصة أن الدولة تواجه حركة احتجاجية ضخمة تطالب بالإصلاح ونشر الديمقراطية منذ التسعينيات من القرن الماضي، ولكنها

اشتدت وتأزمت مع اندلاع ثورات الربيع العربي.

ثم تتطرق الباحثة بصورة مختصرة إلى موضوع الهوية داخل المجتمع الكويتي والإماراتي والعماني ومدى اختلافها، لكنها تتدارك وتذكر أن تلك الهويات المختلفة لا تمثل عائقاً كلياً في وجه المواطنة الخليجية، فالمجتمع الخليجي يمتلك من المقومات الثقافية والتاريخية والعقائدية.... إلخ، من روابط القرابة أكثر من أي اتحاد إقليمي في العالم.

وبالنسبة لفئة الشباب في البحرين تجد هناك خصائص تميزه عن جيل الشباب في الدول الخليجية لأن لديه شعوراً قوياً بأنه مختلف إيجاباً وسلباً عن بقية شباب الخليج، وخاصة بالنسبة للوضع الاقتصادي الذي يتميز بالتفاوت الشديد بينه وبين معظم مواطني الخليج.

وتنتقل الباحثة إلى إرث النضال والعمل السياسي ووضعية المرأة، حيث تمتلك المرأة البحرينية مساحة أكبر من الحرية.

وفي محور قضايا التعليم: الجنوسة وصراع القيم والازدواجية في المعايير، ترى أن التعليم مازال قائماً على التعليم الديني القائم على الحفظ والتلقين، ولكنها تشدد على أن هذا النوع من التعليم يصنع أتباعاً وعبيداً وليسوا مفكرين ومبدعين. وأرى في هذا مبالغة؛ فالشباب لا يفكر كتابع أو عبد في معظم دول الخليج، خاصة مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في الإنترنت (الواتس أب – الفيس بوك.... وغيرهما)، تلك الأجهزة التي سهلت على الشباب التواصل مع العالم كله.

ثم تعدد الباحثة بعض قضايا التعليم وأهمها المثالية والفكر الذي يصور للطالب العالم المثالي في الماضي، ولم تذكر الباحثة عنها تأثير وضع البحرين كمركز سياحي في الخليج وما يتبعه من انفتاح على الثقافات الأخرى، وتقارن باختصار ما يحدث في البحرين مع ما يحدث في المجتمع الكويتي، خاصة قضية البدون في مقابل المواطن، وترى التميز في الإمارات بين المواطن والوافد، بينما في عمان يكون بين المواطن الأصيل، والآخر من ذوي الأصول العربية أو من غير الأصول العربية خاصة الإفريقية.

وتذكر الباحثة أن تلك الفروق تمثل عائقاً، وتشدد على أن هناك فصلاً طبقياً

شاسعاً بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، بالرغم من كون البحرينيين قد تخرجوا من مدارس حكومية، وفي رأيي هذا ينطبق على الماضي في زمن الآباء، أما الآن ومع انتشار المدارس الأجنبية والخاصة في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، فقد ظهرت فئة شبابية متفتحة تتواصل مع الشباب في كل أنحاء العالم.

ثم تنتقل الباحثة إلى موضوع القيم وازدواجية المعايير، خاصة بالنسبة للعلاقات مع الوافديين والأقليات الدينية والعرقية.

وتذكر أن الشباب الخليجي ينظر إلى مشاهير الفن الاستعراضي في الغرب كمثل أعلى ويقلدهم، وهنا أخالف الباحثة الرأي فالأغلبية من الشباب غير ذلك، ربما هو مرتاح أكثر من الجيل الذي سبقه، مع تجديدات العصر ويساعده في ذلك توفر السيولة النقدية. ولا أوافق الباحثة حول إحساس الشباب بالدونية الذي أسس لحالة التبعية بين الشباب الخليجي، فهو يحاول تقليد ما يراه ناجحاً لدى الغرب.

وثالثاً، موضوع هيمنة الثقافة الاستهلاكية، تذكر الباحثة أن الشباب كان يريد أن يكون متحضراً ومتفوقاً مثل الغربي، ولا يعلم كيف يكتسب ذلك، فيشتري المظهر الغربي علّه يكون مثله، ولكن يظل عالقاً فيه حس التبعية للغربي والعبودية لتفوقه، وأعتقد أن الباحثة قد بالغت في وصف تبعية الشباب للغرب، فربما هي فئة صغيرة من الشباب قد تتبع مثل هذا السلوك، ولا أعلم على أي برهان استندت في تقييمها لحال الشباب في الخليج.

استعملت الباحثة بعض العبارات غير الواقعية مثل قولها إن الخليجي يرى نفسه يمتلك جيشاً من الخدم والعبيد الآسيويين، والباحثة تعلم أنهم ليسوا عبيداً وإنما مستخدمون يتناولون أجراً زهيداً لا يفي بحاجاتهم.

رابعاً، الإعلام الخليجي وصياغته للهويات الخليجية الشبابية، تذكر الباحثة – وأنا أوافقها – أن الإعلام الخليجي لا يعكس واقع الإنسان الخليجي من حيث الهموم والقضايا والمشاكل فهو يمثل صوت السلطة، وقد لعب هذا الإعلام دوراً في تعزيز السلطة السلبية للمواطن، وهو يعكس مدى تفشي السلوكيات والممارسات الاستهلاكية في العائلة الخليجية.

خامساً، المجنسون، لم تسهب الباحثة في موضوع المجنسين، وذكرت أنهم

يتشكلون من العرب وبعض الآسيويين الذين تم منحهم الجنسية البحرينية، ويعرفون بين الفئات البحرينية بالمجنسين، ويتم النظر إليهم والتعامل معهم من قبل الفئات البحرينية الأصيلة كدخلاء وكأنهم في أسفل الهويات، وقد كان بودي أن أرى شرحاً لتلك القضية التي أصبحت تهدد بالانفجار لتسارع التجنيس حالياً، وإلحاق المجنسين فور وصولهم إلى البحرين بوزارتي الدفاع والداخلية.

خلاصة البحث: تؤكد الباحثة المقومات الموروثة المشتركة بين مجتمعات الخليج، وأنه ليس للأفراد أو الجماعات هوية واحدة، بل هويات عدة ومتداخلة، وشددت على ضرورة معالجة المنظومة التعليمية والإعلامية وقضايا التمييز على مختلف الصعُد.

وفي اعتقادي أن هذه الورقة تبحث قضايا هامة نحن بحاجة لدراستها وتقصيها، وبقيت بعض الملاحظات حول العمل الميداني الذي أجرته مثل عدد المبحوثين من الشباب ونوعيتهم ومناطق سكنهم، وأتمنى أن تتوسع في تلك الورقة وتراعي الدقة العلمية بالنسبة للمبحوثين والمقابلات التي أجرتها معهم.

التعليقات والمناقشات

د. بهية الجشي:

كان بودي أن تكون الباحثة موجودة، فمن الصعب التحدث عن ورقة صاحبتها ليست حاضرة، لذلك سنطرح تساؤلات، أتفق مع ما ذكرته الدكتورة منيرة من أن عينة البحث قد تثير بعض التساؤلات من حيث إنها ممثلة أو غير ممثلة بطريقة علمية جيدة.

لديّ بعض الملاحظات: لاحظت أن الباحثة أحياناً تتكلم عن الشباب البحريني ثم الشباب الخليجي، وعن الهوية البحرينية، ثم الهوية الخليجية، ولم أعرف هل هذه الورقة تتناول الشباب في البحرين أم الشباب الخليجي؟ وإذا كانت تعتقد أن الشباب الخليجي لديه خصائص موحدة فلماذا ذكرت أن فئة الشباب البحريني لديه خصائص تميزه عن سائر الشباب في الدول الخليجية الأخرى، وإذا كان هذا هو الواقع فهل الورقة تتحدث عن الشباب البحريني بخصائصه المميزة، أم تتحدث عن الشباب الخليجي بخصائصه المشتركة؟

الأمر الآخر، تساءلت الباحثة عن إمكانية أن تكون الهويات البحرينية عاملاً يسهل عملية التحول إلى المواطنة الخليجية، وأنا أتحفظ على تعبير الهويات البحرينية والتي قصدت بها الانتماءات العرقية والإثنية والطائفية، لأننا عندما نتحدث عن المواطنة نتحدث عن هوية واحدة مشتركة وهي هوية الانتماء للوطن، وإذا لم نقر ونعترف بهوية المواطنة، فلا يمكننا أن نتحدث عن كيف يمكن أن تساهم هذه الهوية في الوصول إلى المواطنة الخليجية، لأن الهويات العرقية والطائفية أو الانتماءات العرقية أو الطائفية ينبغي ألا تطغى على هوية المواطنة أي الانتماء للوطن وليس للطائفة أو العرق لأنها بذلك لا يمكنها الوصول لهوية خليجية موحدة.

وحتى الدول الأوروبية التي توصلت لصيغة من صيغ الاتحاد لديها أيضاً انتماءاتها الدينية والعرقية والإثنية، ولكن ذلك لم يؤثر في مسيرة اتحادها.

وتعود الباحثة لتؤكد أن هذه المنظومة من الانتماءات تتعارض مع قسم المواطنة وأسس الدولة المدنية الحديثة والتي بدأت تتفشى بين صفوف الشباب كما ذكرت، لذلك أتساءل: هل بالإمكان في ظل الاتحاد أن تكون هناك هوية خليجية واحدة أم هويات متعددة؟

الأمر الآخر رغم اتفاقي مع الباحثة في توجه كثير من الشباب نحو تقليد الغرب، إلا أن تعميم هذه الظاهرة وتصوير الشباب الخليجي على أنه يفتقر إلى الثقة والإمكانات والطموحات العملية واللا مسؤولة فهذا أمر يتطلب إعادة النظر، ليس صحيحاً أن الشباب الخليجي لا يمتلك الكفاءة العملية والفكرية ليكون منتجاً إذا تهيأت له الظروف التي تساعده على الإبداع، واستغلت إمكاناته.

وأتفق مع الباحثة في موضوع التعليم وأرى أنه من المهم إعادة النظر في منظومتنا التعليمية لتتواكب مع تطور العصر وتحقق طموحات الشباب وتزودهم بمهارات التفكير والتحليل والمناقشة وإبداء الرأي واحترام الرأي الآخر وغيرها من المهارات التي هي غائبة عن نظمنا التعليمية مما أسهم في ازدواج القيم لدى الشباب الخليجي.

أتفق مع د. منيرة فيما ذكرته عن المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، فليس صحيحاً أن المدارس الحكومية يلتحق بها سكان القرى فقط أو الطبقة العاملة، فكم نسبة الملتحقين بالمدارس الخاصة في البحرين؟ أعتقد أن التعميم بهذا الشكل يفتقر قليلاً إلى الموضوعية، فالآباء يلحقون أبناءهم بالمدارس الخاصة لأن المدارس الحكومية لا توفر لهم بعض المهارات التي يريدونها لدى أبنائهم.

د. موضي الحمود:

أثارت الورقة الكثير من النقاط قد نتفق مع بعضها ونختلف مع البعض الآخر، إلا أنها أشارت إلى قضايا حقيقية، وهناك بعض القضايا بحاجة إلى مزيد من إلقاء الضوء عليها ومنها التنوع الموجود في دول الخليج، لا شك أن مجتمعاتنا

الخليجية ليست فئة واحدة، بل هناك فئات متعددة سواء كانت في الأصول القبلية أو غيرها، لكن ما نلاحظه أن هذا التنوع قد يكون تحدياً لراسم السياسة وللباحث نفسه، وقد يكون هذا التنوع مصدر قوة في كثير من المجتمعات كماليزيا وأمريكا وكندا وغيرها من المجتمعات التي استفادت من هذا التنوع وقويت كدول من خلاله، في الوقت الذي نجد فيه أنهذا التنوع يضعف كثيراً من مجتمعاتنا، لأننا لم نستغله بالصورة الجيدة، وهذا أمر بحاجة إلى تسليط الضوء عليه.

لمست الورقة قضية الهوية وتشكيلها، فالمواطن الخليجي لا يشكو فقط من ضعف الهوية، وإنما تعدد الهويات فهو لا يدري هل هو مواطن كويتي، أم مواطن خليجي، أم هو مواطن عربي أم مواطن إسلامي، أو مواطن أممي؟ نجد كل هذه الدوائر وتختلط مفاهيمها أحياناً.

والمسؤول عن هذا الخلط هو التعليم ووسائل الإعلام، لذلك يجب أن يكون هناك اتفاق على طبيعة هذه الهوية التي يجب أن يساق فيها المواطن سواء من خلال نظم التعليم التي لا تحدد هذه الهوية أو لا تعمل على تعزيز طبيعة هذه الهوية ودوائرها، فهناك خلط حتى في ذهن القائمين على نظم التعليم، وبالتأكيد هذا الخلط ينعكس على المواطن نفسه.

هناك ظواهر كثيرة خاصة بمجتمعاتنا بالدرجة الأولى ذكرتها الورقة، وهي أيضاً تؤثر في الهوية بصورة أو بأخرى، ولكن لم تقف عندها الباحثة.

واخيراً، الجندر أو التفرقة بالجنس والتي تؤثر بدرجة أو بأخرى، ونجد المواطنة بالدرجة الأولى لا تعرف كيف تستطيع أن تحدد هويتها داخل المجتمع، هل هي عنصر منتج، أم عنصر أساسي أم عنصر استثنائي، هل هي مستقلة أم تابعة، كثير من المفاهيم المختلطة تدخل في ذهنية الفتاة أو المرأة الخليجية بالدرجة الأولى.

أعتقد أن الكثير من القضايا التي طرحتها الورقة تحتاج إلى الكثير من البحث المجتمعي والعلمي فهي قضايا مهمة جداً.

عبد النبي العكري:

الورقة تطرح إشكالات حقيقية عندما تتكلم عن التعدد في الهويات أو الهويات الفرعية، وهذا واقع لأن الخليج تقع على ممر ملاحي ما بين شبه القارة الهندية إلى وادي الرافدين وما بين البحر والصحراء، ولا يمكن أن تكون هناك بلدان نجحت في تطوير هذه التحديات إلى عامل غنى، بينما نحن نحوله إلى عامل فرقة.

هناك ثلاثة عوامل تؤثر فيما نحن فيه من تحول سلبي في تشكل الهوية، بل نحن نتجه إلى تشظي الهوية، في أيام الحماية الإنجليزية كان الوضع أفضل والاندماج أكثر من الحالي، كان الخليجي يتحرك في كل الخليج ويتملك ويتزاوج ويتاجر ولا أحد يسأله عن هوية أو غيره، ثم جاءت الدول والاستقلال لتعزز قسراً الهوية المحلية المفرطة، ثم تعزز التباينات في الهوية المحلية لتفعّل سياسة فرّق تسد.

إن المجتمع الخليجي ليس بالمطلق، هناك هوية محلية وهويات فرعية، ولكن نلاحظ أن دولة الاستقلال لم تعتد إلى تعزيز الهوية الوطنية المحلية، بل إلى تشظيها من خلال التقريب والإبعاد، وأصبح الولاء للنظام هو المعيار، ونحن في بلداننا لسنا مواطنين، بل نحن رعايا.

لا يمكن أن تتشكل هوية خليجية إلا بالمواطنة، بحيث إذا عززنا المواطنة لن يجد المواطن حساسية في التعاطي معها، وفي تطوير السمات المشتركة بين الهويات المحلية الخليجية.

عندما يكون هناك نظام ديمقراطي ومشاركة شعبية، وعدم تميز تندمج وتتعاون هذه الهويات دون أن تذوب، ومثال على ذلك ماليزيا، وأيضاً الاتحاد الأوروبي الذي خاض حروباً كثيرة وتشكلت عداوات عميقة على مرّ التاريخ بين دوله، ولكن تتبلور اليوم هوية أوروبية واحدة، ثبتوا الهوية الوطنية لتكون هوية منفتحة وقابلة للتعددية ضمن كل هوية في هذه البلدان، وأقاموا نظاماً ديمقراطياً، وطوّروا السوق المشتركة كمشروع اقتصادي إلى مشروع حضاري سياسي يعتمد المساواة الطوعية، والتعاون والمصلحة المشتركة، والاحترام المتبادل بحيث تتبلور اليوم هوية موحدة.

مجلس التعاون يلعب دوراً سلبياً في هذا الجانب، بحيث أخذ التعاون طابعاً أمنياً واستخباراتياً وليست قاعدته الشعب والتعاون فيما بينه، إذا أريد لمجلس التعاون أن يلعب دور إيجابياً لا بد أن يكون دوره ذا طبيعة ديمقراطية ومرجعية شعبية.

عبد العزيز الحسن:

بالنسبة للورقة لم ألاحظ أنها تركز على الحلول، ولكن رغم التصنيفات في الفكر والمناهج الوطنية المعمول بها في دول المجلس والتي في الأصل مخالفة للدساتير الشرعية والوطنية، وبالرغم من ذلك فهي معمول بها بقوة، ومنها التركيز بالنسبة للدين والمذهب، وعلى الفروع، والنفخ والمبالغة في الاختلافات والتصنيفات، والتناقضات المتراكمة عبر الزمن، وترك الأصول.

وجميعنا نساعد الآخرين في الحصول على هذا الهدف، والآن جميعنا نبحث عن الحل، ولكنني لم أر في الورقة أية حلول، لذا أقترح مبادرة تحت مسمى «كلنا للإنسانية»، وعلينا نشر ثقافة الإنسانية والتركيز عليها فعلاً وقولاً، كخدمة إنسانية وخدمة المجتمع.

نلاحظ في مختلف دول العالم تعدد الجنسيات، وتلك الدول تحتضن المبدعين والمخترعين والمفكرين من مختلف الجنسيات بناء على إبداعه وموهبته، ونحن نعاقب هذه الفئات سواء المبدع أو المخترع أو الحالم بشيء ما.

د. عبد الخالق عبدالله:

أعتقد أن الورقة جاءت دون تصورنا، وكان السؤال المطروح هل تبلورت هوية خليجية، واستقر الانتماء الخليجي في وجدان الأفراد في دول مجلس التعاون، خاصة الجيل الجديد؟

مصطلح أنا خليجي، هل هذا المصطلح على مدى 33 سنة من بروز وتطور مجلس التعاون أصبح قائماً وحاضراً في وجدان الأفراد من دول مجلس التعاون؟

فالورقة لم تتمكن من الدخول في هذا الموضوع ورصدت فقط الحالة البحرينية وجاءت مختلفة عما نتوقع.

أصبح مصطلح خليجي سائداً، وهو جزء من التشكل الاجتماعي (الوعي – الانتماء) شئنا أم أبينا، والخليجي كل من ينتمي إلى موقع جغرافي في الخليج العربي فهو خليجي، لكن الأهم من البعد الجغرافي أن الخليجي أصبح يعني الانتماء لكيان سياسي هو مجلس التعاون الخليجي اليوم، والذي لم يكن موجوداً قبل 33 عاماً، لم يكن السعودي أو العماني أو الإماراتي أو أي جنسية أخرى يطلق عليه خليجي، كانت تحدد جنسيته تبعاً لدولته، ولكن المكون الخليجي الذي ارتبط بكيان سياسي (مجلس التعاون) وموقع جغرافي أخذ يبرز وله حضور ودلالات وحقوق بما في ذلك المواطنة الخليجية، هناك جملة من الحقوق، وهناك تشريعات صادرة عن مجلس التعاون تعطينا نفس الحقوق في كل دول المجلس.

المواطنة والهوية وجهان لعملة واحدة، وهناك قدر من المواطنة بحقوقها وواجباتها، ولا نستطيع أن ننفي وجود غناء وإعلام وأدب ودراما خليجية، وهذا لا يعني نفي الهوية الخاصة بالدولة، ولكن هناك إضافة ذات بعد خليجي، ولكن أين هو مستقبل هذا الجزء هل سيكبر، وهل سيكون مرشحاً بعد سنوات مثل العنصر الأوروبي، وكنت أتمنى أن تعطينا الورقة دراسة ميدانية لنرى هل الانتماء الخليجي قد سكن واستقر في وجدان الخليجي؟

جاسم حسين:

الورقة تحتاج إلى الإشارة لدور العمالة الأجنبية والوافدة في التأثير في الهوية الخليجية، والحالة الوحيدة في العالم التي تشكل فيها العمالة الأجنبية أكثرية هي في الخليج، حديثاً كنت أقوم بدراسة عن العمالة الهندية في الخليج، وذهبت إلى الهند ووجدت إحصاءات هناك تقول إن العمالة الهندية تشكل ثلث سكان دول مجلس التعاون ومنها البحرين، بالإضافة إلى الفلبين والباكستان والآسيويين بشكل عام.

الورقة كانت بحاجة إلى إشارة واضحة حول تأثير ودور العمالة الأجنبية الوافدة في تغيير سلوكيات وهوية المواطنين في دول مجلس التعاون.

علي صالح:

كنت سأنتقد كلام د. عبد الخالق، ولكن ما قاله أقنعني بأن الخطأ ليس منه، وإنما الخطأ الأساسي في الإعداد، نحن عندما نطرح موضوع الشباب في مجلس التعاون، نود معرفة تحليل وموقف الشباب من مجلس التعاون اليوم ومن الاتحاد مستقبلاً.

الورقة تتناول الهوية والإعلام والتعليم، ولكنها لا تتناول موقفاً واضحاً من أي جهة، خاصة الشباب، الإعداد للمنتدى تتناول مواقف جهات مختلفة منها، قلنا إن الحكام يقومون بكل ما يريدون والشعوب غائبة، وكانت فرصة أن يتوجه استبيان د. سوسن كريمي للشباب في كل دول الخليج حول موقفهم وتفكيرهم في مجلس التعاون اليوم ومدى موافقتهم على فكرة الاتحاد أم لا، وفي هذه الحالة تكون هناك إضافة للورقة.

كذلك الاقتصاديون في دول المجلس ما هي نظرتهم لفكرة الاتحاد، هناك قضية أمنية، ولكن الفئات تكوّن جزءاً كبيراً من المجتمع الخليجي ويجب أن يكون لها رأيها.

عبدالله الحويحي:

شكراً لجهد الدكتورة سوسن ، وكنا نتمنى وجودها حتى تستطيع تطوير ورقتها، لأنها بحاجة إلى إعادة صياغة حتى تكون في إطار عنوان الملتقى.

حبذا لو كانت العينة المدروسة تتضمن استبياناً ونتائج لهذا الاستبيان حتى تعطينا تصوراً حول الآراء التي استقتها من خلال هذه العينة، أظن أن هناك خلطاً في العينة جزء كبير منها بحريني وجزء بسيط من دول المجلس.

النقطة الثالثة، حول قضية الهويات البحرينية أسجل تحفظي على مقولة هويات، فهي لا تعبر عن واقع الأمر.

التحدي الكبير الذي يواجه دول الخليج ليس التباينات في المجتمع، ولكن التحدي هو أن العرب أصبحوا أقلية في الخليج، والوافدون يشكلون الأكثرية، لذا

عروبة الخليج يجب أن تدرس بشكل علمي، وعلى دول الخليج أن تعطي هذا الأمر أولوية لما يمثله من خطر على مستقبل المنطقة.

بالنسبة لتعليق الدكتورة منيرة، أجدها عكست موقفها السياسي من قضية التجنيس، إذا كانت تقول ليس هناك إحصاءات رسمية من أين حصلت على عدد 100 ألف مجنس مثلاً؟

عبدالله النيباري:

من ناحية إجرائية يستحسن ألاّ يوجه النقاش لنقض الورقة، لأنه لا توجد ورقة كافية ووافية بشكل عام، فليس هناك أي ورقة ممكن أن تعالج الموضوع المطروح (مستقبل الخليج)، أرى أن الورقة جيدة وطرحت موضوعاً جديداً لم يبحث من قبل حتى في الإعلام، وفيه جرأة ويؤشر على مشكلات حقيقية، الحديث عن وجود انتماء وهوية ومواطنة وحقوق خليجية لا يوجد إلا في السطح، وفي العمق لا وجود له، نحن نعاني حالة تشظٍّ، فهناك هويات قطرية، وأخرى تحت القطرية، فكل قطر من أقطار الخليج فيه هويات متعددة طائفية وعرقية وطبقية...

نتحدث عن الأقلية العربية في الخليج، لأن الأكثرية من الوافدين هم العاملون المنتجون، والسبب الحقيقي وراء هذا التشظي سواء داخل كل قطر من أقطار الخليج أو على مستوى الخليج، هو النمط الاقتصادي الريعي الذي قتل الجذر الأساسي لبناء هوية موحدة، والنظام السياسي الذي أصبح مجرد محاولة صياغة هوية وانتماء وولاء، لأنه عندما كان المواطنون منتجين في اقتصاد إنتاجي ومساهمين فعلياً في عملية الإنتاج كان هناك موجة توحد داخل أقطار الخليج، وحتى بين دول الخليج حينما لم تكن فيها أطر سياسية حديثة، والانتقال كان سهلاً، والتوطن أيضاً. وكثير من الدول هي دول مهاجرين من بطن الجزيرة وربما من خارجها، ولكن نمط الاقتصاد والنمط السياسي صهرهم لتساوي الحقوق، وحتى هناك تساوٍ في الظلم ومساواة في الأجر والتعامل، وهذا التساوي في حقوق المواطنة أصبح غائباً، بل أصبح هناك تمييز.

كل مجتمع فيه تعدد، وهذا التعدد يكون قوة إذا كانت هناك مساواة في الحقوق،

وعناصره متكافئة في مشاركتهم في الإنتاج، ويكون نقطة ضعف في حالة التمييز وعدم التكافؤ وقصور في المساواة.

جميعنا يشعر بأن ما طرح في الورقة حديث النشأة في عصر النفط وبناء الكيانات المستقلة مع ما لديها من سلطات، وإعلام يعزز للولاء للسلطة، وخطورة هذه المسألة أنها قابلة للزيادة، فمثلاً في فترة الفورة الوطنية والقومية والتحرر الوطني كان التوحد بين هذه الهويات موجوداً بشكل كبير، فكان القوميون يتشكلون من (شيعة – سنة – من أصول إيرانية...)،وإذا حدث خلاف في دولة خليجية ينتقل إلى الدول الأخرى ويشعر الفرد بأنه مواطن فيها، فمثلاً في الخمسينيات أثناء الأزمة السياسية في البحرين انتقل جزء كبير من عناصر المعارضة البحرينية إلى دول الخليج الأخرى وعوملوا في الكويت كمواطنين كويتيين ولم يعاملوا كأجانب.

لذلك أعتقد أنه لا يوجد شعور حقيقي بانتماء خليجي، لأن هذا الانتماء لم يتحول إلى انتماء أصيل، وموضوع إعادة صناعة هوية موحدة بحاجة إلى أمور كثيرة جداً لم تتناول الورقة منها إلا اليسير، ومنها التعليم الذي كان موحداً فيما سبق (التعليم المصري)، وحالياً كل قطر فيه قطر، وكل دولة خليجية لديها منهج تعليمي خاص بها، حتى التعليم الخاص له منهجه وينتج ثقافات جديدة ويخلق مزيداً من التفرقة في المجتمع، والتعليم الحكومي له منهجه.

د. ابتسام الكتبي:

أعتقد أن الإشكالية الكبيرة هي أن الورقة تتحدث عن مستقبل المواطنة والهوية الخليجية، ولكنها لم تربط بين القضيتين، كل مجتمع فيه هويات فرعية، ولكن ما يصهر هذه الهويات الفرعية في بوتقة هوية جامعة هو المواطنة، أي المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن النوع الاجتماعي والانتماء المذهبي والديني والعرقي واللغوي.... إلخ.

ومن ثم هل توجد مواطنة داخل كل قطر خليجي بهذا المعنى، تؤسس لمواطنة على مستوى المجلس؟ ونحن نتحدث عن الاتحاد الخليجي، أقرّ ما يسمى بالمواطنة الاقتصادية، ولكن هل تسمح تلك المواطنة الاقتصادية للبحريني مثلاً أن يعمل

ويتملك في الكويت من دون شروط، وقس على ذلك الكثير، فهل كان هذا اختباراً لإمكانية تحقيق المواطنة في ظل عدم التمييز بين مواطني الخليج على هذا المستوى؟

حتى في فرنسا والدول الغربية لديها مشكلة مواطنة بالنسبة للمهاجرين، لم تستطع الدولة القومية صهر الجميع تحت هذه البوتقة حتى في الولايات المتحدة، جميع المجتمعات تعاني مشكلة وحتى ظاهرة الداعشيين في فرنسا جزء من مشكلتها الإحساس بالإقصاء من الهوية الجامعة.

كل بلد خليجي لديه انتماءات سواء على المستوى المناطقي أو الجغرافي أو المذهبي، فهل ننتقل من الهوية على المستوى القطري لنصل إلى المستوى الجامع لا أعتقد أن هذا شيء من المفترض أن يكون.

الورقة غرقت كثيراً في الحالة البحرينية التي لا تمثل كل دول الخليج، والحالة البحرينية لها خصوصيتها التاريخية والاجتماعية، والسؤال الرئيس الذي كان يجب أن يسأل: هل ممكن أن تكون هناك هوية خليجية أم لا؟ وهذه إشكالية فعلى المستوى القطري في جيل الشباب إلى أي درجة نستطيع أن نكون في ظل هذا العالم المعولم؟ الشباب لديه نفس الذائقة على كافة المستويات.

لو تعاد صياغة الورقة ويتم الربط ما بين مستقبل المواطنة على المستوى الخليجي.

مصطفى الزرعوني:

الورقة كانت متشائمة جداً وخاصة في نظرتها للشباب، العينة التي قامت بدراستها أعتقد أنها لم تكن في الوقت الحالي لأن فيها مصطلحات قديمة قبل ما يقارب 10 سنوات.

الشباب في الوقت الحالي يعود أكثر من السابق للهوية الخليجية، قد يكون تأثر في وقت سابق بأفلام الدراما العالمية، ولكنه يعود إلى الهوية الخليجية والمحلية بعد ظهور شبكات التواصل الاجتماعي، وهذا ظهر في الدراما الخليجية والحالية

التي ركزت على هذا الجانب، كما زادت مطالب الشباب الخليجي في تغريداته ومناقشاته من تلك الرغبة القوية وعرف كيف يصوغ تلك المطالب وحدودها بشكل تدريجي في التمسك بهويته الخليجية.

أعتقد أن الدراسة لم تكن منصفة في حق الشباب، وأتمنى إعادة النظر ودراسة الشباب في الوقت الحالي وليس قبل خمس أو عشر سنوات.

د. منيرة فخرو:

لديّ رد على ما ذكره الأستاذ عبدالله الحويحي، حول كيف عرفت عدد المجنسين، فالجهات الرسمية لا تعطينا الأرقام الحقيقية، وفي نفس الوقت الإحصاءات لا تقدم الكثير، ولكننا نعلم من الأعداد الموجودة أمامنا فكثير من المدارس أصبحت تضم أعداداً كبيرة من المجنسين من جنسيات معينة وبأعداد كبيرة، وفي مناطق سنية، ويظهرون بوضوح من لهجاتهم.

الأرقام تتداولها الناس، وهم أمام مرأى أعيننا، فالبحرين صغيرة ونعرف سكانها بالتقريب، وهم يتواجدون في مناطق معينة، وهذا مؤشر لما سيكون عليه الحال، عندما يحين موعد الاستحقاق الديمقراطي مستقبلاً يكون عدد الموالين أكثر من عدد المعارضين الذين أغلبيتهم شيعة والذين كانوا تجاوزوا الـ 70% من عدد السكان، والآن أصبحوا 50% على وجه التقريب وستصبح المعارضة أقلية، وما يترتب على هذه الكتلة الكبيرة من المجنسين من نتائج سياسية واقتصادية، وهذا موضوع يشغل أهل البحرين وحتى الموالين للنظام.

الجلسة الثالثة

من التعاون إلى الاتحاد..
أحلام القادة وأوهام الواقع

رئيس الجلسة: د. بهية الجشي

معدّ الورقة: أ. عبدالله بشارة

د. بهية الجشي:

الأستاذ عبدالله بشارة غنيّ عن التعريف وشهادته اليوم حول مجلس التعاون الخليجي من التعاون إلى الاتحاد.. أحلام القادة وأوهام الواقع، وقد أعجبتني عبارة أحلام القادة وأوهام الواقع، لأن شهادة الأستاذ عبدالله ليست شهادة المراقب والمتتبع للأحداث فحسب، ولكنها نظرة من الداخل حيث تصنع الأحداث.

وحين يتحدث الأستاذ عبدالله بشارة عن فكرة الاتحاد فإن منطلقه هو من كانت له صولات وجولات من أجل بلورة الرؤى وتحديد المواقف والسلبيات والعقبات التي اعترضت مسيرة فكرة الاتحاد.

الورقة على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تضع النقاط على العديد من الحروف التي ظلت مبهمة وغير واضحة بالنسبة إلى الكثيرين، فيها الكثير من الصراحة وتطرح العديد من الأسئلة التي ستثير المزيد من الأسئلة والتساؤلات.

أ. عبدالله بشارة:

الأخوات والأخوة؛ سعيد بوجودي بينكم، السبب الرئيس الذي دعاني لإعداد هذه الورقة بشيء من الغضب والألم، الغضب على مسيرة مجلس التعاون والألم لما وصلت إليه.

موضوع اليوم ليس فقط موضوعَ من التعاون إلى الاتحاد، ومبادرة المغفور له خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية، ولكن الموضوع لماذا توقف مجلس التعاون؟ لماذا تبلدت وتخشبت وتجمدت المسيرة؟ وأسأل نفسي هذا السؤال خلال السنوات الماضية، فقد عشت تجربة المجلس منذ البداية، وتلك البداية حكمت عليّ ملاحظة لماذا لم يستطع

مجلس التعاون تجاوز بعض الخطوط؟

فمجلس التعاون لا يستطيع السير وفق الورقة التي قدمتها المملكة العربية السعودية، وعند اجتماعنا في الرياض ذكرت أن أهم تحدٍّ في فكرة الملك عبدالله أن تتمكن السعودية من إقناع المترددين، والجميع مترددون، لأن طبع الدولة الخليجية هكذا.

وقد جاء مجلس التعاون بعنصرين جوهريين انسجما مع بنية الدولة الخليجية السياسية والقيادية وفكرها وتركيبتها الاجتماعية ومنزلتها الاستراتيجية، كانت الورقة الأولى في مجلس التعاون تصرّ على ما يريده الخليجيون وتحاشته الورقة السعودية وهي الإجماع، أن يكون القرار صادراً من قناعة طبيعية من كل دول المجلس، وكانت الدولة الخليجية تريد أن تمتحن وتتعرف إلى ممرات مجلس التعاون وإلى أي مدى يعطيها الاطمئنان، وقد وضعنا منذ تأسيس المجلس أسساً ثابتة وأكبر أساسين في مسيرة المجلس هما الاقتناع والاطمئنان اعتماداً على الإجماع، ولا يمكن لأي مشروع أن يفرض على دولة ما لا تريده، ولا يمكن لأي دولة أن تطبق ما لا تقبله وتراه لا يتفق مع سيادتها ومصالحها.

والشيء الذي أثارني في ورقة مشروع الاتحاد التي قدمتها السعودية هو غياب الإجماع، ما يعني أن هناك شيئاً ما سلبياً في مسيرة المجلس، شيئاً لا يمكن أن تتقبله الدول وهو الإشارة إلى الإجماع، فالإجماع يعني الاطمئنان ليس فقط على القرار وإنما على هيكلة الدولة الخليجية.

الدولة الخليجية لها أربعة ملامح، أولها الشرعية التاريخية التي تتمسك فيها الدولة الخليجية ربما بشكل مبالغ فيه، والعنصر الثاني الهوية الوطنية، والثالث التوافق الأمني والاجتماعي، والرابع المنزلة الاستراتيجية، والخامس ترابط الدولة الخليجية مع البعد الدولي الذي أعطاها اطمئناناً وإرادة وحظاً تطمئن إليه، مع هذه العناصر تتطلع الدولة الخليجية إلى مسيرة مجلس التعاون مصرة على أن يكون هناك هذا الإجماع، وان يكون القرار رديفاً للاطمئنان، وشريكاً للاقتناع، ووليد قبول جماعي.

ووجدت في المشروع الذي قدمته المملكة العربية السعودية في فبراير 2012

عندما اجتمعنا للمرة الأولى ومن كل دولة 3 أشخاص، أن المشروع الذي قدم يبتعد كثيراً عما يمكن أن تقبله أي دولة خليجية في شيئين، الأول غياب الإجماع، والثاني في العقدة المركبة لبنية المشروع المقدم، بمعنى أن الورقة معقدة وشبيهة بالنظام الأوروبي، فيها مفوضون وممثلون مقيمون في الرياض وتركيبة لا تنسجم مع الطبع البنيوي الخليجي. وقد قدمت فكرة للمشروع من قبل الملك عبدالله في ديسمبر 2011 في اجتماع قمة الخليج في الرياض، وصدر بيان ختامي بمباركة هذه الفكرة والدعوة لتشكيل لجنة ثلاثية من كل دولة لوضع هذا المشروع وترجمته إلى الواقع، ولكن في فبراير 2012 قدم مشروع الاتحاد فقلت لرئيس الوفد بأن هناك إخفاقين أولهما لم يكن هناك تواصل بين الدول، وكانت المفاجأة أنه لا يمكن لدولة خليجية بحساسيتها ومفاهيمها وطبعها في اتخاذ القرار تقديم مشروع بعيد النظر والطموح وقصير في تركيبته البنيوية، لأن المملكة السعودية كان عليها منذ اقتراح فكرة المشروع التواصل مع كافة الدول.

والشيء الثاني أن المملكة قدمت مشروعاً بحاجة إلى آلية لشرح معانيه، فما هو دور المفوضين، وما هو دور اللجنة الرئيسة التي ستقيم أربع سنوات ويجدد لها مرة واحدة.

عندما اجتمعنا في اجتماعنا الأول أثارت الدول الأعضاء أنه غير صحيح أن دول الخليج جامدة ومترددة وبطيئة، وإنما ما حدث بسبب عدم تنفيذ القرارات التي اتخذت، وفي حال اتخاذها لوجدنا أنفسنا في ديناميكيات مختلفة عن تلك الديناميكية الغائبة، ونريد أن نعرف هل التنفيذ خلق الديناميكية التي تؤدي إلى التحرك السريع للمجلس، وقبل ذلك لسنا على استعداد لبحث هذا المشروع، وعندما تكرر الأخذ والرد في الاجتماع قلنا نؤجل ونفكر ونراجع رؤساءنا ونعود مرة ثانية، وعدنا مرة ثانية ووجدنا مشروعاً عليه تحسينات، ولكنه أبقى على العجز في الحصول على إقرار الدول المترددة، وإخفاق للإصرار على عدم الإجماع.

دول الخليج لا تعبث أو تتنازع مع السيادة، فالسيادة مقدسة، من الهوية الوطنية في كل دولة خليجية، محفور في الذهنية الشخصية الوطنية للدول، العناصر التي تتعامل معها الدول كعناصر وآليات للعمل هي جزء لا يتجزأ من كيان الدولة وهويتها وشخصيتها.

وفي الاجتماع الثاني، أصر الممثل العماني (أحمد الحارثي) على أنه إذا أريد التعاون فنحن معكم في صيغة هذا التعاون، حسب المفهوم الجماعي الذي يراعي الإقناع والاقتناع والرضا والتراضي اعتماداً على قاعدة الإجماع، وأضاف أنكم إذا أردتم الاتحاد فالله الموفق.

ثم تكلم ممثل الإمارات وقدم مشروعاً يطالب بتشكيل لجان لمعرفة لماذا لم تنفذ القرارات السابقة؟ ولماذا ترددت؟ وما هي المسببات والمعوقات التي وقفت أمام قرار التنفيذ؟ وأصر على أن حتى كلمة إصلاح لا يمكن قبول دخولها في أدبيات اللجنة.

ثم تكلم ممثل قطر وقال إن قطر تؤيد من حيث المبدأ، وهذا شبيه بموقف الكويت والبحرين وأن قطر تقبل وتصرّ على تنفيذ الاتحاد فوراً، وقد كان الاجتماع الأول أكثر مرونة من الاجتماع الثاني الذي تلاشت فيه المرونة، وكانت دولة الإمارات أكثر صلابة من سلطنة عمان.

وفي مايو اجتمع الرؤساء وكنت معهم في رفقة سمو الأمير، وقال الملك عبدالله – رحمه الله – ماذا تم أشعر بأن هناك تباعداً، واستمع الملك عبدالله إلى ما يحدث ولم يستحسن المواقف وقال: حوّلوا الموضوع لوزراء الخارجية كي يتعاملوا معه، وعندما يجهزون يأتون إلينا.

وفي ذلك الوقت مايو 2012 برز الإرهاب وأحداث سوريا وغطت على موضوع المسيرة والانتقال من التعاون إلى الاتحاد.

في القمة الأخيرة في قطر جددنا الكلمة بمواصلة اللجنة عملها بحثاً عن دروب تؤدي إلى الاتحاد، قال أمير الكويت نريد تشكيل لجنة أخرى تتكون من اقتصاديين وقانونيين يبحثون لماذا تأخرنا؟ ولماذا لم تنجح اللجنة؟

وتكلم الشيخ تميم بمفهوم آخر بأن دول الخليج دول مستقلة والتباينات مسموح بها والاجتهادات مقبولة.

واللجنة مازالت على قيد الحياة، ولكنها غير فاعلة لأن هناك أحداثاً طغت على موضوع الاتحاد، والإرهاب أخذ الأولوية ووضع الاتحاد في حالة جمود ربما مستقبلاً نعود إليه.

د. بهية الجشي:

شكراً على هذا العرض، العرض فيه الكثير من التفاصيل الممتعة التي لم تتسع الورقة لذكرها، ولكني أريد أن أصل لنهاية الورقة التي ذكرت فيها «ومهما كانت كيفية إخراجها، فلا شك تظل حاملة استجابة حيوية لضرورات التطور ومتطلبات التجديد والانسجام مع الحقائق التي تعيشها الأسرة العالمية وترنو إليها المجتمعات من مختلف البقاع». وهذه نظرة تفاؤلية نرجو لها أن تتحقق.

التعليقات والمناقشات

جاسم السعدون:

ربما تزامن نشوء مجلس التعاون مع نشوء منتدى التنمية، يتميز منتدى التنمية عن مجلس التعاون في خاصيتين، الخاصية الأولى أن منتدى التنمية تداول على رئاسته سبعة أشخاص وهم مازالوا على قيد الحياة بحمد الله، الخاصية الثانية أن المنتدى يسمح بمساحة كبيرة من الاختلاف مع كل الاحترام والود والتقدير للرأي والرأي الآخر.

وأبدأ بهذا القول لأبدأ بنقد بعض ما ورد في الورقة، يقول الأستاذ عبدالله بشارة بأن هناك أحلام القادة وأوهام الواقع، ولكنها في الحقيقة آمال للقادة وأوهام للقادة، لسنا طرفاً في كل هذه المعادلة، عندما نختلف في وسائل القياس نصل إلى ما وصلت إليه أنت متأخراً وهو حالة الغضب والألم.

أعتقد أنه يفترض أن نتفق أولاً على كل وسائل القياس، عندما بدأ الاتحاد الأوروبي كاد يسقط في استفتاء ماسرخت، والذي كاد يسقطه استفتاء الدنمارك الذي يمثل 5 ملايين، بما يوازي 1.5% من سكان أوروبا، في سبتمبر الماضي كادت بريطانيا العظمى ألاّ تصبح عظمى في استفتاء اسكتلندا (عملة وعمالة) مصالح الشعب، وكذلك الدنماركيون، كما فاز اليسار في اليونان والمطروح مصالح الشعب، ويفترض أن تستخدم كوسيلة قياس وتحدد هل نتقدم إلى الأمام أم نتراجع إلى الخلف وهي مصالح الناس التي هي غير مطروحة لدينا في دول المجلس، نحن لا نشعر بالأمان وقد نصبح بقرار سياسي ذات يوم (من دون جنسية).

أعتقد ما لم نحاول ربط أي إنجاز بالعمالة والعملة والاقتصاد ومصلحة الناس ومستقبلهم وأمنهم فلن ننجح، اليوم نحن في مرحلة هبطت فيها أسعار النفط،

والدول التي تتعرض لمشكلات هي الدول ذات الدخل البسيط في مجلس التعاون (اليمن وعمان والبحرين)، إذا استمررنا على نفس النمط سنصل جميعنا إلى هذه المرحلة، هل يصبح هناك ربيع عربي حتى نعي أنه لا بد أن يكون هناك وطن قبل أن يكون هناك تعاون على مستوى فوقي، نحن لم ندمج الوطن نفسه، فالوطن الواحد غير مدمج، لا بد أن يكون هناك مواطن شريك، لم ننجح في صناعة هذا الوطن الذي يمكن أن يخلق شراكة مع الآخر ويحقق ما نحققه، إذا لم ننجح في الأصل فلن ننجح في التعاون على المستوى الكلي، يجب أن يكون التركيز صناعة دولة ثم تعاون دول وبعدها سنكون الأقوى.

عبد المحسن مظفر:

وجود الأستاذ عبدالله بشارة فرصة ثمينةلبحث هذا الموضوع بجدية، وأعتقد أن أكثرنا تألماً وإحباطاً لما صار عليه مجلس التعاون الخليجي هو الأستاذ عبدالله بشارة كونه رافق الفكرة منذ بدايتها وعاش مع التجربة بصورة مستمرة، وهذا ما أشعر به من ورقته ومن حديثه بأنه محبط كما نحن محبطون.

أكرر ما سبق أن قلته في عدة مناسبات، إن قناعتي الشخصية أن يكون هذا الاتحاد الخليجي عقبة في سبيل ما كنا نؤمن به من إنجاز الطموح الأعم والأكبر والأوسع وهو الوحدة العربية، أعتقد أن هذا المجلس هو مجلس الأغنياء وسيكون عقبة في تحقيق وحدة عربية شاملة.

النقطة الثانية هي استغرابي من استبعاد العراق واليمنين عند تأسيس المجلس، فوجود العراق واليمنين في ذلك الوقت كانا سيشكلان عنصراً أساسياً في مسيرة مجلس التعاون إلى الأمام، في النواحي العملية العراق بحضارته وتاريخه الطويل سيضيف لتاريخ وحضارة منطقة الخليج، واليمن بكفاءته في الموارد البشرية وموارده كان من الممكن أن يضيف إيجاباً لمجلس التعاون الخليجي.

مازلت أتصور أنه لو كان العراق ضمن مجلس التعاون الخليجي كان سيصعب احتلال العراق للكويت، كذلك لو كان اليمن ضمن مجلس التعاون الخليجي لما آلت إليه الأمور الآن كما هي عليه من مأسٍ وتمزق وتفرقة في اليمن السعيد.

عبد الجليل السيد أحمد الغربللي:

لست محبطاً وشيء طبيعي ألا يحدث أي تقدم في مشروع الوحدة الآن، وبالعودة إلى نص المادة الرابعة في النظام الأساسي لمجلس التعاون «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها».

وفهمي لهذه المادة أن أعضاء ودول المجلس ستنسق وتتكامل وتترابط بصورة وبشكل تراكمي لتصل في النهاية إلى تحصيل حاصل يتمثل في وحدتها.

بمعنى أن وحدة الدول ستكون محصلة وثمرة لهذا التنسيق والتكامل والترابط لسياسات دول الأعضاء، وهذا في تصوري ما لم يحصل على أرض الواقع إلا في حدوده الدنيا. ولم يكن تراكمياً فمن الطبيعي والمنطقي أن وحدة تلك الدول لن يتم الوصول إليها وتحقيقها لأن شروط الوحدة لم تتوفر، فلم ترتق تلك السياسات إلى مستويات تؤهلها للوصول إلى وحدة أقطارها وهو الأمر الطبيعي الذي لا ينبغي استنكاره أو القفز عليه. وكان يجب التوقف طويلاً أمام توقف هذا التنسيق وأي تكامل منشود والترابط لا أن نبحث عن الوحدة لأن شروطها لم تتحقق، فإذا استمر هذا العجز في الوصول إلى المستويات المستهدفة من التنسيق والتكامل والترابط، فبالتأكيد ستكون الحماسة للوحدة محكومة عاطفياً وسيقل الحماس إذا هددت عمان بالخروج من المنظومة إذا ما تمت هذه الوحدة.

2 – إن دعوة المرحوم ملك المملكة العربية السعودية لوحدة خليجية جاءت لأن الخليج مستهدف في أمنه واستقراره.

وواضح من الدعوة أن لا أساس لها ولا علاقة لها بالمادة الرابعة من النظام الأساسي، وكان يجب قبل اقتراح دعوة المملكة أن يتم تعديل المادة الرابعة لتكون كالتالي:

تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها إذا ما اتضح أن هناك من يستهدف دول الخليج في أمنها واستقرارها، وتصبح قضية التهديد الأمني سبباً رئيساً للوحدة، وهذا الأمر الذي لم يحدث ولن يحدث لأن هناك خلافاً كبيراً بين دول مجلس التعاون فيما إذا كان هناك من يهدد أمن وسلامة دول الخليج من عدمه، فعدد من دول الخليج (الكويت

وعمان وقطر والإمارات) لا تنظر إلى إيران بكونها المهددة المعنية لدول الخليج، بينما تقف البحرين مع السعودية للنظر إلى إيران أنها تهدد سلامة واستقرار دول المنطقة، مثلما ذهب أحد الباحثين.

لذلك كان يجب الوقوف طويلاً أمام المبررات التي ساقتها المادة الرابعة للوحدة ودعوة الملك عبدالله للوحدة بمبررات أمنية ليست محل اتفاق بيد دول الخليج.

وسؤالي كيف غاب عن بال الوفد الكويتي أعضاء الهيئة المتخصصة بانتفاء أي علاقة بين وحدة دول مجلس التعاون كما جاءت في المادة الرابعة، ودعوة الملك عبدالله لوحدة بين تلك الدول لأسباب أمنية؟

3 – نأتي إلى العمود الفقري لقضية التنسيق متمثلاً بالسياسة النفطية حين تفاجأت الوفود بموقف السعودية في جنيف في الحفاظ على مستويات الإنتاج بهدف انهيار الأسعار بحجة واهية بإخراج منتجي النفط الصخري من السوق، وبغض النظر عن الأسباب السياسية لهذا الموقف أما كان من الأجدر في الداعي إلى وحدة خليجية أن ينسق مع بقية الأطراف الخليجية للسياسة النفطية المقترحة، فمن يريد الوحدة عليه اتباع شروطها لا أن يفاجئ الوفود بموقف منفرد ضارباً عرض الحائط بقضية التنسيق والتي هي أساس الوحدة الخليجية حسب المادة الرابعة ثم يأتون بالدعوة إلى الوحدة.

عبد النبي العكري:

أعتقد أن العنوان الصحيح هو أوهام القادة وآمال المواطنين، فمن طرح المشروع هو المملكة السعودية والبلد الوحيد التي أيدته هي البحرين.

في تقديري المشروع طويل، نحن نتكلم عن دولة تريد أن تقود منظومة مجلس التعاون فقدمت هذا المشروع، فهل قدمت المثل من خلال مسيرة مجلس التعاون التي تجاوزت 34 سنة على القيادة المسؤولة مثل ألمانيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي؟ كيف حلت المشكلات الحدودية بين دول المجلس؟ حلت على حساب الدول الصغيرة مثل البحرين، وعندما طرحت الإمارات موضوع البنك المركزي وأن يكون مقره في الإمارات وكانت مؤهلة لذلك، أصرت السعودية على أن يكون في الرياض،

فَلْنَرَ كيف يوزع الاتحاد الأوروبي مؤسساته، ألمانيا تقدم مليارات من أجل تطوير الدول الصغرى مثل إسبانيا والبرتغال واليونان لأنها تشعر بأن المشروع الأكبر لصالح الاتحاد الأوروبي، فهل السعودية تصرفت مثل هذا التصرف؟

هذا الاتحاد مشروع فوقي، هناك ظروف أمنية معينة قام بسببها المجلس، ولكن تطابقت مسيرة مجلس التعاون مع الإعلان عن مشروع الوحدة، أين الرأي العام، ما هي المشاركة المجتمعية، هل هناك مؤسسات، هل هناك برلمان خليجي، هل هناك أحزاب خليجية؟ لم تؤخذ في الاعتبار كل هذه الآراء وكل دولة تقرر ماذا يكون ولهذا الاتفاقات فوقية، والصراعات فوقية وبدأت تنعكس على شعبية المجلس.

سؤال للأستاذ **عبدالله**، كنت أميناً عاماً لمجلس التعاون لمدة 12 سنة، فما هو دورك في الدفع بالمجالس باتجاه الاتحاد، ما هو رأيك في المشاركة الشعبية، ما هو رأيك في طريقة اتخاذ القرارات الفوقية، لماذا وصلت الحالة إلى حروب حدود بين قطر والسعودية، وتوترات أمنية، والقشة التي قصمت ظهر البعير انفراد السعودية في القرار بالمحافظة على مستوى الإنتاج لأنها تريد أن تحافظ على حصتها؟ هل القادة يستمعون إلى النخب؟

د. سعد الزهراني:

لديّ مجموعة تساؤلات، ذكر الأستاذ **عبدالله** أنه يشعر بالأسى لما وصل إليه الوضع الحالي للمجلس بغض النظر عن موضوع الاتحاد، والتساؤل هو: هل الخلل في التأسيس هو السبب فيما وصل إليه المجلس، أم هناك متغيرات أخرى غيرت المسار فوصل إلى ما وصل إليه؟

السؤال الثاني: في تصوري أنه مادامت هناك فرصة أخرى للجنة للعمل في مشروع الاتحاد، هناك أشياء بإمكان اللجنة طرحها أو تحاشيها لكي تبقي المشروع حيّاً ومتفاعلاً ويصحح كثيراً من الأخطاء التي عليها اعتراضات، باعتبار أن المشروع الذي قدمته السعودية ليس نهائياً، فالمشروع عبارة عن ورقة عمل من حق اللجنة مناقشته حتى تصل إلى إجماع فيه، وفي هذه الحالة من الممكن أن

تتماشى السعودية مع التعديلات.

النقطة الأخرى، تصريحات الرؤساء أثناء الجلسات تأخذه اللجنة كنوع من التوجيه، ولكنه قد يكون ليس موجهاً لفكرة الاتحاد.

سؤالي إذا كان الاتحاد فكرة نبيلة وجيدة ونطمح إليها كشعوب، ألا يستحق أن نعطيه الوقت والجهد المستحق، أليس بالإمكان القول بأن عملية الاتحاد الفوري غير ممكنة، قد نوافق على اتحاد مخطط له نصل إليه خلال خمس أو عشر سنوات، هناك مقومات تحتاج إلى أن تستكمل، وقرارات لم تنفذ، وتكون فرصة للجنة لوضع خطة استراتيجية للوصول لهذا الاتحاد في تاريخ معين، سنوات كافية لإزاحة كثير من السلبيات والمخاوف والمشاكل وترسية الاطمئنان، بدلاً من اتخاذ موقف الآن وقد أصرت السعودية على الإجماع من دون استخدام الإقناع والمشروع مجرد فكرة قابلة للمناقشة.

أمنيتي على اللجنة السير مع المشروع بطريقة مختلفة، نعيد قراءته ونعطيه الوقت الزمني المستحق، ومقبولة ومقنعة للجميع، وفي الوقت نفسه تستكمل الكثير من القرارات والشروط والخلل في البنى وغيرها.

د. جاسم حسين:

فيما يخص اليمن، هل التاريخ سيرحم قادة دول مجلس التعاون لعدم ضم اليمن؟

أشار الأستاذ عبد النبي لألمانيا، نجد أنها استثمرت أموالاً في البرتغال وإسبانيا واليونان، وفي المقابل اليمن تعتبر من أفقر دول العالم، بل يعتبرونها دولة فاشلة في منطقة من أغنى دخل في العالم (الخليج)، فهل كان قرار عدم ضم اليمن صائباً؟

موضوع غياب الاستفتاءات الشعبية في دول مجلس التعاون، حتى مشروع الاتحاد كان بحاجة لاستفتاء.

الحديث عن ضم المغرب والأردن للمجلس، جاء المشروع وانتهى، ولكن كيف كان هذا المشروع؟

علي صالح:

لاحظت أن الأستاذ عبدالله يدافع عن موضوع الإجماع، في اعتقادي أن الإجماع كان مشكلة رئيسة في مسيرة مجلس التعاون، نتيجة لوجود الإجماع لم تنفذ مجموعة من المشروعات، وتعثرت وتجمدت مسيرة المجلس، كانت هناك مطالبة على المستوى الإعلامي بالتوافق والأغلبية، ولكن المجلس الأعلى لا بد أن يتخذ قراره بالإجماع وإلا الدولة لا تطبقه، فكيف يدافع الأستاذ عبدالله الآن عن الإجماع، هل لأن السعودية لم تقبل مشروعه الوحدوي، عندما قرأت ورقته وجدته يدافع عن المشروع السعودي، والآن في حديثه ينتقد هذا المشروع.

لم يكن هناك اتحاد بالإجماع، حتى الاتحاد الأوروبي، معروف أن الاتحاد يتحقق بالأغلبية.

لاحظت أن الأستاذ عبدالله يقول إنني لم أفهم المفوضية ومدة الرئاسة الرباعية، فكيف لم تفهم وأنت رئيس وفد دولة، فما هو حال بقية الدول، أكيد لم يفهموه أيضاً، إذاً إجهاض المشروع نتيجة عدم فهم وفود الدول للمشروع السعودي المقدم؟

الموضوع الثالث، أن السيادة هي الأساس في كل أزمة مجلس التعاون، وما قاله الملك عبدالله في عام 2011 بأن نقلل تمسكنا بالسيادة ولنذهب للإمام، إذاً سبب إجهاض المشروع تمسك الدول بالسيادة وليس الإجماع.

عبدالله النيباري:

أعتقد أن الحديث الذي طرحه الأستاذ عبدالله بشارة يطرح سؤالاً: هل يمكن في آليات لجان المجلس أن تتقدم دول مجلس التعاون بطلب تعاون جدّي قد يصل إلى الوحدة؟ أشار الأستاذ بشارة إلى أن بعض الدول قد تثير عدم التقييد أو تنفيذ القرارات التي يتم الاتفاق عليها، فإذا كانت قرارات متفقاً عليها ومقبولة ولم تنفذ، فكيف بنا إلى اتحاد سياسي يتطلب تنازلات كبيرة في سلطات الأنظمة القائمة؟

هل يمكن أن نأخذ بجدية إمكانية وجود اتحاد (جدّي) بالأوضاع السياسية القائمة، ومن دون أن يكون هناك تقدم في هذه الأنظمة للتصالح مع العصر ومع

الشعوب، هل هذا ممكن؟ وإلا لن تصبح هناك آمال، بل أوهام للشعوب وللسلطة.

لكل بلد ظروفه، والتوقع بأن تتقدم دول الخليج بأنظمتها القائمة بخطوات جدية نحو الاتحاد أمر صعب، مجلس التعاون قام لضبط عدم الانفلات من دول الخليج كل يذهب في سياساته، على سبيل المثال الكويت كانت متقدمة في سياساتها مع الولايات المتحدة والصين والاتفاقات العربية ومنها مجلس الوحدة العربية، ووقعت الكويت على السوق العربية المشتركة، وكانت الكويت في ذلك الوقت مع الإجماع والتقدم العربي. قام مجلس التعاون لعدم إفلات دولة خليجية عن سياسة المجلس.

لذلك نعم لدينا أحلام أو آمال في المجلس، ولكنها تتطلب توفر شروط معينة وهي تطور سياسي في بنية هذه الكيانات، فيما عدا ذلك نحن نطمح إلى ما هو أدنى من ذلك، تعاون على المستوى الاقتصادي في العملة أو الكهرباء أو السياسات النفطية التي لا تضر ولا تقف ضد الإجماع، فمثلاً موضوع النفط خلال جميع الأزمات التي مرّ بها المجلس كان هناك اتفاق في موضوع النفط.

لا بد أن لا تكون آمالنا جامحة، لكن كواقع لا نتمنى أكثر من مجرد اتفاق اقتصادي أو بعض من حقوق الإنسان.

يوسف الجاسم:

أنا من المتفائلين، وبعد قراءة ورقة الدكتور **عبدالله** بشارة، أرى أن الملك **عبدالله** – رحمه **الله** – في مبادرته عام 2011 كشف عن التقاعس لدى بعض الدول في منظومة مجلس التعاون في أن نخطو إلى ما هو أبعد من التعاون على مدى فترة إنشاء المجلس ما يقارب 34 سنة، وجد عدم رغبة في التغير أو التحول عما نحن عليه من وضع قائم.

الأستاذ **عبدالله**، طرح اليوم أن الشعوب، والقوى السياسية الشعبية مغيبة، ومنظمات المجتمع المدني والنخب الخليجية مغيبة أيضاً، فهل من خيارات اللجنة التي يرأسها د. مساعد العيبان إقامة حوار مفتوح مع البرلمانات في دول الخليج والمجالس الاستشارية، والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في دول

الخليج، أي فتح حوار ونقاش مع القوى الشعبية المغيبة حتى تكتمل الصورة بعد أشهر من اجتماع اللجنة، لتكتمل الصورة لدى الحكومات والحكام أمام هذا الهدف المترنح منذ مبادرة الملك عبدالله – رحمة الله عليه، والخوف أن يدفن هذا المشروع مع دفن الملك عبدالله وننتظر 40 عاماً مرة أخرى.

د. فاطمة الشامسي:

شكراً للدكتور عبدالله بشارة على هذه الورقة الوثائقية التي نأمل تحديثها بإضافة التطورات الحديثة في العلاقات بين الدول الخليجية والتي أدت إلى سحب السفراء من قطر.

ركز الأخ عبدالله في ورقته على حالة الشخصية المميزة والاستثنائية في المجتمعات الخليجية، وهذا التركيز يوحي بأن هذا الاستثناء يقف سداً في مواجهة أي محاولة لتوحيد هذه الشخصية في عمل جماعي.

وسؤالي، هل ما يميز الخليجي في دول مجلس التعاون يختلف عما يميز الفرنسي والألماني والإسباني في الاتحاد الأوروبي؟

والنقطة الأخرى، هي غياب سلّم الأولويات من أسباب تجميد المبادرة أو الوصول إلى الاتحاد، وفي طليعتها هو الأساس الاقتصادي وتغليب السياسي والأمني وكان الاقتصاد العنصر الأساس في الاتحاد الأوروبي.

عبدالعزيز الحسن:

كما ذُكر نحتاج إلى مجموعات ضغط، واتمنى أن نخرج من منتدانا بأن يكون هناك مجلس تعاون شعبي خليجي أو مجلس حكماء خليجي.

د. ناصر الصانع:

أرى أن البعض لا يتحدث بشكل صحيح، نحن بحاجة إلى وضع النقاط على

الحروف، هناك مشكلات رئيسة، أهمها لا بد أن يكون للشعوب طرف رئيس، اختلف القادة وتصالحوا ولا نعرف لماذا فقط من الإعلام، لا بد أن تكون هناك شفافية، ونعرف لماذا الاختلاف أو الاتفاق، لا بد أن يكون للشعوب دور رئيس.

ماذا نريد أكثر من الاخطار المحدقة بالمنطقة كما ذكر، وانخفاض أسعار النفط بهذه الطريقة ولا نعرف لماذا؟ وهل سترتفع مرة أخرى، إلى متى سنتكلم عن مسيرة المجلس بتمني الأفضل فقط؟

المعتصم البهلاني:

هل يوجد هنالك احتمالية لتغير الموقف السعودي حيال الاتحاد، كون هناك ملك جديد في الرياض، أيضاً تغير شبه المنظومة السعودية تقريباً، فهل نتوقع تغيراً في وجهة نظر سعودية أم أن الاتحاد يمثل بعداً استراتيجياً بالنسبة للسعودية، وبالتالي كل ملك سيأتي سيدعم هذا الاتحاد.

بالنسبة لقضية الشعوب، الاتحاد بإمكانه أن ينجح ويدفع دفعاً إذا بدأ من أسفل إلى أعلى، إلى الآن لا نعلم هل جميع الشعوب لديها رغبة حقيقية في الاتحاد بمفهوم التكامل السياسي من دون وجود استفتاء، فإذا وجد هذا الاستفتاء وبدأ التكامل الشعبي، وأصبح هناك برلمان خليجي ممثل بالانتخاب من قبل الشعوب وله صلاحيات ثم نرتقي إلى التكامل السياسي، أما القفز من المرحلة الحالية إلى مرحلة التكامل السياسي فهي بالفعل أوهام.

جمعة بن صالح الغيلاني:

هل سيمضي الاتحاد من دون عمان؟

وإذا استمر بخمس دول هل سيستمر؟

عبيدلي العبيدلي:

في ورقة أستاذنا الفاضل عبد **الله** بشارة الموسومة «من التعاون إلى الاتحاد ... أحلام القادة وأوهام الواقع»، مادة غنية، لا يمكن القفز فوقها، فهي مستمدة من تجربته الذاتية الغنية التي واكبت تأسيس «مجلس التعاون الخليجي»، ومعايشته الشخصية لتطورات التجربة منذ نعومة أظفارها.

تأسيساً على هذه الأهمية المتفردة للورقة وصاحبها، والتي غاب عنهما سوية ما أرى ضرورة وضع اليد على السبب الرئيس، الذي كان ولا يزال يقف حائلاً أمام تطوير بنية وهياكل مجلس التعاون،فيقض كما تقول الورقة «أحلام القادة»، وتتبخر أمامه « أوهام الواقع».

وقبل الانتقال إلى تسليط الضوء على تلك الورقة، لا بد من التأكيد على حقيقة في غاية الأهمية وهي أنه، وبغض النظر عن أية ملاحظات يمكن سوقها في مسيرة المجلس، تبقى تجربته هي الأشد تماسكاً، والأكثر استمرارية، والأوضح حضوراً في التجارب الوحدوية التي عرفها تاريخ العرب السياسي المعاصر، عندما تقاس أو تقارن مع سواها من تجارب العمل العربي المشترك، بما في ذلك تجربة جامعة الدول العربية، خلال الفترة التي أعقبت نكسة 1967، ولا تزال تجرّ ذيولها عليها حتى يومنا هذا.

لقد أغفلت الورقة مجموعة من الأسباب الرئيسة، التي تحولت اليوم إلى تحديات واضحة المعالم، باتت تواجه مجلس التعاون الخليجي، وعليه التصدي لها، إن أريد له الاستمرار والفعل. يمكن تلخيص الأهم من تلك الأسباب في النقاط التالية:

على الصعيد الاجتماعي، هناك البنية الاجتماعية المفردة على مستوى كل دولة من دوله على حدة، وعلى المستوى الجماعي لدول المجلس مجتمعة، والتي لا تزال تسيطر عليها الجذور القبلية، وتتحكم في آليات صنع قراراتها الذهنية القبلية والسلوك الطائفي. فحتى يومنا هذا لم ينجح المجلس كمجتمعات ومؤسسات، في الانتقال من مرحلة البداوة، بكل ما لها وما عليها، إلى حالة المجتمع المتمدن الذي تسيّره المؤسسات المتعارف عليها في مثل هذا النوع من المجتمعات. لقد اقتصرت معالم التحول على القشرة الهشة الخارجية التي تمثلت في بعض منشآت

البنية التحتية من طرق وخدمات، لكنها لم تنجح، حتى اليوم، في اختراق مكونات المجتمع وسلوكياته. ولَّد ذلك تناقضاً داخلياً حاداً، حدّ من تطور المجلس، بين ما يرد في دعوات مستقبلية للتطوير، وما تفرزه تلك الذهنية من عوامل شدّ نحو الخلف، بالمنظور التاريخي لتعبير «الخلف».

في النطاق الاقتصادي، هناك نمط الإنتاج الريعي، والدولة الريعية، والتي كتب الكثيرون، ومن بينهم عدنان الجنابي، في مقالته «الدولة الريعية والدكتاتورية»، عنها، من حيث كونها «ظاهرة اقتصادية اجتماعية، يصف من خلالها (كارل ماركس) طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصادياً، ودخلها–لايتأت ىمن إنتاج البضائع والسلع، بل من خلال امتلاك مصادر الريع، مثل الأراضي والعقارات المؤجرة وحتى الأسهم والسندات. وفي علم الاجتماع يستعمل التعبير للاستدلال على الطبقات الطفيلية غير المنتجة». وفي السياق ذاته يحذر محمد الشيمي في مقالته « الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية» من أن في وسع «الدولة الريعية بفعل إمكانياتها أن تعرقل الارتفاع بمستوى العلم والوعي الاجتماعي وخلق تمازج مع التحديث الشكلي الذي تجريه. فالتحديث الشكلي في الدولة الريعية دون الغور في أعماق التحديث الأصلي هو تحديث فاشل لا يشبه التحديث في الدول المتقدمة. الدولة ذات الاقتصاد الريعي في الأغلب دولة غنية، ولكن هذا الغنى لا يستفيد منه كل شرائح المجتمع بعدالة، ويعود هذا إلى سوء توزيع الدخل القومي كما يربط اقتصادات البلدان ذات الاقتصاد الريعي بالأزمات الاقتصادية العالمية ارتباطاً وثيقاً لاعتماد مواردها المالية على العائدات الريعية». ويلفت الشيمي إلى صعوبة إحداث إصلاحات سياسية لأن ذلك «يتطلب تغييراً جذرياً في شكل الحكم .... وتتسم الدولة الريعية بالمركزية وتشوب البيروقراطية الأداء الحكومي وتتقاطع مع الديمقراطية بسبب سيطرة بعض القوى الاجتماعية المتخلفة على القرار الاقتصادي والسياسي، وقد تعتمد في بعض الدول شكلاً مانعاً من أشكال ما يسمى بالديمقراطية المنفصلة وتشكيله والديكورية وليس في بنيته السياسية، ومن أشكال التطبيقات السياسية لهذه الديمقراطية عمليات الاستفتاء الشعبي المخطط لنتائجها جيداً والتي تستعيد إجراءات البيعة للحاكم في العصور القديمة».

على المستوى السياسي، يؤكد عبد الخالق حسين بأن «الثقافة ...السائدة لها

جذور عميقة في المجتمعات العربية، وهي ضد الديمقراطية والليبرالية وحرية الفرد وحقوق المرأة. وهذه الظاهرة لم تأت من فراغ، بل هي وليدة الظروف الموضوعية والثقافة الموروثة (culture)، التي تمتد جذورها إلى البداوة في صحراء الجزيرة العربية.

فالبداوة، كما وصفها المؤرخ البريطاني المعروف، أرنولد توينبي، بأنها (حضارة متجمدة)، أي في سكون وركود، عصية على التطور والتغيير. ومن أهم سمات الثقافة البدوية، هي العلاقات الأبوية (patriarchism) المتمثلة بسلطة الأب المطلقة في التحكم بأفراد أسرته، وحتى في قتلهم إذا شاء، مروراً بسلطة شيخ القبيلة في قبيلته، وصولاً إلى رئيس الدولة في سلطته المستبدة في حكم الشعب.

فالدولة العربية هي صورة مكبرة من القبيلة. وكما تنتقل هذه السلطة وراثياً من شيخ القبيلة إلى أبنائه، كذلك الأمر في انتقال سلطة رئيس الدولة، بغض النظر عن كونه رئيساً أو ملكاً، فالدولة العربية هي امتداد للمشيخة القبلية، فهي سلطة مطلقة، وحتى الأنظمة الملكية في البلاد العربية مازالت ملكية مطلقة في معظمها».

في نطاق المؤسسات المجتمعية، هناك ضعف منظمات المجتمع المدني، والتي يعتبرها الكثيرون الركيزة الأساسية في تطور المجتمعات والارتقاء بأدائها نحو النمط العصري المتطور المطلوب بناؤه في دول مجلس التعاون، من أجل الوصول إلى المستوى الذي تطمح إليه نسبة عالية من أبناء دول مجلس التعاون. وفي هذا الاتجاه، تسلط الدراسة الأكاديمية التي قام بها خالد جاسم الحوسني والمعنونة «الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية مجتمع الإمارات العربية المتحدة –جمعيات النفع العام – دراسة حالة»، الضوء على هذه المسألة، وتكشف الأسباب الكامنة وراء عجز منظمات المجتمع المدني الخليجي عن ممارسة دورها المفترض فيها القيام به لإحداث التطور الإيجابي المطلوب في نقل المجتمع من حالته البدوية الراهنة إلى تلك المدنية التي يتطلع لها المواطن. وفي مقالة سابقة شخص كاتب هذه المداخلة «عبيدلي العبيدلي» هذه الظاهرة أيضاً في مقالة نشرتها صحيفة «الوسط « البحرينية، وحملت عنوان «الدور السياسي المميز لمنظمات المجتمع المدني»، أسباب تراجع دور تلك المنظمات السياسي في أربع نقاط رئيسة هي: «تسييس منظمات المجتمع المدني،المزج بين العمل السري

والعمل العلني، محاربة منظمات المجتمع المدني التي أنشأتها السلطة، (الأسلمة) السياسية القادمة من التفات منظمات الإسلام السياسي نحو العمل المدني». كما يرد في موقع الشبكة العربية للمنظمات الأهلية «http://www.shabakaegypt.org/»، مواد كثيرة تشير إلى سلبية تغييب منظمات المجتمع المدني عن ممارسة دورها التنموي في إحداث النقلة النوعية التي يحتاج لها مجلس التعاون الخليجي.

من هنا، ومن أجل تحقيق « أحلام القادة»، وتجاوز «أوهام الواقع» كما يقول عنوان الورقة، ينبغي التوقف عند كل سبب من هذه الأسباب، لكن في نظرة شمولية تمزج بين السياسي والاقتصادي والمجتمعي، وتأخذ في الحسبان ضرورة استعداد كل مكون من مكونات دول مجلس التعاون، على الصعيد الداخلي لكل واحدة من دولة منفردة، وعلى المستوى الجماعي في إطار العلاقات بين دوله مجتمعة، على تقديم بعض التنازلات التي تمس مصالحها الفردية، وتصل إلى طبيعة السلطات التي تتمتع بها، والمصالح التي تنعم بها، هذا إذا أريد لهذه التجربة أن تنجح، وتتحول الأحلام من صورها الوردية الزاهية إلى حقيقتها الواقعية المعاشة.

وفي الختام ينبغي العودة إلى هذا النص الوارد في الورقة والذي يشبه الاعتراف بتعثر مسيرة المجلس، حيث نجد د. بشارة يعلنها صراحة «فلم نصل بعد إلى إنشاء قوة عسكرية واحدة، تردع العدو تدعم الصديق، ولم نصل إلى السوق الواحدة، ولم نتمكن بعد من صياغة موقف سياسي واحد نجابه به الأزمات السياسية، وهنا أرجو أن تسمحوا لي أن أذكّركم ونفسي أن تمسكنا المبالغ فيه بمفهوم السيادة التقليدي هو الذي يقف حجر عثرة أمام مساعي التوحيد. إن إعطاء مجلسنا هذا قدراً أكبر من الصلاحيات لا يعني التنازل عن استقلالنا بقدر ما يعني دعم هذا الاستقلال وترسيخه وصولاً إلى وحدة عربية إسلامية في المواقف والتوجهات والأهداف ... إلخ».

عبدالله بشارة:

الورقة تتحدث عن مسيرتكم وحياتكم، ما الذي شكل عقبة أمام لجنتنا ومشروع الملك عبدالله؟ إنه الإجماع، الذي هو آلية الاطمئنان والتراضي والضمان، وقلت

هذا للمسؤولين السعوديين، والمشروع السعودي يحذف هذه الآلية، ونجاح مسيرة التعاون حققت الكثير، فمجلس التعاون خلق ضماناً لهذه المنطقة رغم ما مرت به من عواصف مازالت ميزان القوى منذ الحرب العالمية الأولى، رغم محاولة العراق وإيران وغيرهما.

الملك عبدالله – رحمه الله – رجل المبادرات والحاكم الصالح المصلح كان يجب أن يرى مشروعه النور، وكان يستطيع من صاغ تلك الورقة السعودية أن يدفع إلى ميلاد شيء ما لو جرت مشاورات بين الدول الأعضاء والسعودية عن مشروعها قبل أن يطرح أمام اللجنة كمشروع للمناقشة دون الاتصال بالحكومات، كان يجب تلافي هذا الإخفاق الإجرائي والترتيبي، الإخفاق في التواصل وليس في الموضوع، ليس هناك دولة في العالم تقبل أن تنفذ فكرة أو مشروعاً ما دون رضاها أو قناعتها.

الانتقال إلى الاتحاد هو عقد جماعي خليجي إرادي تلقائي ويجب أن يكون مريحاً للجميع، وهذا لمسته منذ اليوم الأول في اجتماعات مجلس التعاون، الجميع يأتي ويخرج بإرادته.

المشروع السعودي كان ينقصه التوافق والتواصل والتفاهم والمباحثات بين الدول الأعضاء قبل اللجنة ويجب إدخال الإجماع عليه وإلا لن يرى النور.

لن يموت مشروع الاتحاد بموت الملك عبدالله، حتماً سيرى المشروع النور، ما يحزنني عدم وجود شحن شعبي لدعم الاتحاد، لا بد من تلقائية شعبية من المجتمع المدني تضغط على المترددين في مشروع الاتحاد، ولو حدث هذا الشيء لكان هناك صدى أكبر.

لا يمكن أن يسير الاتحاد بدون أية دولة.. سار المجلس بست دول ويجب أن ينتقل الاتحاد بست دول، وحتماً تلك الحساسيات ستعالج وتشفى إذا توفر الاطمئنان الذي هو الإجماع والقبول، الاقتناع والرضى والتلقائي.

بالنسبة لموضوع ضم اليمن والعراق، كنت من المعترضين على دخول البحث، لأننا لا نلتقي في المصالح معهم، ولا نطمئن وهناك تباعد كبير بين المصالح والارتباطات، نحن ننظر إلى علاقات طبيعية، عندما يكون هناك عراق ديمقراطي ومفتوح.

ليس هناك نية في توسع مجلس التعاون هناك فروق كبيرة، زعامات الخليج واعية لما تريده شعوبها، وواعية لمكانتها في العواصم الكبرى ولما تملكه، ولذلك لديها التميز الاستراتيجي لمكانتها كونها سارت بالاعتدال في إداراتها الداخلية، هناك شيء ما حول تحويل مجلس التعاون إلى عضلات أمتن وأكبر وأكثر فاعلية ليس بالاقتصاد وحده، ما عجز مجلس التعاون عنه هو سد الثغرة الأمنية العسكرية والتي بسببها يعتمد كثيراً على التحالفات مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وهذه التحالفات نتيجة لأسباب كثيرة ربما التميز الاستراتيجي الذي تملكه دول المجلس وهو الطاقة التي أعطتها مكانة مميزة في الاستراتيجية العالمية، ولكن هذا لا يعفي دول مجلس الدول من عجزها عن قيام قوة مؤثرة توازي وتوازن ليس مع القوة الإيرانية، وإنما قوة معبرة عن تصميم، وهذا هو الذي يحتاج إليه مجلس التعاون ولا أرى شيئاً من الإشارات التي تحقق هذا في القريب.

هل ممكن أن يتحقق الاتحاد في دول الخليج عن طريق التنمية الاقتصادية والتجارية والمواطنة الاقتصادية، لا يتحقق بالطبع، لأن العقبات والتجزئة والفراغ الأمني ستبقى، الجانب الأمني الذي فيه بناء شيء من الردع الجماعي والإصلاح والانفتاح السياسي.

والنخبة السياسية والمفكرة هي الأعلم، وعندما نبحث في موضوع التعامل مع العولمة وشروطها، ونقول إن مجلس التعاون يكون أكثر فاعلية في موضوع العولمة (الطاقة ودبلوماسية النفط)، ولكنه في الإصلاح والانفتاح والاستنارة السياسية لم يحقق شيء، لأنه لا يوجد حشد شعبي حول هذا الموضوع، كيف لم يصل إلى مستوى الرأي العام بشكل منظم وفاعل. وهذا ينطبق على الإصلاح السياسي والاتحاد والعلاقات وحتى في طبيعة العلاقات بين المنظمات الخليجية لا توجد هذه الفاعلية أو الصوت، لا تشعر بأن هناك شيئاً من الضغط أو المطالب تلك الصرخة المهددة لأن التركيبة الخليجية هكذا، فسياسة دول الخليج الاعتدال المتدرج، والمصداقية، وهذا ما أوصل دول الخليج إلى العواصم الكبرى، دبلوماسية معتدلة ونادرة.

ربما الأيام أو الأشهر المقبلة سنرى شيئاً حول الاتحاد داخل اللجنة، سأنقل لهم ما سمعته لأن الموضوع بحاجة إلى تشابك مع الرأي العام، وأقول إن الدولة الخليجية مازالت تخشى الانفتاح المفاجئ والذي يمثل متنفساً شعبياً.

الجلسة الرابعة

استحقاقات التنمية وقياساتها في دول مجلس التعاون

رئيس الجلسة: أ. جاسم السعدون

معدّ الورقة: د. عباس المجرن

التعقيب: د. عبدالرزاق الفارس

الأستاذ جاسم السعدون:

بالأمس تكلمنا عن البعد الاجتماعي والبعد السياسي، ولعلها المرة الأولى لانقطاع المنتدى لمدة عامين، حدث خلالهما أمر سياسي جلل وهو ما أدى لتأجيل اجتماع العام الماضي، هو ما يسمى أحداث الربيع العربي، وانعكاساتها على القطيعة التي استمرت تسعة شهور ما بين دول مجلس التعاون.

كذلك حدث أمر جلل في الأشهر الأربعة الأخيرة عندما هبطت أسعار النفط إلى ما دون النصف تقريباً، بعدما كانت ارتفعت خمسة أضعاف ما بين عامي 2003 و2014، والنفط يستخدم داخلياً ومع الخارج في الشأن السياسي، لذلك فإن المنتديات البحثية الجيدة لا توصِّف الحاضر فقط، وإنما تحاول بقدر الإمكان استشراف المستقبل، لأنه لا فائدة إن وصلنا لمرحلة لا يمكن علاجها إن لم يكن هناك عقل – على الأقل – قادر على قراءة ما يحدث والتحوط له.

ما يمكن أن يكون اليوم خطأ من الممكن أن نكتشف بعد سنوات أنه كان صحيحاً، لذلك أتمنى أن تسود روح التسامح بيننا، لأننا كبشر وباحثين يجب ألا نضع قيوداً على عقولنا.

د. عباس المجرن:

إن المقاييس المتاحة حالياً لقياس جهود الأداء التنموي لدول مجلس التعاون الخليجي ليست مناسبة للخصوصيات والتحديات التي تواجهها هذه الدول.

وقد قسمت تلك التحديات إلى أربعة تحديات:

تحديات تواجه الدول التي تعتمد على مورد طبيعي ناضب واحد ومرتبط بتقلبات خارجية نتيجة لعدم قدرتنا على التحكم بسير هذه التقلبات.

اختلال التركيبة السكانية وأسواق العمل الناتج عن الطفرة التي حدثت وأدت إلى التوسع الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

أعراض ما يسمى بـ «الوباء الهولندي» المتمثل في ضعف القطاعات الإنتاجية والنزوع إلى الاستهلاك الترفي، و»استحقاقات المواطنة المجانية».

ثم ما درج الحديث عنه في أدبيات الاقتصاد في السنوات الأخيرة »لعنة الموارد«بعدما تحدثت الإيكونوميست عن ظاهرة اكتشاف الغاز الطبيعي وما أدت إليه بداية في أعراض الوباء الهولندي ثم انتقالها إلى دول المورد الواحد في صورة نزاعات مسلحة، ضعف مؤسسي، نظم سلطوية وغياب الديمقراطية، تفشي الفساد وغياب الحوكمة والشفافية والمساءلة.

وعن الاعتماد الواسع على مورد طبيعي وحيد ناضب ومرتبط بتقلبات خارجية، إذا نظرنا إلى دول مجلس التعاون نجد أن هناك تبايناً في درجة اعتماد هذه الدول على المورد الطبيعي من خلال النظر إلى مساهمة هذا المورد في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس وليس الإرادات العامة، ونلاحظ على سبيل المثال أن دولة الإمارات والبحرين لا يساهم فيهما النفط بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، فدولة البحرين عائدها النفطي ضئيل، ودولة الإمارات تمكنت من تحقيق تنويع اقتصادي أكبر من البلدان الأخرى في دول المجلس.

وعن الآثار التي تحدث نتيجة لتقلب أسعار النفط، أو لتقلب الإيرادات المتحققة من النفط، سنجدها متباينة في دول الخليج، وبالتالي الأثر يكون متبايناً، وبالنظر لسعر التعادل وطريقة التأثير فيه نجدها متباينة بين دول المجلس، أيضاً طرق التقدير نجدها متباينة. على سبيل المثال في الكويت عندما نقدر سعر التعادل متضمناً احتياطات الأجيال المقبلة نجده مختلفاً عن سعر التعادل دون حساب مخصص احتياطي الأجيال المقبلة في الموازنة العامة.

ونجد أن الاعتماد على إيرادات النفط متزايد بصورة كبيرة مقارنة بالإيرادات غير النفطية، ونلاحظ استقراراً في الإيرادات غير النفطية في الفترة من 2000 – 2013 في الموازنة العامة، بينما الزيادة في الإيرادات النفطية.

هيمنة القطاع العام متباينة من دولة إلى أخرى في منظومة مجلس التعاون،

نلاحظ في الكويت على سبيل المثال أن القطاع الحكومي ينتج 78٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 22٪ للقطاع الخاص، والقطاع الخاص أيضاً فيه ملكية مشتركة (قطاع خاص مختلط مع الملكية الحكومية).

الإنفاق العام يتركز في الإنفاق الاستهلاكي الجاري الذي يزداد باستمرار، بينما تنخفض نسبة الإنفاق الإنتاجي (الاستثماري)، نلاحظ توزيع الإنفاق الجاري بين مرتبات ودعم وإنفاق آخر، مقارنة مع الإنفاق الرأسمالي الشديد الانخفاض.

تزايد الفجوة بين الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري، وهذه حالة الكويت في الفترة من 1970 إلى 2014، ونلاحظ أن الفجوة تزداد بين الإنفاقين وبشكل مخيف، ونجد أن الإنفاق الرأسمالي في سيره المنتظم بينما الإنفاق الجاري في سنواته الأخيرة قد تزايد خاصة من بعد عام 2000 – 2014.

ظاهرة تراجع نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الإنفاق الجاري ظاهرة عامة في جميع دول مجلس التعاون لكن بتفاوت أو بتباين بين فترة زمنية وأخرى.

أيضاً تزايد الإنفاق على الدعم، في حالة الكويت تزايد الدعم من مليار و157 مليوناً إلى 5 مليارات في فترة بسيطة من موازنة 2004 – 2005 إلى موازنة 2012 – 2013 بمعدل 5 أضعاف الدعم المسجل في الباب الخامس، ويفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

تباين توزيعات وكفاءة الإنفاق العام، نجد أن النسب التي تذهب إلى الإنفاق على الخدمات وعلى متغيرات مختلفة فيها تباين بين دول المجلس. عندما ننظر إلى توزيع الإنفاق العام، نلاحظ مثلاً أن المتوسط السنوي للإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي 2001 – 2010 في عمان 11٪ ذهب للتسلح، بينما في السعودية 9.3٪ وانخفض إلى 3٪ في قطر.

ونجد تبايناً في قدرة هذه الاقتصاديات وموقعها الاقتصادي. ففي استقطاب الاستثمارات الأجنبية في مؤشر سهولة القيام بالأعمال في عام 2014 نجد أن الكويت في الترتيب 104 والإمارات متقدمة في الترتيب 23 تليها السعودية 26 ثم البحرين 46 وعمان 47 وقطر 48، وخلال السنوات من 2003 – 2013 نجد أن دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية متقدمتان في استقطاب هذه الاستثمارات الأجنبية.

وبخصوص تطور اعتماد دول مجلس التعاون على مورد النفط والغاز 1999 – 2010 نجده مختلفاً، فدولة الإمارات قد حققت انتقالين أولاً في تخفيض نسبة صادرات النفط إلى إجمالي السلع والخدمات المصدرة، وأيضاً نسبة دخل النفط إلى إجمالي الدخل المحقق، والإمارات تكاد تكون هي الدولة الوحيدة بين دول المجلس الواضح فيها التغير باتجاه تخفيض الاعتماد أو من حيث مساهمة النفط في الإيرادات.

وعن اختلال التركيبة السكانية وأسواق العمل نلاحظ الكويت بتركيبتها الطبيعية للمواطنين، ثم الكويت بوجود العمالة الوافدة والتي تتزايد فيها أعداد الذكور، وذلك بسبب عدم التوافق بين نمو الطلب على الوظائف وعرض العمالة المحلية، وعزوف العمالة الوطنية عن المهن الفنية والإنتاجية والعمل اليدوي عامة.

ونجد في اختلال التركيبة السكانية وأسواق العمل في دول المجلس اختلافاً وتبايناً إلا أنه ما بين 2011 و2013 نجد مثلاً في دولة الإمارات مساهمة القطاع الخاص أكبر في التوظيف وهناك انخفاض في حجم القطاع الحكومي بالنسبة للإمارات وقطر مقارنة بالبلدان الأخرى.

في يونيو 2013 صنف صندوق النقد القطاع الحكومي الكويتي في المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا ودول القوقاز من حيث توظيف العمالة الحكومية بالنسب المئوية، وذلك باستخدام معادلة النمو الآسية لحساب أعداد العاملين الكويتيين المتوقع دخولهم العمل الحكومي من 2015 إلى 2030، نجد أن الكويت في حاجة إلى خلق وظائف بمقدار 580 ألف وظيفة، أي حوالي 200 ألف موظف حالياً في القطاع العام مما يتطلب أكثر من ضعفهم.

وأيضاً النمو غير منضبط في المرتبات وما في حكمها، من 3.2 مليار دينار إلى 9.5 مليار دينار، أي ثلاثة أضعاف النمو في الإيرادات العامة خلال فترة زمنية بسيطة من 2004 – 2005 إلى 2012 – 2013.

وعن معدل بطالة الشباب (الفئة العمرية 15 – 24 سنة) في دول مجلس التعاون وفقاً لبيان منشور من صندوق النقد الدولي يوضح أن حجم البطالة بين

هذه الفئة العمرية مع حذف من هم في مقاعد الدراسة نجد 28٪ في السعودية، والبحرين 20٪، وعمان 20٪، والإمارات 12٪، والكويت 12%، وقطر 2٪.

ونجد أن معظم دول الخليج مجتمعات ذكورية بسبب العمالة الوافدة المتركزة في معدلات الذكور، ونجد تبايناً في عدد الذكور من المواطنين نسبة لعدد الإناث من المواطنات، كذلك في عدد الذكور من العمالة الوافدة نسبة إلى عدد الإناث من الوافدات نجد هناك تبايناً مخيفاً في التركيبة الاجتماعية.

وبالنسبة لأدبيات «لعنة الموارد» فالقياسات تقول إن الدول التي تعتمد على مورد وحيد هي أقل حوكمة، وأقل ديمقراطية وأكثر اضطراباً، وفيها مزيد من الفساد، ومؤسساتها غير فاعلة، ومشاريع فيلة بيضاء أي يتم الصرف عليها دون تحقيق الجدوى أو الفائدة منها، وتسعى وراء الريع.

السؤال: هل من معايير أو أدوات لقياس الأداء التنموي في ظل هذه التحديات أو الخصوصيات؟

نجد أن المقاييس التقليدية وأكثرها شيوعاً هو الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه أيضاً غير كافٍ ولا يمكن أن يعبر عن الأداء التنموي، وفي الأساس حتى في قياس النمو عليه ملاحظات، وهناك الكثير من المآخذ عليه. والمقارنات الدولية تطلبت استحداث مقاييس أفضل باستخدام ما يسمى بمعادل القوى الشرائية عندما نقيس الناتج المحلي الإجمالي. ونلاحظ في دول مجلس التعاون أن هناك فرقاً بين نتائج القياس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونتائج القياس بمعادل القوى الشرائية.

المقارنات الدولية تطلبت استحداث مقاييس أفضل، أهم هذه المقاييس الرفاه وجودة الحياة والتقدم الاجتماعي والرخاء والسعادة.

وقد وضع مؤشر التنمية البشرية في عام 1990 مؤشرات يعتمد ثلثها على متوسط الدخل أي ثلث للتعليم، وثلث للصحة، وثلث للدخل، وبالتالي تأتي دول مجلس التعاون نتيجة لارتفاع متوسط الدخل في مستويات متقدمة في معدل التنمية البشرية، وليس بالضرورة أن كل هذه الدول في مستوى تعليمي متقدم، بدليل آخر تقرير صادر في 2014 يصنف المستوى التعليمي في الكويت في مرتبة

أدنى من المستوى التعليمي في موزمبيق على سبيل المثال.

وعن المؤشر القومي للسعادة الذي اقترح من قبل ملك بوتان عام 1972، نجد أن مقياس السعادة في بوتان ينشر بشفافية على الموقع الرسمي لحكومة بوتان وهي الدولة الوحيدة التي استمرت في قياسه، ونشر التقرير الأخير لمؤشر السعادة في بوتان أن الرجال أكثر سعادة من النساء، وأن السعادة في المدن تصل نسبتها إلى 50٪ بينما في الأرياف 37٪، وفي المناطق المدنية الحياة أكثر صحة والتعليم أفضل، والسعادة أكثر لمن لديه تحصيل ابتدائي أو متوسط مقارنة بالحاصلين على تعليم عالٍ، وأن العاطلين عن العمل أكثر سعادة ممن يعملون، وغير المتزوجين والصغار هم الأكثر سعادة في بوتان.

وقد بدأت الأمم المتحدة قبل حوالي 3 سنوات في قياس مؤشر السعادة، وصنفت السعادة في دول مجلس التعاون كالتالي: دولة الإمارات العربية المتحدة في موقع متقدم في السعادة عن الولايات المتحدة، تليها عمان ثم قطر ثم الكويت ثم السعودية ثم البحرين.

وعن المقاييس البديلة والتي تفرضها التحديات السابقة يجب أن تكون هناك خصوصية لهذه المقاييس في دول مجلس التعاون.

وأعتقد أن هناك استحقاقات تفرضها التحديات، في البداية قابلية استنفاد المورد مما يتطلب وجود مقياس لمدى العدالة في توزيع الدخل بين الأجيال، ثم تنويع مصادر الدخل، واقترح مجموعة من مداخل القياسات في هذا الطريق منها أن نخضع لمتغيرات خارجية في تغيير سعر هذا المورد، وبالتالي تكون هناك استحقاقات تتمثل في إحلال الواردات للحد من الانكشاف التام على السوق الدولية، وتطوير صناعات لاحقة وتعزيز شبكة الترابط القطاعي، الحاجة إلى دبلوماسية نشطة سياسية واقتصادية، وإلى أجهزة رصد ومتابعة وتنبؤ واستقراء، وفي كثير من الحالات نجد أن هذه المقاييس إذا توفرت فإما أنها ضعيفة أو غير متوفرة.

عدم الاستقرار في الدخل المتحقق يحتاج إلى تخطيط استراتيجي مبدع ومتعدد السيناريوهات. ماذا لو انخفض العائد من النفط، وأيضاً في التقدير طويل الأجل لا بد أن تكون هناك سيناريوهات، صناديق استقرار ذات إدارة ماهرة ومتميزة،

إنفاق رأسمالي عالٍ، وإنفاق جارٍ منخفض، وربط الإنفاق العام بخطط التنمية.

وبخصوص الدخل بدلاً من توزيعه فإنه يتطلب آليات لإعادة التوزيع، خاصة في ظل غياب الأنظمة الضريبية في دول مجلس التعاون، وترشيد مفهوم استحقاقات المواطنة المجانية فأي استحقاقات يحصل عليها المواطن لا بد أن تقابلها واجبات، ومعالجة تداعيات «الوباء الهولندي»، ومواجهة تداعيات لعنة الموارد.

التنويع يتطلب نوعية متميزة من الاستثمارات، فقياس جودة المشاريع الاستثمارية الجديدة مهمة كمقياس في التنويع الاقتصادي، ومدى استقلالها عن عائدات النفط، درجة المخاطرة في هذه الاستثمارات، وثبات تدفقات الدخل المتوقع، مقياس تنوع النشاط الاقتصادي EDI، وقد حاولت تطبيقه فأخذت بيانات من عام 1970 – 2013 لقياس تنوع النشاط الاقتصادي EDI لدول مجلس التعاون باستخدام مقلوب معدل HHI ومتوسط الناتج القطاعي السنوي بالأسعار الثابتة لسنة 2005، ووجدت أن البيانات تعطيني أن دولة الإمارات بدأت عام 1970 في الموقع الأدنى وكانت أقل تنويعاً في مواردها الاقتصادية، ولكنها الآن الأعلى في مصادر التنويع، والبحرين بالنسبة لدرجة التنويع في النفط حصتها منخفضة، ولكن هناك صناعة الألمنيوم وأنشطة السياحة والبنوك وغير ذلك، والبحرين في العقد الأخير لديها استقرار في الأداء التنويعي، أما المملكة العربية السعودية فقد شهدت تطوراً كبيراً حتى الوصول إلى الثمانينيات ثم تراجعات في التسعينيات من القرن الماضي حتى عادت مرة أخرى مع بداية الألفية الثالثة إلى 2013 في زيادة درجة التنويع الاقتصادي كذلك عمان وقطر، عدا الكويت نجد أداءها الأسوأ لأنها بدأت بجهد واضح في السبعينيات ثم استقرار في الثمانينيات والتسعينيات حتى الغزو العراقي وما صاحبه من انخفاض في الأداء التنويعي في دولة الكويت.

استحقاقات خاصة بسوق العمل منها: تطوير نظم التعليم والتدريب، تطوير وإحلال العمالة الوطنية باعتبارها مورداً مكملاً وبديلاً في آنٍ واحد، تسويق ثقافة قيمة العمل الفني والإنتاجي واليدوي وتهيئة ظروف العمل، الاستثمار في مشروعات كثيفة رأس المال.

مقاييس استحقاقات سوق العمل: تخصيص أوزان تصاعدية للعمالة الوافدة لأنه يجب ألا نتحدث عن العمالة الوافدة وكأن كل عامل وافد يعادل العامل الآخر، فللعمالة الفنية وزن ترجيعي قياساً بالمعادلة الكلية، وفي دول مجلس التعاون لا بد أن ننظر كم نسبة العمالة الفنية التي يمكن أن تحقق زيادة في الإنتاجية، وكم نسبة العمالة الهامشية على سبيل المثال.

أيضاً لا بد من النظر إلى مقياس معدل الإحلال الحقيقي للمواطنين محل الوافدين بدلاً من معدل الإحلال الظاهري، لأنه أحياناً تعطى الأعمال لشركات خاصة وتوظف غير المواطنين ونتحدث عن النجاح في الإحلال..

كذلك كثافة رأس المال إلى العمل مهمة جداً في دول مجلس التعاون، لأنها تساعد في خلق وظائف للمواطنين في كثير من الأنشطة كثيفة رأس المال بدلاً من اللجوء إلى أنشطة كثيفة العمل وتعتمد على العمالة الوافدة.

مؤشرات تطوير التعليم والتدريب يجب التركيز فيها ليس على عدد المدارس أو نسبة المدرسين إلى الطلبة، إنما على: جودة المناهج الدراسية، فعالية التدريس، كفاءة المعلمين، مدى المواءمة بين التخصصات الدراسية واحتياجات المهارات في الاقتصاد المحلي.

استحقاقات تحديات «لعنة الموارد»، نلاحظ في الأدبيات السؤال التالي: هل بالإمكان تفادي لعنة الموارد؟

والجواب هو نعم نستطيع تفادي لعنة الموارد من خلال السياسات العامة والحكومية وفاعلية الإدارة، وبالتالي نحتاج إلى مقاييس تتعلق بجودة السياسات الحكومية التي تتخذ، وفاعلية الإدارة العامة، والحوكمة، والديمقراطية، ومؤشر مدركات الفساد، ونجده في دول مجلس التعاون ربما هناك تقدم بالنسبة للترتيبات إلا أن هناك بعض المؤشرات غير الجيدة.

التعقيب

د. عبد الرزاق الفارس

لم يتح لي مجال للاطلاع على ورقة د. عباس مجرن، ولكني اجتهدت في تلخيص فهمي وملاحظتي حول تجربة مجلس التعاون الخليجي خلال 30 عاماً.

وقد كنت أتمنى وجود ممثلين لمجلس التعاون لأننا في بعض الأحيان نحكم على مجلس التعاون من خلال تصوراتنا وليس من خلال الجهد الحقيقي الهائل الذي بذل، ويبذل يومياً فيه من النجاح والفشل، ولكن إعطاء المعلومات مهم لتقييم التجربة.

هناك أربعة أطر نستطيع تقييم مجلس التعاون من خلالها:

الأول: أن نقارن إنجاز مجلس التعاون بطموحات الشعوب، بمعنى أننا أحياناً نراه أقل من طموحات الشعوب.

والثاني: مقارنة إنجازات مجلس التعاون مع البيئة المحيطة به، ويقصد به أننا أفضل من دول الإقليم المحيطة بنا.

والثالث: أن نقارن مجلس التعاون مع تجربة أخرى وهي تجربة الاتحاد الأوروبي.

والرابع: مقارنة ما تم مع القرارات التي اتخذت، وهو المحور الذي سأحاول فيه المقارنة بين ما تم الاتفاق عليه وإقراره وبين ما أنجز بالفعل.

نقطة البداية في التعاون الاقتصادي الخليجي كانت عام 2001 عندما تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية التي وضعت ثلاث مراحل مهمة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الخليج، أولها الاتحاد الجمركي، ثم الانتقال إلى

السوق الخليجية المشتركة، ثم إلى الاتحاد النقدي والتكامل الاقتصادي.

في عام 2008 أعلنت دول المجلس أنها أنجزت المرحلة الأولى أي الاتحاد الجمركي، وهذا إنجاز لأنه ليس موضوعاً بسيطاً، فهو يتضمن الربط الإلكتروني وتوحيد المصطلحات والأرقام والتعاريف والمقاييس وما يتبقى من هذه المرحلة ومازال عالقاً موضوع تقاسم الإيرادات الضريبية.

أما السوق الخليجية المشتركة فقد تم الاتفاق في نهاية عام 2008 على البدء بها ووضعوا لذلك 10 مسارات وتعني المواطنة الخليجية الاقتصادية، والمسارات تشمل التنقل، الإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، التأمين الاجتماعي، التقاعد، ممارسة المهن، الحرف ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، تملّك العقارات، تنقّل رؤوس الأموال، المعاملة الضريبية، تداول وشراء الأسهم، تأسيس الشركات، الاستفادة من الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية.

أعتقد أننا مازلنا في مرحلة لم نصل فيها إلى الدرجة التي نأملها، فهل أنجزنا الثلث أو الربع أو النصف أو حتى 60% لا أحد يدري، ذلك لأن درجة التزام الدول مختلفة، هناك دول منفتحة تسمح للخليجيين قبل حتى إصدار القرارات بتملك العقارات، وهناك دول مغلقة، وأخرى تحتاج إلى إجراءات معقدة للموافقة.

الاتحاد النقدي نحن بعيدون عنه ولم ننفذ منه أكثر من 5%، وأرى أن العملة الموحدة خطأ، وكان يمكن لدول الخليج السير بطرق أسهل وأقل تكلفة مما تسير عليه الآن بخصوص العملة الموحدة.

أهم الإنجازات في دول الخليج بنية أساسية تتمثل في الربط الكهربائي، فجميع الدول مرتبطة كهربائياً عدا عمان التي سيكتمل ارتباطها بدول الخليج نهاية هذا العام 2015، ومن ثم ستكون هناك شبكة خليجية موحدة للكهرباء، ومشروع ربط السكك الحديدية تحت الإنجاز، كذلك هناك شبكات عالية المستوى من الطرق، نعم هناك بعض العقبات لأن هناك دولاً ذات أجواء مفتوحة وأخرى مغلقة بعض الشيء.

هناك مفاوضات وعمل جاد ومحاولات دائمة للإنجاز، وأهمها إنجاز ما يسمى

بالبنية الأساسية الناعمة، فهناك جهود كبيرة لتوحيد المصطلحات والقوانين والإجراءات والتشريعات والنظم والموازين والمقاييس.

في قمة مجلس التعاون 2010 اعتمد القادة وضع استراتيجية تنموية شاملة حتى 2025.

ما هي أهم العقبات التي يواجهها مجلس التعاون؟

أعتقد أن العقبة الهيكلية هي العقبة الأولى والرئيسة، فالتكامل دائماً يكون بين دول مختلفة من حيث الهياكل حتى تستطيع الاستفادة من بعضها بعضاً، ونحن تقريباً هياكلنا موحدة، جميعنا نعتمد على النفط، ولدينا شح في القوى العاملة، ونعتمد على الإنفاق الحكومي العام، ولدينا نوع من الدعم، أي أن هياكلنا متشابهة ومن ثم الأثر في اقتصادنا من التكامل الاقتصادي لا يكاد يكون واضحاً.

الأمر الآخر، أن أي تكامل اقتصادي يكون بحاجة إلى إصلاح اقتصادي وهيكلي، والإصلاحات الاقتصادية تتطلب إصلاحات سياسية، وهذا لا يحدث أحياناً، لذلك سنضطر إلى التوقف عند مرحلة معينة لا نتجاوزها.

فالإصلاح الاقتصادي يتطلب إصلاح البنية الأساسية وسياسة التنمية والإنفاق العام وتخفيف الدعم وفرض الضرائب والمشاركة، وهذا لا يحدث.

وأيضاً تشابه المشروعات وتكرارها، هناك تنافس حاد جداً بين دول الخليج، جميع دول الخليج تريد أن تصبح مركزاً للاقتصاد الإسلامي، وأن تصبح مراكز مالية...، وهذا التنافس غير المتكامل لا يعطي لكل دولة مجالاً للنمو والتفرغ لمبادرة مختلفة، الجميع يلعب في الإطار نفسه.

أمر آخر يمثل أحد عوائق التكامل الاقتصادي وهو الهاجس الأمني، الذي أوقف الكثير من الخطوات الاقتصادية، فهو يؤثر في حرية الحركة الاقتصادية، وأحد أهم عدم إزالة الحدود بين دول الخليج هو الهاجس الأمني.

نقطة أخيرة، أن دول الخليج – رغم وجود خبراء فيها – فلم يستفد مجلس التعاون من وجود هؤلاء الخبراء، ففي بعض الأحيان نحاول الوصول إلى أهداف سهلة بخطوات معقدة مما يدخلنا في كثير من المشكلات، وموضوع العملة مثال

على ذلك، وله عدة طرق، فمن الممكن مثلما حدث في إفريقيا أن تتبع جميع الدول عملة دولة واحدة (الأقوى)، وهذا غير مقبول سياسياً لدينا، والبديل الآخر وجود عملة موحدة على الطريقة الأوروبية، ولكننا بذلك سنضع مجموعة من القيود الهائلة في معايير التقارب الخاصة بالموازنة العامة والدين العام ... والمقيدة بالنسبة لدولنا، والتي تحتاج إلى أن يكون بيننا رابط، واتفقوا على الدولار في عام 2005، ومع الأزمة المالية العالمية 2007 عادوا إلى سلة العملات، وبعدها فكّت عمان ارتباطها بسلة العملات، ثم في عام 2009 فكّت الإمارات ارتباطها وهكذا..

لماذا الاعتقاد بأن العملة الموحدة خطأ؟

هناك رابط مهم بين السياسة النقدية والسياسة المالية ولا يمكن الفصل بين الاثنين وتجربة الاتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك، فالبنك المركزي الأوروبي يصدر عملة، ولكن الدول هي التي تتحكم في سياساتها المالية وحكم الإنفاق، ومن ثم ظلت اليونان والبرتغال تنفقان أكثر من المعايير الموضوعة، فانهار اقتصادهما.

في الدول الأوروبية هناك معايير هائلة لأن هناك برلمانات وحكومات منتخبة ويعرف الناس ما يدخل الموازنة، وأين تنفق الأموال، ولكن في دولنا ما عدا الكويت لا نعرف ما هي الموازنات العامة ولا نعرف أين تصرف الأموال، وكم حجم الدين أو الإنفاق العام، وما هي نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا لن يتغير في المستقبل المنظور، لذلك أعتقد أن العملة الموحدة خطأ.

ما البديل؟

لدينا 5 دول عملتها موحدة تقريباً ما عدا الكويت، جميع دول الخليج مرتبطة بالدولار، وسعر الصرف واحد تقريباً مع فروق بسيطة، والقرار المنطقي أن تعلن هذه الدول الخمس سعراً موحداً للصرف أمام الدولار، ومن ثم تصبح لدينا عملة تكاد تكون موحدة، وتستطيع البنوك المركزية إصدار قرارات بتوحيد العملة بنفس سعر الصرف في جميع الدول الخليجية.

في دولة الإمارات ما بين عام 1968 إلى 1971 كان لدينا عملتان، كانت دبي وقطر لديهما ريال قطر ودبي، وكانت الإمارات مرتبطة مع البحرين، فكان الدينار

البحريني مع أبوظبي، إلى أن أصدرت العملة عام 1973.

اقترحت سابقاً وجود هيئة مستقلة للرقابة وهي موجودة في تجارب الوحدات أو التكتلات، فنحن في السوق الخليجية المشتركة لا نعرف من يطبق المعايير ومن لا يطبقها، والأمانة العامة أمانة سياسية قبل كونها اقتصادية، لذلك تكون هناك مراعاة لهذا أو ذاك، ويجب أن تكون هناك هيئة رقابية مستقلة على الأفراد والأسهم والبنوك ومن يقوم بالتنفيذ ومن لا، وكم هي درجة التنفيذ. وجود هذه الهيئة مهم جداً لنجاح تجربة مجلس التعاون ولوجود رقابة حقيقية لا تخضع للمجاملات أو الخواطر أو الاعتبارات السياسية.

التعليقات والمناقشات

نجيب الشامسي:

مدير عام الهيئة الاستشارية في دول مجلس التعاون، وأقدم نفسي بصفتي الوظيفية حتى يحق لي انتقاد المنتدى، نتحدث عن مجلس التعاون ومسيرته، ونحن في الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون اقترحنا في العام الماضي تقييم مسيرة مجلس التعاون في جميع المسارات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وقد طرحت رأياً على أعضاء الهيئة الاستشارية بأن لا نسمع صوتنا فقط ولنستمع لوجهات نظر مختلف الأطراف، فطلبنا من الأمناء المساعدين أن يتحدث كلّ منهم في مساره الأمني والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، وطلبنا من بعض المفكرين من أبناء دول مجلس التعاون لكي يدلوا بدلوهم في هذه المسيرة ويقيموها، ثم يبلور تلك الأفكار أعضاء الهيئة الاستشارية من واقع وجهات نظر مختلفة سواء من الأمناء المساعدين أو المفكرين، حتى عندما ترفع المرئيات للقمة تكون مستمدة من الواقع.

نحن ننتقد مجلس التعاون ومازلنا، ونأمل أن يكون هناك طرح أكبر، ولكن ما يؤخذ على المتحدثين بالأمس أنهم يجب أن يكونوا أكثر متابعة لما يحدث في مجلس التعاون، هناك الكثير من الإحصاءات والبيانات المتاحة وتستطيعون استقاءها من مركز المعلومات في الأمانة العامة، وهذه المعلومات فيها مؤشرات لما تم إنجازه سواء في المسار الاقتصادي أو الاجتماعي أو المواطنة الاقتصادية أو الخليجية لأكثر من 33 عاماً، وهذا العام سنطرح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، لنعزز هذه الشراكة ونخلق فرص عمل جديدة لأبناء دول مجلس التعاون.

هناك تحديات طبيعية، لأن جميع اقتصادات دول مجلس التعاون اقتصادات متشابهة، وهذا يمثل تحدياً كبيراً، فكيف يمكن أن يكون لكل دولة دور تنموي وهي تعتمد على مصدر وحيد وهو النفط واقتصادات ريعية تعتمد على الجانب الاقتصادي الاستهلاكي أو الإنفاق الجاري، ولكن مازال القطاع الخاص يلعب دوراً محدوداً أو ربما دوراً سلبياً، وهذا ما ستتم مناقشته في الهيئة الاستشارية.

ما أتمناه من المشاركين استقاء المعلومات من مصادرها الصحيحة، لأن هناك مؤشرات إيجابية تؤكد حجم الإنجاز الذي تحقق في الفترة الماضية، فالسوق الخليجية المشتركة وإن أقرت في قمة الدوحة عام 2007، إلا أنها بدأت في عام 1981 منذ إقرار الاتفاقية الاقتصادية في أبوظبي، وتم تعديلها في قمة مسقط عام 2001.

وما يهمني الأخذ بأفكاركم ومقترحاتكم للهيئة الاستشارية، وبالنسبة للإعلام نحن لا نسمع عن مجلس التعاون إلا في القمة، نحتاج إلى أن يلقي الإعلام الضوء على الإنجاز ويكون هناك طرح لأفكار ولإحصاءات متوفرة وتتم مناقشتها ولا يتم الاعتماد على آراء مجترة خالية من الصحة أو الدقة، يجب أن يكون هناك نقد مبني على أسس علمية من بيانات متوفرة في الأمانة العامة.

فمن ستينيات القرن الماضي كانت هناك عملة خليجية (الروبية) مشتركة وبيئة مشجعة ومحفزة لوجود عملة خليجية مشتركة، في العام الماضي طرحنا تأشيرة سياحية موحدة لانتقال السياح بين دول المجلس وطالبنا بتوفير عملة موحدة تسهل انتقال السياح بين دول المجلس.

هناك مراحل متقدمة، أتمنى أن نحافظ على ما تم إنجازه ونحاول طرح رؤى مستقبلية لتحصين المجتمع من التحديات والأزمات التي تصنع في المنطقة من أجل تحجيمها، ومثال على ذلك ما حدث في الكويت.

عبد الجليل الغريللي:

أشكر د. عباس على ما قدمه من بيانات، وبالنسبة لما قاله الأستاذ نجيب الشامسي فالبيانات الموجودة لدى الأمانة العامة هي نفسها التي قدمها د. عباس

متضمنة توصيفاً لهيكلية دول مجلس التعاون.

نتحدث عن دعوات الوحدة، ونحن في جلسة اقتصادية، ولكن دعوات الوحدة وأثرها في دول الخليج محصورة في عنصرين: حجم التجارة المتأتية من هذا الاندماج وتقديره، وإعادة التجارة من مستويات مثل أوروبا وأمريكا إلى دول المنطقة، ويتم قياس هذين العنصرين للوقوف على حجم التجارة التي ممكن أن تنشأ من الوحدة الخليجية، وأعتقد أن الأمانة العامة لمجلس التعاون ليس فيها دراسة واحدة تقول لنا ما هو الحجم، وأيضاً حجم التجارة التي من الممكن أن تحول المستويات التجارية من منطقة إلى أخرى، وهذا أيضاً ما تفتقده ورقة الأستاذ عباس المجرن، فتقدير حجم التجارة نتيجة الاندماج ودعوات الوحدة جهد ليس سهلاً لأنها الفيصل في وجود تجارة حقيقية أم لا.

من مؤشرات الورقة لا أجد حجم تجارة من خلالها يمكن أن ينشأ الاندماج، ولا أجد أن الاندماج يستطيع أن يعيد المستويات التجارية من منطقة إلى أخرى، لذلك فإن دعوات الوحدة لا أساس اقتصادياً لها.

عامر التميمي:

اقتصاديات الخليج متشابهة، ولكن هذا التشابه لا يعني التكامل، قد يعني العكس، هناك اقتصاديات ريعية تتسم بها كل دول الخليج، وهيمنة للقطاع العام، وضعف لمشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل، وضعف في درجة التنوع الاقتصادي، وجميعها عوامل لا تؤكد إمكانية تكامل اقتصادي بين دول المجلس، لأنه لا توجد حوافز لمختلف القطاعات الخليجية في أي من دول الخليج للتكامل الاقتصادي، كما لا توجد تلك الصناعات التي تحتاج أسواق الخليج إلى الولوج فيها وتحسين إمكانيات إيراداتها.

هذه العوامل تتطلب معالجات، ولكن هذه المعالجات لا يمكن أن تتحقق ما دامت اقتصاديات الخليج تعتمد على إيرادات سياسية تتأتى في الأساس من النفط.

إذاً، كيف الخروج من تلك الحلقة المفرغة لتعزيز دور القطاع الخاص والقطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يكون هناك

حوافز للتجارة والاستثمارات البينية بين دول مجلس التعاون؟

يجب طرح ودراسة هذه الأسئلة بشكل جدّي وبطريقة متعمقة.

وأجد أن البيانات الاقتصادية في دول الخليج مازالت تفتقر إلى المصداقية، وهذا ما يواجهه الباحثون الجادون، فموضوع بطالة الشباب على سبيل المثال هل هؤلاء هم ذوو المستوى التعليمي المتدني والذين لا توجد قدرات لتوظيفهم في القطاع العام أو الحكومي؟ لا بد أن نأخذ مثل هذه التساؤلات بعين الاعتبار.

فيما يتعلق بالسياسات النقدية أعتقد أننا طالما نعتمد على فلسفة ريعية، ودور مهيمن للقطاع العام، وعلى أدوات تعتمد الإنفاق العام بشكل عام فستظل السياسات النقدية ثانوية وغير مؤثرة، لأنها تؤثر في حالة وجود نشاط في القطاع الخاص وحاجة للتمويل بشكل مستمر، ولكن سياستنا النقدية مازالت تابعة للسياسات المالية بشكل أساسي، ولا يمكن تحريرها دون توفر قاعدة اقتصادية متنوعة في دول الخليج، وهذه التحديات تحول دون إمكانيات التكامل وستعطل كثيراً من الاتفاقيات التي سبق التوقيع عليها كاتفاقية الاتحاد الجمركي وتوحيد العملة والوحدة الاقتصادية.

عبيدلي العبيدلي

لا بد من الإشادة بما جاء في ورقة د. عباس المجرن، التي حملت في طياتها الكثير من الأرقام التي تلقي المزيد من الأضواء على واقع الاقتصاد الخليجي، والوجه الرئيس لاتجاهاته، لكن هناك ملاحظة شاملة لا بد من أن نوردها هنا، وهي أن الورقة حصرت نفسها، وهي تتقيد بمقاييس البحث العلمي، في الإطار التقليدي، على المستويات الثلاثة: جمع الحقائق والمعلومات والبيانات، ومن ثم معالجتها، وأخيراً استخلاص النتائج منها.

ولهذا لم تحاول الورقة في سياق قراءتها لواقع الاقتصاد الخليجي أن تشخص مدى اقتراب أو ابتعاد الاقتصاد الخليجي عن هذا النمط من الاقتصاد، ومن ثم تحاول قياس، ولو بشكل حسابي كمي، سعة الفجوة التي تفصل بين الاثنين.

إذا نظرنا للمادة الخام وهي الحقائق فهناك شح في تلك الحقائق على المستوى العربي، وتنقصنا في اقتصاديات دول مجلس التعاون، ونحن فقراء في المادة الخام المعرفية فنجد كمية الحقائق والمعلومات العربية على الإنترنت 0.017 أما كمية الحقائق والمعلومات العبرية فهي 0.35 أي 10 مرات ضعف المادة العربية، و95٪ من المادة العربية على الإنترنت مكررة، 79٪ مادة تراثية، و01.0 تولد قيمة مضافة، بالتالي تضعنا الأرقام في قعر الاقتصاد المعرفي على مستوى الدول مقارنة بدول صغرى مثال كوريا وسنغافورة.

لم تتناول الورقة القيمة المضافة التي يولدها اقتصاد المعرفة والتي تعتبر مؤشراً لتقدم أو تخلف أي اقتصاد دولي معاصر، فهناك تقسيم جديد للعمل فيما يتعلق بالاقتصاد المعرفي.

كما لم تتناول الورقة مستقبل رأس المال الخليجي، وأعتقد أنه اقتصاد متآكل قابل للاندثار وبوتائر سريعة نتيجة لعدم قدرته على توليد قيمة مضافة في السوق الدولي. سيتحول الاقتصاد الخليجي في المستقبل المنظور إلى اقتصاد معاق معتمد إما على اقتصاد دول الجوار أو أية دول أخرى نتيجة لعدم قدرته على خلق أدوات تكامل مع الاقتصاد المعرفي الذي يسود العالم.

أعتقد أننا بالرغم من كل ما يقال من حالة وفرة اجتماعية وسعادة، فإننا مهددون بأن قيمة الخام المملوك لدينا يتراجع مقارنة مع قيمة الخام المعرفي، وقد نكون مهددين بحالة إفقار إن لم يتحول رأس المال المملوك لنا إلى رأسمال معرفي يولد قيمة مضافة.

هذا يعيدنا إلى نقطة البداية التي تطالب البلدان العربية، وفي مقدمتها الدول الخليجية بامتلاك الجرأة على الاختيار، بين الاستمرار رهينة الاقتصاد التقليدي، أو الانطلاق نحو الاقتصاد المعرفي، والمسافة بين الخياريين فلكية بالمعيار السياسي، وشاسعة بالمقياس الاقتصادي.

د. عبد الخالق عبدالله:

لديّ مجموعة من الأسئلة، ولكني أريد البدء بملاحظة حول كتاب لآدم هنية

باللغة الإنجليزية اسمه «رأس المال» الخليجي صدر عام 2013، وعنوانه الفرعي «الطبقة ورأس المال في دول الخليج العربي» وأذكره في سياق هذه الجلسة الاقتصادية لأنه يظهر أن هناك شركات قطاع خاص خليجية خاصة كويتية وسعودية وإماراتية أصبحت منتعشة وقوية ومترابطة ومتقاربة بمعطيات أكثر من أي وقت آخر في كافة القطاعات سواء مصرفية أو إنشائية أو اتصالات، كما يرى أنها أصبحت منتشرة عالمياً في مجال البنوك والإنشاء وشركات مساهمة وفندقة وغيرها (إعمار وزين...)، من المغرب مروراً بمصر ولبنان وكأنما إذا كان هناك مركز للاقتصاد العربي فهو يدار بهذه الدول الخليجية الثلاثة.

عندما نستعرض القطاع العام أو الخاص نجد أن هناك قطاعاً من رأس المال الخليجي محلي عربي متغلغل ومنتشر، فأين هو رأس المال الخليجي في ظل مجلس التعاون، هل هو بالفعل بهذا الترابط والانتشار والقوة، فلا يوجد مشروع عربي اليوم إلا ويدار برأسمال خليجي.

نتحدث في الجلسة عن مستقبل الاقتصاد الاندماجي الخليجي، فهل الخط البياني لمستقبل الاقتصاد الخليجي في صعود؟ وكيف نرى الاقتصاد الخليجي عام 2020 بعد 5 سنوات؟ هل يتجه نحو المزيد من الاندماج في المؤشرات التي سبق ذكرها: السوق المشترك، الاتحاد الجمركي، العملة الخليجية، أو سعر الصرف الموحد؟ هل سنرى استشرافاً للمستقبل؟ هل نحن نتجه صعوداً واستقراراً أم ننزل؟

فيما يتعلق بالنموذج الذي ذكر من وحي جداول د. عباس مثل الحوكمة والسعادة والتنافسية وجدنا الإمارات تقريباً تتصدر، وفي الوقت نفسه نجدها الأكثر خللاً في التركيبة السكانية، كيف يستقيم هذا الأمر، وهل ينطبق على كل الدول؟

بالنسبة للدكتور عبد الرزاق الإمارات كانت الأكثر حماسة للعملة الخليجية والاتحاد النقدي، واليوم أصبحت الدولة الأقل حماسة، ومن الحديث أرى أنه من المستحيل وجود عملة خليجية موحدة، فما الذي طرأ ليحدث هذا التغيير، هل العملة الأوروبية والتجربة الأوروبية؟ أم مواقف خليجية مختلفة؟

سؤال أخير، ما الذي حدث للنموذج الكويتي من تراجع في كل المؤشرات،

وما هو الدرس الذي يمكن أن تتلقاه بقية دول المجلس والإمارات بوجه خاص باعتبارها التجربة الأكثر صعوداً حالياً؟

عبد النبي العكري:

لديّ مقاربة أخرى، هل نحن أمام دول، بمعنى دولة كانعكاس للمجتمع، أم أننا أمام ما هو أقرب إلى شركات عائلية خاصة؟

لأن الدولة بشكل عام فيها فصل في الدولة بين الدور السياسي والنشاط الاقتصادي الخاص، هناك ملكية عامة، ولكن في دول مجلس التعاون الخليجي في كثير من الحالات الأرض ليست ملكية الدولة، ولكنها يتصرف فيها للحاكم، وإذا راجعنا خريطة سنجد أن النخبة الحاكمة هي التي تسيطر على أهم الأراضي ذات القيمة الاقتصادية، وعلى أغلبية الأراضي، ومن خلالها تدخل في شركات ومشاريع عقارية هائلة مع بنوك التمويل لتقوم بما يعرف بالنشاطات العملاقة.

هل نحن مازلنا أمام نشاط اقتصادي ريعي أم غنائمي؟ بمعنى أنه في النظام الريعي تعم العوائد والخيرات نسبياً على مجمل المواطنين على الأقل، بينما ما نجده الآن هو مزيد من تمركز الثروة والسلطة بحيث لم تعد تعم على الآخرين، هناك مركزة بشكل عام في دول مجلس التعاون ما بين مركزة للثروة والسلطة والجمع بينهما.

وقد حاول الأمير عبدالله سالم الصباح الفصل – سنَّ سنة للفصل – بين الإمارة والتجارة، ولكن بعد وفاته تراجع هذا الشيء.

في كل دول العالم المواطنون هم الأساس فهم السكان المنتفعون بخيرات البلد، فكيف يتحول كثيراً المواطنون إلى 8٪ من السكان لا يمكن أن نطلق عليهم وطناً، بل يمكن أن نطلق عليهم شركة، وفي الوقت نفسه في أوساط البطالة نسبة مرتفعة، إذاً، نحن لسنا أمام دولة مؤسسات أو مجتمع ينتج دولة، بل نحن أمام دولة تعيد إنتاج المجتمع وتوجهه، وعلى ذلك نرى كثيراً من الاختلالات في الخليج، وكلها ليست فقط في الاقتصاد والتكامل، لأن التكامل مرتبط بعلاقات ومصالح وتحالفات إقليمية مرتبطة بمصالح الفئة الحاكمة وتحكم مصير العلاقات

التجارية والاقتصادية بين الدول.

ما هو حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون؟ أعتقد أنها لا تتجاوز 15٪ بينما في الاتحاد الأوروبي 65٪.

ما هو المنتج الخليجي، وما هو دور المنتج المحلي، وما حجم الاستثمارات ما بين دول مجلس التعاون؟ ما هو حجم الشركات المختلطة؟

بلغة الأرقام سنجد أن الناتج المحلي والقومي أرقامه مبهرة، لكنه نتيجة لانحطاط الاقتصاديات العربية الأخرى وليس لصحة الاقتصاد الخليجي، وغالباً هي اقتصاديات تقوم على النفط وليس على اقتصاد حقيقي، وبالتالي فإن انخفاض النفط الحالي إذا استمر لسنوات سينعكس على دول المجلس، وهذه الاختلالات الاقتصادية نتيجة الاختلال السياسي القائم على تغييب الشعب.

نورة اليوسف:

ملاحظتي عن قياس مؤشر التنويع الاقتصادي، هل يتأثر بانخفاض أسعار البترول ليعطي صورة بوجود تنويع اقتصادي بسبب انخفاض مساهمة القطاع البترولي في الناتج المحلي؟

ما الذي يجب عمله بالنسبة للتنويع الاقتصادي؟ فدول الخليج لم تستفد من الميزة النسبية كدول منتجة لمورد الطاقة، فقط استفادت في نقطة واحدة وهي صناعة البتروكيمكال، ولكنها لم تستفد من إنتاج منتجات نفطية مثل الكيروسين والجازولين مازالت تستورد هذه المنتجات بينما دول أخرى مثل سنغافورة التي لا تمتلك مورداً للطاقة نجدها تعتمد على إنتاج المواد النفطية وتصديرها، فلو قامت دول الخليج بعمل مصاف وإنتاج منتجات نفطية سيكون لديها عائد مضاف للدولة وللعالم، مما يتيح فرصاً لحل مشكلة الشباب، كذلك الاستفادة من المنتجات النفطية.

مرزوق النصف:

سؤال للدكتور عباس بخصوص ورقته، من الأسئلة التي تطرأ على بالي عند قراءة مؤشرات التنمية في الخليج هو سبب استخدام مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج، لأن جزءاً من مشكلة دول الخليج ضخامة السيولة التي تسبب «المرض الهولندي»، فلماذا نحاول اجتذاب مزيد من السيولة من الخارج، على أساس أنها تعطي مهارات وتقنية للاقتصاد المحلي، ففي تجربة الكويت وجدنا أن التوجه للوكالات التجارية لم ينجح إلا في خلق فئة اجتماعية منتفعة ومحتكرة وغير إنتاجية.

النقطة الأخرى، ذكر الدكتور أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قائم على فلسفة أن التنمية يجب أن تزيد خيارات البشر، بينما يبدو دافع التنمية في دول الخليج مختلفاً قائماً على الهاجس الأمني الخارجي ثم الهاجس الأمني الداخلي وحفظ الاستقرار وليس دافعاً ذاتياً للتنمية، بل محاولة لتقليل المساوئ والمخاطر في الوضع القائم حالياً. وهذه ظاهرة مهمة لمعرفة سبب تباين الأداء نتيجة لاختلاف الدوافع.

النقطة الأخيرة، أن الفكر التنموي لم يعد يتحدث عن التنمية باعتبارها مشروعاً يمثل مصالح مختلفة، بل تُقدم باعتبارها مشروعاً يجمع كل الدول وفئات المجتمع، وعلى الجميع أن يوافق عليها، بينما في التجربة التاريخية وفي الفكر التنموي في مرحلتي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كانت الرؤية أكثر واقعية، وينظر للتنمية وقتها بأنها لا تفيد كل فئات المجتمع بنفس الدرجة، بل هناك تعارض بين مصلحة الأنظمة في بعض الدول وبين مصلحة الشعوب، والدليل وجود تجارب تنموية في دول ديمقراطية ودول ديكتاتورية لأن مصالح الأنظمة مختلفة، وواضحة في أمريكا اللاتينية بين كولومبيا وفنزويلا على سبيل المثال، ونجد أن تجربة اليونان تشير إلى أن فكرة التنمية والإصلاح الاقتصادي ليست مشتركة، وأن هناك تعارضاً بين رؤية المركز الأوروبي (منطقة اليورو في ألمانيا) لمعنى التنمية والإصلاح وبين رؤية الحزب الحاكم في اليونان.

لذا، علينا أن نرجع لمفهوم التنمية كمفهوم جدلي داخل المجتمع وأن هناك مصالح متعارضة.

شملان يوسف العيسى:

كنت أتوقع من د. عباس أن يجيب عن تساؤلنا إلى أين نذهب عقب انخفاض أسعار النفط؟ ودول الخليج منذ أكثر من 60 عاماً تدعي أنها ستغير التركيبة السكانية وسوق العمل، وعلى العكس في كل عام تزيد العمالة الأجنبية ويتردى التعليم، حتى أصبح المواطنون أقلية في أكثر من بلد خليجي.. سكان الخليج في أكثر من قطر يشكلون أقل من ثلث السكان.

السؤال: كيف يمكن تغيير التركيبة السكانية في ظل الدولة الريعية؟ هل يمكن تطوير التعليم ما دامت الدولة مهيمنة على الاقتصاد ولا تترك القطاع الخاص يستطيع المنافسة، فالتعليم الحكومي يركز على تخريج موظفين للدولة الريعية.. كيف يمكن التركيز على هيكلة التعليم وتطوير مخرجاته.

يوسف إبراهيم:

الدكتور عباس تحدث بناء على ما هو مطلوب منه، ولكني أرى ضرورة وأهمية الحديث حول انخفاض أسعار النفط وتفاصيله، وما هي التوقعات والإجراءات المطلوب التعامل معها وبعضها مكرر، وكيف من خلال مجلس التعاون يمكن أن نصل إلى سياسة تنسيقية حولها.

الأمر الثاني، المؤشرات المستخدمة أصبحنا كدول نتنافس فيما بيننا حولها، مثلاً كم رقمنا في مؤشر الفساد أو السعادة وغيرهما من المؤشرات، لذلك أتمنى تطوير مؤشرات خاصة بنا تقيس مدى التزام كل دولة أو تحولها نحو تطبيق ما تم من قرارات حول الاتفاقيات الاقتصادية والسوق الخليجية المشتركة؟ وهذا مؤشر مهم لأن الحديث سلباً أو إيجاباً حول مجلس التعاون انتهينا منه، ولا بد من قياس ما تحقق وما لم يتحقق.

وأيضاً من الأمور التي يجب أن تدرس بشكل تفصيلي النشاط الاقتصادي البيني، فالحديث عن التجارة البينية ليس مؤشراً كافياً، وإنما حجم النشاط الخدمي الذي بدأ ينتشر خاصة مع استخدام الاقتصاد المعرفي، هناك تطور كبير في النشاط الاقتصادي ما بين هذه الدول.

وأيضاً الحديث عن الشباب بمفهوم العمل بشكل عام، هناك انطلاقة شبابية في كل دول مجلس التعاون خاصة في النشاط الاقتصادي، وهناك عديد من الدول بدأت بالقيام بإجراءات مثل إنشاء صناديق ومجموعة من المبادرات تستحق النظر إليها ومحاولة خلق جو مشترك ما بين دول مجلس التعاون خاصة في مجال المشروعات الشبابية.

كما يجب ألا يغيب عنا حجم السياحة الخليجية بين معظم الدول، فقد بدأت تنتشر وأصبحت قيمة مضافة.

وفيما يتعلق بالتعليم مازلنا نقيسه بفرص العمل المتاحة، ولكن فرص العمل المتاحة في دول مجلس التعاون مازالت لا تتلاءم ولا تتوافق مع النظام التعليمي، فدولة الكويت مثلاً تسعى لبناء جامعة ضخمة بنفس التخصصات والطريقة والأسلوب، ولكن يجب أن ننظر إلى ما هو قادم من نشاطات اقتصادية وتغير في العالم.

منيرة فخرو:

أشكر د. عباس لأن ورقته قوية والاقتصاد من أهم الموضوعات التي يجب مناقشتها، وعن موضوع التخصيص (انتقال الخدمات من الحكومة إلى شركات) ما لاحظته في البحرين أن تلك الشركات لم تكن ناجحة، وعلى سبيل المثال البريد البحريني بعد خصخصته لشركة، تدهور أداؤه على جميع المستويات، وحتى البلدية تدنى مستوى خدماتها.

في دولنا نجد أن أغلبية نتائج التخصيص سلبية، رغم علمي بأن التخصيص في دول الخليج الأخرى كان أكثر فائدة.

د. عباس المجرن:

النقاط التي طرحت من كافة المتحدثين جديرة بالاهتمام، ولكن قصر الوقت لا يتيح المداخلة فيها جميعاً، سأتناول بعض الأسئلة التي يمكن أن توضح أو تضيف بعض المعلومات.

بالنسبة لملاحظة عدم وجود مؤشرات للتجارة البينية بين دول مجلس التعاون يمكن لها أن تقود إلى تعزيز الاتحاد الاقتصادي بمعنى أنه ليس هناك أساس اقتصادي للوحدة المطلوبة، أتفق إلى حدّ ما في موضوع تشابه الهيكلية الاقتصادية كونها تحدياً كبيراً يواجه دول المجلس، ولكن أعتقد أن التنويع الاقتصادي وإعادة الهيكلة كفيلة بتحقيق نقلة نوعية في حجم التجارة البينية في المستقبل.

الآن في ظل الاقتصاديات المعتمدة على النفط بشكل رئيس ربما لا يتحقق ذلك، والقول بأن هناك مشاريع تتسم بالمنافسة أكثر من كونها مشاريع تتسم بالتكامل، أعتقد أننا إذا تحدثنا عن دول مجلس التعاون كسوق واحدة فالمنافسة مطلوبة، ولا ننسى تلك النظرة السلبية لبعض دول الخليج عندما اتجهت لصناعات الألمنيوم بأن هذه منافسة، ولكن الآن نجد أن الطلب العالمي على الألمنيوم وربما طلب دول المنطقة أكبر من حجم المصانع التي أنشئت سواء في دبي أو قطر أو السعودية وهناك طلبات واعدة.

المنافسة أمر محمود دائماً ولمصلحة المستهلك، لذلك أرى أن تعزيز الاقتصادات الخليجية في القطاعات الإنتاجية أمر محبب ومطلوب وربما يساعد مستقبلاً على إيجاد بيئة أفضل للتكامل الاقتصادي.

بخصوص عدم تطرق الورقة لرأس المال المعرفي أتفق مع ذلك، وأؤكد على أهميته، لضيق الوقت لم أستطع أن أتطرق إليه.

في سؤال الدكتور عبد الخالق عبدالله الخاص بمستقبل الاندماج في الاقتصاد الخليجي أتفق مع ما طرحه الدكتور عبد الرزاق الفارس بأنه إذا لم يحدث إصلاح سياسي فسنواجه في النهاية طريقاً مسدوداً، وبالتالي عملية التطوير الاقتصادي مرتبطة بتطوير البنية السياسية في دول المنطقة.

الملاحظة الخاصة بتصدر الإمارات الكثير من المؤشرات، إلا أنها الأكثر خللاً في التركيبة السكانية وسوق العمل، بطبيعة الحال أشرت لذلك في حديثي وبأن التوجه نحو صناعات أو منشآت كثيفة رأس المال سيقلل من الاحتياج إلى العمال، ونتجه فقط للعمالة الإنتاجية، لأن جزءاً كبيراً من العمالة في دول مجلس التعاون عمالة هامشية (عمالة مقنعة)، وهذه العمالة تقوم بتحويلات هائلة لبلدانها حوالي

80٪ منها يذهب للبلدان الآسيوية، عكس ذلك في السبعينيات كانت التحويلات تذهب لدول الشرق الأوسط (العربية).

ونجد في السنوات الأخيرة ازدياداً في أعداد العمال الأقل تعليماً على حساب العمالة المتعلمة في بلدان الخليج، وهذا أمر يتطلب معالجة حقيقية، ربما التفكير الاقتصادي المبدع في دولة الإمارات سيخفف من حجم العمالة، فالزيادة الهائلة في عدد السكان في الإمارات تحتاج إلى معالجة حتى وإن أنعشت السوق.

بالنسبة لمؤشر التنوع الاقتصادي فهو محسوب بالأسعار الحقيقية لعام 2005 أسعار مثبتة فيها قيمة الإنتاج السنوي لكل قطاع من القطاعات، بمعنى أن أثر التقلبات في سعر النفط مستبعد تماماً وقد تأكدت من بيانات الأمم المتحدة، ففي السنوات التي يحدث فيها ارتفاع حاد في أسعار النفط لا يؤثر ذلك في بياناتها.

وبخصوص عدم استفادة الدول من النفط إلا في مجال البتروكيماويات أوافق في هذا الشأن، وربما يكون هناك مجال للاستفادة لاحقاً، وليس لديّ إحصاءات تحكم على حجم الاستثمارات في المصافي، ولكن بالتأكيد التوسع في بناء المصافي يزيد من القيمة المضافة للصادرات.

وعن سؤال الأستاذ المرزوقي، فإن الاستثمارات الأجنبية تكون مطلوبة في بعض الأحيان لأن الطلب على رأس المال الأجنبي يكون مصحوباً بالتقنية والمعرفة التي تأتي مع رأس المال الأجنبي، بالتالي تكون هناك قطاعات يتم تطويرها من خلال هذا الاستثمار.

وبالنسبة لمؤشر التنمية البشرية، أتفق معك في أن زيادة خيارات البشر كانت وراء استهداف هذا المؤشر، إلا أن مكونات هذا المؤشر ليست المكونات المعبرة عن تطوير القدرات البشرية في هذه الدول، لأننا نأخذ 33% من قيمة المؤشر للتعليم ومؤشرات التعليم تحسب بطريقة الولوج للدراسة في سنوات معينة، كذلك للصحة الثلث، ولمؤشر الدخل الثلث الأخير، وبالتالي هناك خليط من المؤشرات، وتوزيع الدخل في المجتمع يؤخذ كمتوسط للناتج المحلي الإجمالي بكل عيوبه.

ملاحظة الدكتور شملان على التعليم أنا مع نشوء جامعات تعليمية خاصة، ولكن في ظل ضوابط وتقييم حكومي، لأنه إذا أطلق التعليم للقطاع الخاص في

صيغته التجارية يَحدث في بعض الأحيان تَرَدٍ ولدينا أمثلة لبعض الجامعات الموجودة والتي تحتاج إلى تقييم.

د. يوسف طرح سؤالاً: إلى أين أسعار النفط، وهذا ليس موضوعنا، ولكني أرى أن أسعار النفط لن تنخفض عن مستوى التكلفة الرئيسة في إنتاج النفط الصخري وهي 42 دولاراً وبرنت لم يكسرها، ونتمنى حدوث تحسن في هذه الأسعار.

د. منيرة فخرو، بالنسبة للخصخصة أعتقد أن الخصخصة لا تنجح من دون منافسة.

د. عبد الرزاق الفارس:

ما هو مستقبل التعاون الاقتصادي الخليجي، هبوط أم صعود أم استقرار، أعتقد أن الوضع السياسي سيكون له دور حاكم ومهم في هذا المسار، فمثلاً قرار البحرين وعمان في توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منفرد أعتقد أنه أسهم في تأخر مسيرة التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون لمدة 5 – 7 سنوات على الأقل، لأنه ألغى أي إمكانية لفتح الحدود المشتركة، لأن تلك البضائع الأمريكية لا بد أن يكون عليها رسوم جمركية.

ما الذي سيحدث في السعودية بعد غياب الملك عبدالله، وماذا سيحدث في عمان، هل الحكومات القادمة ستأتي بمزيد من السياسات الانفتاحية، أم سنتمسك بالسياسات القائمة؟

الاعتبار الأمني مازال يلعب دوراً هاماً، نعم هو مهم، ولكن هناك مشكلة حقيقية كيف نستطيع حلها؟

بالنسبة للعملة الموحدة، أنا لست ضد عملة موحدة، ولكني ضد الطريقة الأوروبية في توحيد العملة، الإشكالية الرئيسة في العملة الموحدة ستكون في السياسة المالية وليست النقدية لان دول مجلس التعاون جميعها مثبتة بالدولار، فالسياسة المالية مشكلة كبرى بالنسبة لنا كدول الخليج لأن ميزانياتنا ليست شفافة، وعندما حدثت المشكلة في أوروبا وجدنا أن معظم الدول تعيد البحث في العملة الأوروبية الموحدة.

لذا، إذا كان هناك حل جيد بوسائل بسيطة ومفيدة فلماذا نبحث في الوسائل المعقدة؟

عبد الرحمن الحمود:

النقطة الأولى عامة، فوجئت عند قراءة الورقة الأولى والثانية من جلسات الأمس بأن الحديث عن التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وكأنه حقيقة واقعة، بل تذهب الورقة الثانية إلى أننا انتهينا من موضوع التكامل وفي الطريق للوحدة الخليجية، بينما ما قاله الأخ عبد الرزاق بأن واقعنا يقول بأننا بعيدون كل البعد عن التكامل الاقتصادي ما بين دول المجلس، وأن آخر طموح وأكبر ما يمكن أن يكون بين هذه الدول هو التعاون وهو الأكثر واقعية.

ثانياً، تكلم الأستاذ عباس المجرن عن تنويع مصادر الدخل وتناول قضية استثمار الاحتياطيات النقدية لهذه الدول، السؤال هل هناك بيانات متوفرة للجنة الاستشارية أو الهيئات الاقتصادية في مجلس التعاون، فضلاً عن وحدات المجتمع المدني عن العوائد وواقع هذه الاستثمارات وبصفة أساسية في الصناديق السيادية، أعتقد أن هذه الأمر يعتبر في دولنا أسراراً يحتفظ بها الحاكم وليس لدى وزير المالية نفسه القدرة على متابعتها، فكيف يمكن الركون إلى الاستثمارات والعوائد من الاستثمارات الاجنبية في دعم اقتصاديات هذه الدول.

ثالثاً، تكلم الأخ عبد الرزاق عن أن مدى رضا الشعوب يعتبر أحد المقاييس لنجاح تجربة مجلس التعاون، فهل هناك قناعة من قبل حكام المنطقة بمتابعة مدى رضا الشعوب، وكيف يمكن قياس هذا الرضا؟ تعتبر قضية الوحدة قضية مصيرية، ولكننا لم نجد استفتاء يقيس رأي الناس أو حتى المجتمع المدني لهذا الموضوع على الأقل؟

فيصل العتيبي:

ورقة د. عباس المجرن دسمة ومفاجئة ولديّ ملاحظات على بعض الأرقام، المعلومات والبيانات التي طرحها الدكتور المجرن تأتي كلها من مصادر دولية،

ونحن في الخليج لا يوجد لدينا مصادر إحصائية مستقلة، ولكننا ندور حول الحكومات الخليجية وما تطرحه من بيانات ومعلومات تستقيها من المنظمات الدولية، ولكنها بيانات لا تتمتع بالحياد.

وبالتالي هناك حاجة مستمرة وحثيثة لمراكز إحصائية مستقلة تقيس التنمية، وهذه المراكز غير موجودة والبيانات المتاحة دولياً ومحلياً هي بيانات حكومية، لذلك إذا كنا نبحث سبل ومقترحات تحقيق الاتحاد ومناقشة قضية التنمية في مجلس التعاون، لا بد أن تكون هناك دعوة لشراكة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتأسيس مراكز إحصائية مستقلة حتى تكون لدينا معلومة يمكن الوثوق بها، وبالتالي القياس والبناء لتحقيق التنمية.

جاسم حسين:

للدكتور عباس فيما يخص تحويلات العمالة الوافدة، هل أنت مع وضع ضوابط للتحويلات؟ يخرج أكثر من 80 ملياراً سنوياً مع خروج الأموال النقدية والمجوهرات، وهذا يضعنا أمام خيار إفساح المجال أمام العمالة الوافدة في الاستثمار المحلي سواء في العقار أو في أسواق المال.

نشر منتدى الاقتصاد العالمي تقريراً عن البطالة بين أوساط الشباب في العالم العربي وذكروا أن البطالة في عمان 8٪، تليها البحرين، وفي أوساط الشباب في السعودية 27٪، فهل هذه الأرقام صحيحة وواقعية؟

جمعة الغيلاني:

تم التطرق أمس إلى اليمن والعراق وتردد دول الخليج في انضمامهما لدول المجلس، وتم تناول تاريخ العراق مع الكويت في فترة صدام وغير ذلك، وانتقل الحديث إلى اليمن والتي تعيش وضعاً خاصاً، ما يهمني هو الاتحاد، وأرى أن الاتحاد للدول الست يجب أن يظل بينها، فمعالجة الوضع الداخلي بين دول الخليج سهل احتواؤه ومعالجته.

فيما يخص المذهبية، أرى أن المذهبية ليس لها علاقة بموقف عمان من الاتحاد، فعمان فيها معظم الطوائف والمذاهب وتعيش بشكل مسالم، وكذلك دولة الإمارات لديها اعتراضاتها، وأخشى ما أخشاه رغم استبعاده أن تبتعد عمان عن الاتحاد، وأرى أن الاتحاد أو التعاون مهم لكل دول مجلس التعاون، ولا يمكن أن يتم الاستغناء عن دولة واحدة، وأتمنى أن تحظى التوصيات بالوقوف على مطالب عمان والإمارات لتحقيق الاتحاد.

د. غانم النجار:

نقطة توضيحية؛ تكلم الدكتور عبد النبي عن قضية الأراضي والاستملاكات العامة في الكويت بحكم اختصاصه، ولكني أرى أن الوضع مازال قائماً ولم يتغير، خط التنظيم العام وحدّ الملكية الخاصة مازال كما هو، منذ عام 1954 صدر قرار اللجنة التنفيذية العليا بتأميم الأراضي، لذلك 3% من الأراضي في الكويت هي المسموح فيها بالملكية الخاصة، وفي عام 1956 صدر أمر أميري بتأكيد ذلك، لذلك تعتبر الأراضي في الكويت أراضي دولة وهو موضوع غريب وشاذ.

ما أتحدث عنه قضية المقارنة بين دول مجلس التعاون، والتي في ظني أن التحالف بينها ليس تحالفاً جدياً في الأساس، فهو تحالف مريح لا توجد فيه تحديات خطيرة، وبالتالي إمكانية التحول من حالة إلى حالة أو الخروج لمنطقة أكثر فاعلية، يحتاج إلى الكثير من الجهد.

في القمة الأخيرة والتي جاءت عبر خلافات كثيرة جداً، فقد فوجئنا بالإعلان الخليجي لحقوق الإنسان، يصدر إعلان في القمة بدون مقدمات أو تجهيزات أو مشاورات.

النقطة الأخيرة وهي المقارنة مع الاتحاد الأوروبي، قمت بدراسة عن موضوع استقلال اسكتلندا، وجدت أن وضع الاتحاد الأوروبي ليس بالوضع المشرق الذي يمكن أن نبني ونقيس عليه، بريطانيا ستضع استفتاء قريباً حول بقائها في الاتحاد الأوروبي والفكرة الاساسية أن الدول الأوروبية (أوروبا الشرقية تحديداً) التي يسمح لمواطنيها بالسكن والإقامة والعمل والحصول على امتيازات داخل

دول الاتحاد الأوروبي ذهب أحد مواطنيها إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وأجازت له أن يحصل على الحقوق نفسها التي يحصل عليها المواطن البريطاني، والآن بريطانيا تريد الخروج من الاتحاد الأوروبي نهائياً. كما اكتشفت وجود أكثر من 38 حزباً في أكثر من دولة أوروبية (اتحاد شعوب أوروبا الحرة) يطالبون بالاستقلال ومقرهم بروكسيل، لذلك علينا أن ننتبه للوحدة والهوية الوطنية علينا المراجعة لأن أوضاعنا اسوأ باعتبار أن المواطنة ليست مضمونة فسحب الجنسية أصبح عادياً ولا يوجد له رد، فكيف نبني دولاً والمواطن غير ضامن استمراره كمواطن؟

عبدالله النيباري:

فيما يتعلق بالنفط هنالك أزمة في انخفاض أسعار النفط، إلى متى ستدوم؟ أمر غير معروف، وإذا ارتفع ووصل النفط لمعدلات الـ 70، والمطلوب لموازنات دول مجلس التعاون أن يكون السعر فوق 77، سيبقى التحدي موجوداً.

الاختلالات تعود إلى الاعتماد على النفط، وجهود التنويع محدودة، وإن كانت بعض الأرقام تعكس نمواً في القطاع غير النفطي بمعدلات متسارعة مقارنة بالقطاع النفطي، وجزء كبير منه نشاط حكومي، وكثير من الأنشطة ومنها التصنيع (ألمنيوم – بتروكيمكال – مصافي) معتمدة على الطاقة، إذاً التنويع بقصد تقليص دور النفط مازال غير موجود.

ثانياً، العمالة إشكالية كبيرة، لصغر حجم العمالة الوطنية، من إجمالي العمالي التي تتراوح بين 50٪ في السعودية و17٪ في الكويت والإمارات، يعتبر هذا خللاً كبيراً، إلى جانب تكدس العمالة الوطنية في القطاع الحكومي، وهذا النمط من التنمية يؤدي إلى تهميش العمالة الوطنية.

إلى جانب موضوع التعليم، الأدبيات تقول إن هناك مسافة بين التعليم وسوق العمل والمطلوب إصلاح التعليم. وهناك إشكالية داخل كل قطر في موضوع التعليم، خصوصاً خصخصة التعليم، ونجد أن التعليم الخاص لا يوجد بشكل كبير في العالم، ونحن في دولنا نواجه مشكلة تعدد المناهج في المدارس الخاصة، مما

يقطع أجيال هذا التعليم عن ثقافته وحضارته وتراثه، بالتالي مطلوب إصلاح التعليم على مستوى قطري ودولي لمواجهة هذا الضعف لأن التعليم الحادث يؤدي إلى تجزيء الهوية، لذلك لا بد من النظر في إيجاد مناهج موحدة لمواجهة تشظي الهوية.

وبخصوص تخفيض إنتاج النفط حجة دول الخليج في ذلك المحافظة على الحصة المخصصة لها، وإذا استمرت أسعار النفط دون الـ 70 لأكثر من سنتين ستكون الخسارة كبيرة، لذلك هناك نظرية بالنسبة للدول المصدرة هي الاهتمام بالدخل وليس الحصة المخصصة لها.

هناك دراسة تقول بأن الطلب العالمي على النفط سوف يزداد مستقبلاً بأكثر من الضعف، وهذا يستدعي الطلب على أن يتراوح إنتاج الأوبك من 45 مليون برميل يومياً إلى 47 مليون برميل يومياً، ويتطلب من السعودية التي تنتج تقريباً حوالي 30٪ من إنتاج الأوبك أن تزيد إنتاجها اليومي، والدراسة تقول إن السعودية ستصل إلى مرحلة الذروة في الإنتاج عام 2020 وقد يكون هذا غير دقيق.

جاسم السعدون:

لديّ ثلاث ملاحظات سريعة، الملاحظة الأولى حول ما ذكره الأخ نجيب الشامسي من ضرورة استسقاء المعلومات مدونة من مصدرها في دوائر مجلس التعاون للحكم الصحيح على عمق الإنجازات في مجالات التعاون بين دول المجلس، ما عدا ذلك سوف تكون الأحكام غير صحيحة وغير منصفة. ونحن جميعاً نحترم المعلومة، ونعي ضرورة اعتمادها، ولكن، ما جدوى المكتوب مهما بلغت تفاصيله إذا لم يسنده واقع، أو ما معنى أن تكون دولة ضمن منظومة تعاون، ولديها فائض من سلعة أو خدمة ما، ولدى الآخر عجز فيها، ويتم سد هذا العجز من خارج المنظومة. فالبحرين مثلاً لديها عجز في الغاز، ويفصلها جغرافياً عن شمال قطر بضعة كيلو مترات، ورغم ذلك تفاوض من أجل استيراد الغاز الروسي، والكويت بدورها –وربما الإمارات– تفاوض إيران والعراق لسد حاجتها من الغاز بدلاً من الغاز القطري، وقطر تملك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم، القضية

في النوايا وليست في الأرقام ولماذا تمنع الدول من التعاون مع بعضها بعضاً؟

الملاحظة الثانية: الحديث حول مستقبل النفط، من العام 2003 – 2014 واجهنا كارثة ارتفاع أسعار النفط، فارتفعت النفقات العامة لدول مجلس التعاون برقمين أدناها 13٪ وأكثرها 20٪ وبالتالي أصبحنا عبيداً لإيرادات النفط بدلاً من التحرر كما فعلت النرويج من الزيادة الضخمة في أسعار النفط، المشكلة تبتدئ من هنا للمستقبل إذا ارتفعت أسعار النفط، المشكلة في النفط الحدي الذي يتساوى فيه أسعار النفط الصخري مع نفط المياه العميقة، فإذا هبطت الأسعار أكثر من ذلك لن يستطيع العالم الحصول على نفط، كيف سنتعامل مع المستقبل إذا كنا نطرح الأمور بسطحية؟

كيف نتجه إلى مشروع اتحاد ولم ينجز الكثير، فالبداية كانت مشروع «الاتحاد الجمركي»، وقد أنجز كل ما هو على الورق، أي التصنيف السلعي والتوصيف والقوائم الموحدة... إلخ. ما لم ينجز هو نفاذ المشروع، أي أنه توقف عند هذا الحد، ومازالت الحدود برية أو بحرية تمثل عوائق انتقال حقيقية، ولم يتم التوافق على اقتسام حصيلة التعرفة الجمركية وفق الأنصبة المتفق عليها، والخلاصة هي أنه لا جدوى من الإنجاز على الورق.

وانتقل المجلس بعدها إلى مشروع «السوق المشتركة» والسوق المشتركة تعني باختصار شديد المواطنة الاقتصادية الموحدة، سواء الحق في انتقال قوة العمل أو الحرية المطلقة لأي مواطن من دولة أخرى في ممارسة الأعمال التي يمارسها مواطن أي دولة شاملاً الحق بالتملك، والحقيقة هي أن لا شيء من ذلك يمارس على أرض الواقع.

الأساس فيما تم الاتفاق عليه في عام 2000 من استكمال توحيد العملة بحلول عام 2010، وبعد اجتماعات لا حصر لها ودراسات وبحوث ووعود بأن الموعد سوف يحترم، حل عام 2010 ليؤجل الموضوع إلى أجل غير مسمى. وقد نجد عذراً وإن كنا لا نفهم، لو أن التأجيل جاء وفقاً لما ذكره الأخ عبد الرزاق الفارس، استحالة توحيد العملة مع غياب مالية عامة وسياسة مالية في خمس من الدول الست، وهو أمر مستغرب، وكان يفترض حله خلال السنوات العشر حتى

عام 2010، ولكن الاختلاف جاء بسبب موقع مقر البنك المركزي الاتحادي ما بين أبوظبي والرياض.

الملاحظة الثالثة: تعقيباً على ما ذكره الأخ غانم النجار حول خلافات تعصف بالاتحاد الأوروبي –استفتاء بريطانيا المحتمل 2017– واحتمال انفصال مناطق أخرى، وهنا أود تكرار بعض ما ذكرته بالأمس بأن لا اعتراض على توجهات الرأي العام. ولكن، أود التذكير بأن لديهم هناك وسائل قياس وآلية قرار، بينما في حالة مجلس التعاون، انتقلنا من لجان دراسة نفاذ الاتحاد السياسي، إلى قطيعة نصفه –ثلاث دول– مع إحدى دوله بقرار فوقي، ولا نعرف نحن الشعب مبررات الاتحاد أو أسباب القطيعة. في استفتاء اسكتلندا كان القرار للناس وكله حول «العملة والعمالة»، وذلك كان حال انتخابات اليونان مؤخراً، ومصلحة أغلبية الناس هي ما سوف يقرر نتائج استفتاء بريطانيا في عام 2017، بوجود حزب المحافظين أو بغيابه. فالجدل ليس حول وجود مشاكل في الاتحادات، الجدل هو حول مبررات التعاون والاختلاف، ثم طرق حسمها بقرار من أغلبية الناس، وليس فرض الحالين عليهم لاعتبارات لا تأخذ في الحسبان مصالحهم.

الإحصاءات مهمة، ولكن لا بد أن تعكس احتياجات الناس، وهذا غير مطروح، المطروح قضية بقاء نبقى، أم لا نبقى، وكلما انحدرت أسعار النفط أصبح التحدي أقوى؟

الكويت كان معدل نفقتها عام 2000 حوالي 4 آلاف مليون دينار، واليوم وصل إلى 23.2 ألفف مليون دينار، الرواتب والأجور والدعم فقط 15.8 ألف مليون دينار، غير قابل للاستدامة، لذلك موضوع الاستدامة يجب أن يطرح لنا كدول وللمنظومة ككل، من دون الاستدامة لا أمل لدينا في الاستمرار.

ناصر الصانع:

نفس القلق الذي يساور أكثر الحضور في المنتدى يساورني، لذلك إذا دعونا أحد مؤسسي المنتدى ليطلع على توصيات المنتدى ربما وجدها هي نفسها التي تصدر من أكثر من 30 سنة، ولذلك أتمنى بعض التوصيات الجيدة كإنشاء مؤشرات

خاصة بنا في المنطقة بدلاً من الاعتماد على المؤشرات الدولية هو أمر جدير بالطرح وتحويله للجنة التنفيذية في المنتدى بتكليف فريق لوضع قياس لمثل هذه المؤشرات ويكون المنتدى حقق جانباً تنفيذياً وتحوّل من مجرد حوار إلى ضغط معلوماتي موثوق.

وأعتقد أن قضية شفافية البيانات من القضايا المشتركة والمهمة لدى الجميع، فما ينشر من بيانات لا يمثل في كثير من الأوقات الحقيقة، لا بد أن تكون هناك شفافية في الإنفاق والمصروفات العامة ومستقبل الإقليم في ظل أسعار النفط، شفافية في الأمن في الإقليم، لا بد أن يكون هناك من يرصد ويدرس الأثر.

أؤكد على ألا نكرس نخبوية المنتدى، ولكن أتمنى أن يكون هناك جانب تنفيذي، خاصة في جانب الدراسات والشفافية، وهذا سيمثل إضافة جديدة.

د. سعد زهراني:

ملاحظتي حول مفهوم صناعة المعرفة، والحديث عن صناعة المعرفة في منطقة الخليج تستفزني كثيراً لأنها ليست كالصناعات الأخرى فهي لدينا قائمة على وجود عمالة وتكنولوجيا أجنبية، ولكن الحقيقة أن صناعة المعرفة لها عنصران أساسيان ليسا موجودين لدينا، أولها وجود تعليم عالٍ متطور، في مجال الابتكار والبحث العلمي، فالتعليم العالمي لدينا من أسوأ التعليم العالمي في العالم، خاصة في مجال البحث العلمي الذي يؤدي إلى صناعة المعرفة.

العنصر الثاني، وجود شركات تكنولوجيا وليست موجودة لدينا، معظم الشركات لدينا شركات عمارة وبناء.

إذا لم تتوفر هذه العناصر فكيف نتحدث عن صناعة معرفة في دول الخليج، هناك دول وضعت خططاً استراتيجية للوصول إلى صناعة المعرفة في فترة زمنية قريبة كيف هذا في ظل تعليم متردٍّ وعدم وجود شركات تكنولوجية على درجة عالية من الكفاءة؟ فالمعرفة منتج يحتاج إلى مقومات وجود.

عبدالله الحويحي:

لديّ مقترح، وهو استكمال الحديث حول موضوع الاتحاد الخليجي، وفي إطار تعزيز الحراك الشعبي أقترح أن نخرج من هذا اللقاء بعدد من الاقتراحات لتعزيز الحراك الشعبي من خلال تشكيل وفد يزور القيادات السياسية في دول مجلس التعاون لتعزيز فكرة الاتحاد، وأهمية تفعيل دور اللجنة الاستشارية، ووضع خطة عمل مزمنة للتحول التدريجي إلى الاتحاد الخليجي.

شملان العيسى:

ركز حوار اليوم الأول للمنتدى على أهمية إشراك المواطنين في دول المجلس في قرارات مجلس التعاون.. وهذا مطلب لا يختلف حوله أحد، لكن علينا أن نكون حذرين من أن الديمقراطية ستفتح أبواباً جديدة قد يساء استخدامها وتبدأ عملية الإقصاء والإبعاد باسم الأغلبية الديمقراطية.

دول الربيع العربي سواء في مصر وتونس واليمن وليبيا كلها أدت إلى هيمنة الإسلام السياسي على الثورات، ما عدا تونس، ومصر غيرت مسارها بعد ثورة السيسي.

ماذا عن الخليج.. تجربتنا الطويلة في الكويت التي مضى عليها أكثر من نصف قرن لم تفرز شعباً ديمقراطياً يدافع عن الديمقراطية ويحميها، ولم نخرج مواطنين يعون أهمية الولاء للوطن، بل لديهم الولاء للقبيلة هو الأهم، لذلك حاول نواب مجلس الأمة المنتخبون من الشعب تغيير الدولة المدنية إلى دولة دينية بمحاولة تغيير المادة الثانية من الدستور.. التي تجعل الإسلام المصدر الرئيس الوحيد للتشريع.. نحمد الله أن حكام الكويت واعون وحكماء ورفضوا الرغبة الشعبية.

في البحرين فازت المعارضة بـ 8 مقاعد، ومع ذلك يحاولون تقويض النظام والمطالبة برئيس وزراء منتخب، مما قد يسمح لدولة الفقيه الإسلامية بالهيمنة على البحرين.